

كتاب تأسيس النظر

تأليف

الإمام الأجل أبي زيد عبد الله بن عمر
ابن عيسى الذبوسي الحنفي
عليه سحاب الرحمة والرضوان

ويليه

(رسالة) الإمام الأجل القدوة أبي الحسن الكوفي
في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية
مع شواهدها وظواهرها للإمام الأجل
أبي حفص عمر النسفي
رحمها الله تعالى

الناشر مكتبة النخاسي بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

حقوق الطبع محفوظة
لمكتبة الخالجي

رقم الإيداع

٩٤ / ٢٩٨٥

❖ مقدمة ❖

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وبعد
 فلما كانت معرفة اصول مسائل اخلاقيات من اهم ما تسعى اليه العقلاء . ونتهافت
 عليه الائمة الفضلاء . للوقوف على سر منشأ الخلاف الباحث عن كيفية ايراد الحجج
 الشرعية . ودفع الشبهة وقوادح الادلة الخلافية . باقامة البراهين القطعية . لاستنباط
 الاحكام . ومعرفة مأخذ أدلة الائمة الاعلام . وهو من اجل العلوم فائدة ونفعاً وقد
 عرفه صاحب مدينة العلوم فقال * علم الخلاف علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة
 من الادلة الاجمالية او التفصيلية الذاهب في كل منها طائفة من العلماء افضلهم وامثلهم
 ابو حنيفة نعمان ابن ثابت الكوفي ومن اصحابه ابو يوسف ومحمد وزفر والامام الشافعي
 والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضي الله عنهم اجمعين ثم البحث عنها بحسب
 الابرام والنقض لاي وضوح اريد في تلك الوجوه ومبادئه مستنبطة من علم الجدل
 والجدل بمنزلة المادة والخلاف بمنزلة الصورة وله استمداد من العلوم العربية والشرعية وغرضه
 تحصيل ملكة الابرام والنقض وفائدته دفع الشكوك عن المذاهب وايضاها في المذهب
 المخالف واول من اخرج علم الخلاف واسس قواعده في الدنيا بلا خلاف الامام ابو زيد
 الدبومي المتوفي سنة ٤٣٢ ذكر ذلك العلامة حسن صديق خان في ايجد العلوم وقد
 تيسر لنا والحمد لله نسختان في المكتبة الخديوية العامة الاولى ضمن مجموع نمرة ١١١ والثانية
 نمرة ١١٨ وقد آزرنا في تصحيحه حضرة الاخ الفقيه الفاضل الشيخ محمد ابوفراس النصافي ثم
 تيسر لنا نسخة بخط الفاضل المشار اليه من رسالة الامام الاجل ابي الحسن الكرخي التي
 دون فيها القواعد التي عليها مدار فروع مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة نعمان وذكر
 شواهدنا ونظائرهما الامام الاجل نجم الدين النسي فذيلنا بها الكتاب واثبتنا ترجمة كل
 واحد من هؤلاء الائمة الاعلام منقولة عن اهم كتب التراجم ليقف القارىء على مقدار
 فضلهم فيوفي كتبهم فيها من النظر اليها والاجتهاد فيها وبذلك تمت الفائدة وما توفيق

الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل

مصطفى ابن المرحوم

محمد القباني

الدمشقي

ترجمة المؤلف

(ملخصة من كتاب اعلام الاخيار للعلامة محمود بن سليمان الشهير بالكفوي *

* وتاج التراجم لقاسم ابن قطلوبغا * وشذرات الذهب لابي الفلاح * ووفات

الوفيات لابن خلكان * وطبقات الحنفية للحافظ عبد القادر التميمي

(ومعجم البلدان لياقوت الحموي)

هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي احد القضاة السبعة وكان ممن يضرب به
المثل في النظر واستخراج الحجج وهو من اجل كبار الفقهاء الحنفية واليه انتهت
مشيخة بخاري وممرقند وما والاها تفقه على الشيخ الامام ابي جعفر الاستروشي واخذ
عنه عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل عن الاستاذ الامام عبد الله السيد موقفي
عن ابي حفص الصغير عن ابيه الامام الكبير عن محمد بن ابي حنيفة وتفقه عليه
الشيخ الامام ابو النصر احمد بن عبد الرحمن الرافضمي وهو اول من وضع علم الخلاف
وابرزه لوجود وله طريقة حسنة ومصنفات مفيدة واجل تصانيفه كتاب الاسرار
ونقويم الادلة والامد الاقصى وتأسيس النظر (وهو هذا) ونظم الفتاوي وخزانة الهدى
توفي رحمه الله بخاري سنة ثلاثين واربعمئة وقيل يوم الخميس منتصف جمادي الاخرة
سنة اثنين وثلاثين وهو ابن ثلاث وستين سنة ناظر مرة رجلاً فجعل الرجل يتبسم
ويضحك فانشد ابو زيد لنفسه

مالي اذا الزمته حجة قائلني بالضحك والقهقهه

ان كان ضحك المرء من فقهه قال لب في الصغراء ما فقهه

والدبوسي نسبة الى دبوسية قرية بين بخاري وممرقند من اعمال الصفد من ما وراء
النهر انتهى



كِتَابُ

تأسيس النظر

✽ تَأليف ✽

الامام الاجل ابي زيد عبيد الله بن عمر

ابن عيسى الدبوسي الحنفي عليه

سمائب الرحمة والرضوان

و يليه

(رسالة) الامام الاجل القدوة ابي الحسن الكرخي

في الاصول التي عليها مدار فروع الحنفية

مع شواهدها ونظائرها للامام الاجل

ابي حفص عمر النسفي رحمه

الله تعالى

(الطبعة الاولى)

طبع على نفقة مصطفى القباني الدمشقي ومحمد امين الخالنجي الحلبي

بباع بمجل احمد ناجي الجمالي ومحمد امين الخالنجي في الاستانة ومصر

طبع بالمطبعة الادبية بسوق الخضار القديم بمصر



الحمد لله رب العالمين . والعاقبة للمتقين . ولا عدوان الا على الظالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فاني لما رايت تصعب الامر في تحفظ مسائل الخلاف على المذاهب وفقههم الله تعالى لمرضاته . وتعمد طرق استنباطها عليهم . وفصول معرفتهم عن الاطلاع على حقيقة ما خذا . واشتبه مواضع الكلام عند التناظر فيها . جمعت في كتابي هذا . احرفاً اذا تدبر الناظر فيها وتاملها عرف بحال التنازع ومدار التناطح . عند التخاصم . فيصرف عنايته الى ترتيب الكلام . وثقوبة الحجج في المواضع التي عرف انها مدار القول . وبحال التنازع . في موضع النزاع فيسهل عليهم تحفظها . وبتيسر لهم سبيل الوصول الى عرفان ما خذا . فامكنهم قياس غيرها عليها . وذلك اني لما نظرت في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدتها منقسمة على اقسام ثمانية قسم منها خلاف بين ابي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه محمد بن الحسن وابي يوسف ابن ابراهيم الانصاري

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
الله تعالى
وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمة الله تعالى عليهم اجمعين

وقسم منها خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد (١) وبين

زفر. رحمه الله عليهم اجمعين
 وقسم منها خلاف بين علمائنا وبين الامام الاقدم مالك بن انس رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين
 وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر وبين
 ابن ابي ليلى
 وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة وبين ابي عبد الله الامام القرشي محمد بن
 ادريس الشافعي رحمه الله
 ثم جعلت لكل قسم من هذه الاقسام الثانية باباً وذكرته لكل باب منه اصولاً وأوردت
 فيه لكل اصل ضرباً من الامثلة والنظاير وأودعت في آخر هذه الاقسام الثانية قسماً
 آخر ذكرت فيه اصولاً يشتمل كل اصل على مسائل خلافية متفرقة وما عدا هذه الاقسام
 الثانية من اقوال المخالفين نحو قول ابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي والشعبي وغيرهم
 اعرضت عن ذكرها وايراد اصولها من اقاويلهم كراهة التطويل ولم اشتغل بشرح هذه
 الامثلة التي اوردها الا قدر ما يتضح به اتصالها بالاصول التي ذكرناها وما توفيقى الا
 بالله عليه توكلت واليه انب



❁ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ❁

❁ وبين صاحبيه ❁

(قال الفقيه) الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله على ما ذكره ابو الحسن الكرخي
 رحمه الله ان ما غير الفرض في اوله غيره في اخره مثل نية الاقامة للمسافر واقتداء
 المسافر بالمقيم وعلى هذا مسائل
 — منها — ان التيمم اذا ابصر الماء في اخر صلاته بعد ما قعد قدر التشهد قبل
 ان يسلم فانه نفس صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى لانه لو حصلت الروبة في
 اول الفرض غيره فكذلك اذا حصل في آخره وعندها لا نفس — ومنها — ان العريان
 اذا اصاب ثوباً او مقداراً يستبرعورته بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت
 صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لهذا المعنى الذي ذكرناه وعندها لا نفس صلاته

— ومنها — ان الامي لو تعلم سورة من القرآن او مقدار ما تجوز به الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى الذي ذكرناه وعندها لا تفسد صلاته — ومنها — ان المستحاضة اذا خرج وقت صلاتها بعد ما قعدت قدر التشهد قبل ان تسلم فانه تفسد صلاتها عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى وعندها لا تفسد صلاتها وكذلك المبطلون ومن به سلس البول وصاحب الجرح السائل ومن هو في معنى المستحاضة على هذا الخلاف — ومنها — ان المرأة اذا قامت يجنب الرجل في آخر الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم افسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان الماسح على الخف اذا انقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تفسد — ومنها — ان لابس الخفين اذا سقط الخف من رجله بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم بغير فعله او بمهل يسير من جهته فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تفسد فاما اذا كان بمهل كثير فانه تفسد صلاته بالاجماع — ومنها — ان مصلي الجمعة اذا مضى الوقت بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فان صلاته تفسد عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان من تذكر صلاة فاتت في آخر صلاته ولم يدخل في التكرار بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان العاجز اذا قدر على الركوع والسجود بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان المرأة اذا حاضت بعد ما قعدت قدر التشهد فسدت صلاتها عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان من كان في صلاة الفجر وطلعت عليه الشمس بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد فان قيل لو طلعت الشمس عند التكبير لا تغير القرض في اوله قيل له هذا من عدم العلة فلا يكون نقضاً وعلي هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من ادرك الامام يوم الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه يصلي ركعتين وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك لو ادركه في سجد السهو في صلاة الجمعة فانه يصلي ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك في سائر الصلوات اذا سجد للسهو ثم اعترض له معنى من هذه المعاني فهو على هذا الاصل وقد قدمناه قبل هذا وحكي عن ابي سعيد البردعي انه كان يخرج

هذه المسائل على اصل آخر وهو ان مذهب ابي حنيفة الخروج من الصلاة بصنعه فرض وعندها ليس بفرض ولكن هذا ليس بمنصوص عليه عن ابي حنيفة والاول احسن الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان المحرم اذا اخر النسك عن الوقت الموقت له او قدمه لزمه دم كمن جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم وعلى هذا مسائل

— منها — ان من اخر طواف الزيارة حتى مضت ايام النحر لزمه الدم عند ابي حنيفة لانه اخر النسك عن الوقت الموقت له وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من ترك رمي جرة العقبة في يوم النحر حتى يطلع الفجر من اليوم الثاني من ايام النحر لزمه دم عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان المحرم اذا اخر الحلق عن ايام النحر لزمه دم عليه عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من اخر اراقة دم المتعة او القران حتى مضت ايام النحر لزمه دم لتأخيره عن وقت التقديم لا التأخير عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه الاصل عند ابي حنيفة ان الشيء اذا غلب عليه وجوده يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد كالحديث من النائم المضطجع لانه غلب وجوده فجعل كالموجود وان لم يوجد وعلى هذا مسائل

— منها — ان من صلى في السفينة وهو يخاف على نفسه دوران راسه جازت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى لان الغالب من السفينة دوران الرأس فجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعندها لا تجوز صلاته — ومنها — ان الغلام اذا بلغ خمسة وعشرين سنة (١) ولم يؤنس منه الرشد فانه يدفع اليه ماله حتى يتصرف فيه وعندها لا يدفع اليه حتى يؤنس منه الرشد — ومنها — انه ذكر في ظاهر الرواية ان الغلام اذا لم يحتمل يحكم ببلوغه اذا بلغ تسعة عشر سنة وفي الجارية سبعة عشر سنة لان الغالب ان من كان من اهل الاحتمال احتلم اذا بلغ هذه المدة فاذا لم يبلغ يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد عند ابي حنيفة وروى الحسن ابن زياد عن ابي حنيفة انه يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا بلغا الغلام ثمانية عشر سنة لهذه العلة ايضاً وطعن في التاسعة عشر وكذلك الجارية اذا كل لها سبعة عشر سنة وطعنت في الثامنة عشر يحكم ببلوغها في هذه الرواية وعندها جميعاً فيها خمسة عشر سنة وعند ابي عبد الله محمد بن الحسن ايضاً رواية عن زفر انه قال في الغلام والجارية ثمانية عشر سنة — ومنها — ان الزوجين اذا مانا واختلف ورثتهما في بقاء المهر عند ابي حنيفة لا يقضى بشيء على ورثة الزوج

لان الغالب ان المهر لا يبقى في ذمة الزوج الى ما بعد موتها ولكن تحصل البراءة منه بوجه من الوجوه فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعندها يقضي بمهر المثل وعند ابي عبد الله ايضاً — ومنها — ان المتوضي اذا باشر امراته مباشرة فاحشة بانتشار ولم يحصل منه شيء من البلال انتقض وضوءه لان الظاهر ان المرأة اذا بلغ هذا المبلغ ولم يكن بينهما حاجز يخرج منه شيء ويوجد منه شيء فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وابي عبد الله لا ينتقض حتى يخرج منه شيء — ومنها — انهم قدروا مدة المنقود بمائة وعشرين سنة من وقت مولده عند ابي حنيفة لان الغالب ان الانسان لا يعيش اكثر من هذا فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وروي عن ابي يوسف انه قدره بمائة سنة وهو قول مشايخ بلخ — ومنها — انهم قدروا مدة الآيسة ستين سنة لان الغالب ان المرأة اذا بلغت ستين سنة فانها تنتهي فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعند الامام ابي عبد الله الشافعي رضي الله عنه ايضاً الاصل عند ابي حنيفة انه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين لاي معنى كان فهو على ذلك ما لم يتيقن بخلافه كمن يتيقن الطهارة وشك في الحدوث فهو على طهارته وكمن يتيقن الحدوث وشك في الطهارة فهو على الحدوث ما لم يتيقن الطهارة وعند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادریس الشافعي رضي الله عنه وارضاه كذلك وعلى هذا مسائل

— منها — ان القول في بيان خروج وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله انه لا يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر ما لم يصر ظل كل شيء مثليه لانا قد عرفنا كون الوقت مستحقاً للظهر وشككنا في خروج وقته ودخول وقت العصر فلا يحكم الا بيقين ولا يقين الا بعد صيرورة ظل كل شيء مثليه وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر وعند الامام القرشي ابي عبد الله محمد كذلك — ومنها — ان من طلق امرأته ولها ابن منه وانقضت عدتها ثم تزوجت بزواج آخر قبلت من الثاني ثم ارضعت صبياً ان الرضاع يحصل من الزوج الاول عند ابي حنيفة وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي محمد بن ادریس لانه عرف كون الابن من الزوج الاول من طريق الاحاطة واليقين فلا يحكم بانقطاعه الا بيقين مثله ولا يقين هنا الا بعد ولادتها من الثاني وعند ابي يوسف

إذا ازداد اللبن من الحبل فهو من الثاني ويحكم باقطاعه من الاول واذا لم يزد
 اللبن من الزوج الثاني فهو من الاول كما قال ابو حنيفة وعند محمد يكون منهما
 جميعاً - ومنها - ان من تزوج امرأة على الف درهم او الفين ومهر مثلها الف وخمسمائة
 فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة لان العقد يوجب مهر المثل من طريق الاحاطة
 واليقين فلا يحيط عنه ذلك الا ييقين مثله ولا يقين هنا لان كلمة او للشك او للتخيير
 بمن له الخيار وهو مجبول بخلاف ما لو اعتق عبده على الف او الفين لان هناك الخيار
 الى العبد والمال لا يجب الا بالشرط فوقع الشك في ايجابه فيعطي اي المائتين شاء وقد
 وقع الاختلاف والشك في الايجاب فلا يوجب بالشك ومهر المثل تعين فلا يبطل
 بالشك وعند ابي يوسف ومحمد والامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس
 الشافعي رحمهم الله تعالى الخيار الى الزوج يعطيها اي المائتين شاء - ومنها - ان من
 قال لامرأته انت طالق اذا لم اطلقك او اذا لم اطلقك فانت طالق ولم يكن له نية
 عند الامام الاعظم يقع الطلاق في آخر جزء من اجزاء الحياة بلا فصل وكذلك في
 قوله اذا ما لان كلا منهما يحتمل ان يكون عبارة عن الشرط ويحتمل ان يكون
 عبارة عن الوقت احتمالاً على السواء وقد تيقنا بقاء ملكه عليها من طريق الاحاطة
 واليقين ووقع الشك في زوال الملك في الحال فلا يحكم بزواله الا ييقين مثله ولا
 يقين في زوال الملك فيقع في آخر جزء من اجزاء حياته بيقيناً وعندها وعند الامام
 القرشي ابي عبد الله اذا للوقت يقع الطلاق في الحال كما اذا قال انت طالق
 متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك - ومنها - ان المرأة اذا قالت لزوجها طلقني
 ولك الف درهم فقال الزوج طلقتك ولم تقل علي الف التي ذكرت يقع الطلاق
 عند ابي حنيفة ولا يلزمها الف وذلك لانا نيقنا كون الف مملوكة لها
 وشككنا في الزوال عن ملكها فلا يحكم الا ييقين ولا يقين هنا وعندها يستحق
 المال في الحال وهذا بخلاف ما اذا قال الرجل لرجل آخر احمِل هذا الشيء الى موضع
 كذا ولك درهم فحملة الرجل ولم يقل لي الدرهم الذي ذكرت فانه يستحق درهماً
 وذلك لان الظاهر انه حملة بالدرهم فيجب على الامر ذلك وعندها وعند الامام
 ابي عبد الله يجب عليها الف التي ذكرت - ومنها - ان من قال لامرأته انت
 طالق في غد ونوى وقوعه في آخر جزء من العقد عند ابي حنيفة وابي عبد الله
 يصدق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لانا تيقنا بكون المرأة مملوكة له

وشككنا في الزوال عن ملكه فلا نحكم الا ييقين ولا يقين ههنا الا عند مضي الغد
وعندهما يقع في اول جزء من اجزاء غدٍ - ومنها - لو قال انت طالق غدا يقع في اول الغد
بالاتفاق وعند الامام ابي عبد الله - ومنها - ان من باع عبده من رجل بشرط الخيار الى
غد فان الغد يدخل كله في هذا الخيار عند ابي حنيفة ولا يسقط الخيار ما لم يمض الغد
وذلك لانا قد تيقنا بكون الشيء مملوكاً له وشككنا في الزوال فلا يحكم الا ييقين ولا
يقين الا عند مضي الغد وعندهما يسقط الخيار عند اول الغد ويتم العقد ويلزم*
واجمعوا على ان الاجل يحل عند اول جزء من اجزاء الوقت المضاف اليه وعندهما وعند
الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس ينقطع خياره عند اول جزء من اجزاء
الوقت المضاف اليه - ومنها - ان الرجل اذا قال لامرأته طلقي نفسك من واحدة
الى ثلاثة لها ان تطلق نفسها اثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثاً عند ابي حنيفة لانا
تيقنا ان اختلاف العلماء اورث شبهة فلا يحكم في الزوال بالشك وعندهما وعند الامام
القرشي ابي عبد الله لها ان تطلق نفسها ثلاثاً وعلى قول زفر لها ان تطلق واحدة*
ولو قال الرجل لرجل خذ من مالي من درهم الى مائة دخلت المائة كلها في الاباحة
بالاتفاق فله ان ياخذ المائة هكذا ذكر في كتاب الطلاق - ومنها - اذا قال لفلان
عليّ من درهم الى عشرة دراهم عند ابي حنيفة لا يلزمه الا تسعة لانا تيقنا بكون العاشر
مملوكاً له وشككنا في الزوال وعندهما والامام القرشي ابي عبد الله يلزمه عشرة دراهم
وتدخل الغائتان جميعاً وعندهما وعند زفر لا تدخل الغائتان في الكلام - ومنها -
ان من قال لفلان عليّ ما بين درهم الى عشرة دراهم وقال لامرأته انت طالق ما بين
الواحدة الى الثلاثة يقع عليها اثنتان دون الثلاث عند ابي حنيفة وعندهما يقع الثلاث فهو
على هذا الخلاف الذي ذكرنا وعند زفر لا تدخل الغائتان جميعاً وعند الامام الاعظم ابي
حنيفة رحمه الله تدخل الاولى ولا تدخل الثانية وعندهما وعند الامام ابي عبد الله يدخلان
جميعاً - ومنها - ان العصير اذا غلى ادنى غليان ولم يقذف بالزبد فانه يحل شربه عند
ابي حنيفة لانا تيقنا كونه حلالاً ولا يترك اليقين بالشك وعندهما وعند ابي عبد الله
لا يحل شربه - ومنها - ان الخمر اذا دخلها حموضة لا يحل شربها عند ابي حنيفة لانا
تيقنا كونه حراماً وشككنا في ثبوت الحل فلا يترك اليقين بالشك وعندهما يحل شربها
الاصل عند ابي حنيفة ان ما يتناوله اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناوله اللفظ
من طريق النص والخصوص كما اذا كان له ثلاثة اعبد فقال انتم احرار الا سالماً فانه

بصح الاستثناء ولو قال سالم حرّ ويزيع حرّ ومبارك حرّ الا سالماً فانه لا يصح فكذلك هؤلاء كذا الا بزيفاً فانه لا يصح وعندهما ما يتناوله اللفظ من طريق العموم فهو كما يتناوله اللفظ من طريق النص والخصوص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا اوجب على نفسه المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة لا يلزمه شيء لان ما يتناوله العموم ليس يجمل كاللخص فبيت الله تعالى يدخل في الحرم عمومًا وليس كايّتنا وله نصًا وعندها يلزمه اما حجة او عمرة ويجمل كاللخص به لان البيت يدخل في الحرم ذكرًا عمومًا فصار كذكره الى بيت الله تعالى نصًا وخصوصًا — ومنها — اذا قال ان فعلت كذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك لم يلزمه شيء لهذا المعنى لان البيت انما يدخل من طريق العموم فلا يجمل كاللخص به وعندها يلزمه ان يهدي هذا الثوب اذا فعل ذلك الامر ويجمل كاللخص به كما اذا قال لو فعلت هذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى بيت الله تعالى — ومنها — اذا شهد احد الشاهدين على تطلقه والاخر على تطلقين والمرأة تدعي تطلقتين عند ابي حنيفة لا تقبل شهادتهما لا على تطلقه ولا على تطلقين وعندها تقبل على تطلقه واحدة لان الواحدة داخلة في تطلقين فصار كأنه ذكر الواحدة نصًا فتقبل على واحد — ومنها — اذا شهد الشاهدان احدهما بالماية والاخر بالمأتين والمدعي بالمأتين لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله على الاقل وعندها تقبل على الاقل فان قيل اليس انه لو قال لبعدين له احد كما حرّ على الف درهم والاخر على الفين فقال احدهما قبلت العتق بالالف فانه لا يعتق لجواز ان المولى قصده بالالفين ولو قال قبلت وسكت على هذا او قال قبلت العتق بالالفين فانه يعتق وان كان المولى قصده بالعتق بالف فانه يعتق لان الالف داخل في الاثنين فصار كأنه قال قبلت العتق بالمائتين قيل له ما ذكرت مسطور في الزبادات والظاهر انه قول محمد ولا يلزم ابا حنيفة رحمه الله — ومنها — ان من وكل وكيلًا بطلاق امراته واحدة فطلقها ثلاثًا لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة لان الواحدة تدخل في الثلاث من طريق العموم فلا يجمل كاللخص به لهذا المعنى وعندها وعند ابي عبد الله رحمه الله عليهم يقع عليها واحدة ويجمل كأنه نصّ على واحدة فكذلك لو قال لما طلق نفسيك واحدة فطلقت ثلاثًا لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة وعندها يقع عليها

واحدة — ومنها — اذا قال المكاتب او العبد كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر ثم ادى بدل الكتابة او عتق العبد ثم اشترى عبداً فانه لا يعتق عند ابي حنيفة او قال كل عبد اشتريته فيما استقبلت فهو حر فملك عبداً بعد العتق لم يعتق ايضاً عند ابي حنيفة واي عبد الله رحمة الله عليها لان الحرية عندها انما يتناولها اللفظ من طريق العموم فلا يجعل كالخصص به وعندها يعتق ويجعل كالخصص به ولو قال كل مملوك اشتريه اذا عتقت فهو حر فتعق ثم ملك عبداً اعتق بالاتفاق عند علمائنا الثلاثة وعند ابي عبد الله لا يعتق وكذلك لو قال لما طلقني نفسك واحدة ان شئت وطلقت نفسها ثلاثاً لا يقع شيء عند ابي حنيفة وعندها يقع واحدة — ومنها — ان الحر اذا قال لحره اذا ملكتك فانت حرة او اذا اشتريتك فانت حرة فارتدت المرأة والعياذ بالله تعالى عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسيت ثم اشترها الخائف عند ابي حنيفة واي عبد الله رحمة الله تعالى عليهم لا تعتق لان هذه الاشياء لا تراد بهذه الالفاظ والشيء يدخل تحت اللفظ من طريق العموم لا يجعل كالخصص به وعندها تعتق ويجعل كالخصص به ولو قال ان ارتدت عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسيت ثم اشتريتها تعتق بالاتفاق — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت علي كامي ولا نية له فانه لا يصير مظاهراً عند ابي حنيفة وذلك ان ظهر الام انما يدخل بطريق العموم فلا يجعل كالخصص به وعندها يصير مظاهراً — ومنها — اذا قال آخر عبد اشتر به فهو حر فاشترى عبداً ثم عبداً ثم مات عتق الاخر عند ابي حنيفة من وقت الشراء وعندها يعتق قبل الموت بلا فصل لان معنى قوله اخر عبد اشتر به اي لم اشترى عبداً اخر فبعد ان اشترى هذا الثاني فهذا الثاني حر ولو قال هكذا عتق الثاني قبل الموت بلا فصل كذلك هذا اذا دخل في عموم كلامه وكذلك هذا الجواب في الطلاق — ومنها — اذا اوصى الرجل الى وصي لا يعقل فصار عاقلاً بعد موت الموصي لم تجز الوصية اليه عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها وعند ابي عبد الله الوصية جائزة ذكر هذه المسألة في كتاب الوقف — ومنها — اذا وكل صبياً لا يعقل ان يرهن عنده هذا فعقل الصبي بعد التوكيل فرهن قال في الاصل يجوز مثل هذا على قولها وقول الامام القرشي ابي عبد الله واما على قول الامام الاعظم ابي حنيفة ينبغي ان لا يجوز كما في مسألة الوصية الاصل عند ابي حنيفة ان العقد اذا دخله فساد قوي يجمع عليه اوجب فساد شاع في الكل كما لو باع عبيدين صفقة واحدة بالف درهم ثم ظهر ان احدهما حر ففسد العقد

لهذا المعنى وعند صاحبيه يجوز في حصة العبد وعلى هذا مسائل

— منها — اذا اسلم الرجل حنطة في شعير وزيت لم يجز عند أبي حنيفة وأبي عبد الله هذا السلم في الكل لان فساد سلم الحنطة في الشعير قوي يجمع عليه فشاخ في الكل وعندهما يجوز في حصة الزيت وكذلك لو اسلم ثوباً فوهيا في ثوب قوي وروى الى اجل مسمى فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله وعندهما يجوز في حصة المروي ولو باع عشرين صفقة واحدة فاذا احدهما مدير جاز البيع في المبدأ سمي لكل واحد منهما ثمناً او لم يسم لان هذا العقد يتناول المدير بدليل انه يلحقه اجازة البيع فلم يقارن العقد فساد قوي يجمع عليه لانه يختلف فيه ويجوز بيعه اذا قضى القاضي بجواز بيعه وينفذ قضاؤه ومن الائمة من يجوز بيع ام الولد وهو علي رضي الله عنه فان قيل العقد يتناول الشعير ايضاً في هذه المسألة لان من العلماء من يجوز اسلام الحنطة في الشعير وهو مذهب داود بن علي الاصفهاني فلم يقارن العقد فساد قوي يجمع عليه قيل له هذا خلاف لا يعتد به ولو قضى القاضي بقوله فانه لا ينفذ وهو كمن قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين واخذ بقول معاوية بن ابي سفيان لم ينفذ قضاؤه — ومنها — اذا باع حراً وعبداً في صفقة واحدة وسمى لكل واحد منهما ثمناً لم يحز العقد فيهما عند أبي حنيفة وعندهما يجوز العقد في العبد — ومنها — اذا اشترى الرجل حلياً فيه جواهر يمكن امتيازها من غير ضرر بدينار نسبتة فالعقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة وعندهما جاز في حصة الجوهر — ومنها — اذا اشترى جارية بثمانية دنانير نسبتة وفي عتقها قلاوة من ذهب فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وعند أبي عبد الله العقد جائز في الجارية وكذا لو باع بشرط الخيار — ومنها — ما خرج الفقهاء على قول أبي حنيفة فبمن باع درهماً على ان ياخذ بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الا حبة فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وعند أبي عبد الله وعندهما جائز في حصة الفلوس — ومنها — اذا كاتب عبده على مائة دينار على ان يرده المولى على المكاتب وصيفاً وسطاً فسدت الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وأبي عبد الله لان ما كان بازاء الوصيف من التسمية بيع وبيع الوصيف بغير عينه لا يجوز بالاجماع فلما فسد بعض العقد فساداً تاماً فسد الكل وعند أبي يوسف تبطل البيعة حصة الوصيف وصح ما وراه — ومنها — اذا اشترى خاتماً وفيه فص من جوهر يمتاز من غير ضرر بدينار نقد ونسبة فالعقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله وعندهما جائز في حصة الجوهر — ومنها — ان من باع مسلوحتين احدهما متروكة التسمية

عمداً فسمي لكل واحد منهما ثمناً فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة رضي الله عنه
وعندهما يصح في الحصة التي سمي عليها ولا يجوز في حصة الآخر — ومنها — إذا
اشترى عشرة أفزة من الخنطة وعشرة من الغنم كل قفيز وكل شاة بعشرة فوجد الغنم
نسماً لم يميز البيع في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وأبي عبد الله يجوز في تسعة أفزة
وتسعة من الغنم وهي مسألة الجامعة — ومنها — إذا باع الرجل من رجل داراً بفنائها
لم يميز البيع في الكل عند أبي حنيفة لأنه فسد في حصة الفناء فشاع في الكل عند
أبي حنيفة وعندهما جائز في الدار ولو باع داراً بطريقها جاز البيع ويقع على رقة الطريق
إن كان لها طريق خاص وإن لم يكن لها طريق خاص فعلى التطرق في الطريق
العام وعلى هذا لا يفسد العقد عند أبي حنيفة لأن هذا الشرط مما يوجب به العقد ويقضي به
وقال زفر لا يجوز العقد في الوجهين جميعاً وعند أبي يوسف ومحمد جاز العقد في الوجهين
وفرق أبو حنيفة بين الطريق والفناء — ومنها — إذا دفع الرجل أرضاً إلى رجلين
مزاوعة على أن الخارج بين رب الأرض وبينهما اثلاثاً وعلى أن لأحد العاملين على رب
الأرض مائة درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وفي قول من لا يميز المزاوعة لا يجوز
وعندهما وعند أبي عبد الله جائزة بينه وبين الذي لم يشترط له الدرام — ومنها — ما
قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة إذا قالت لزوجها طلقني ثلاثاً على ألف درهم وهي في
عدة منه من تطليقة رجعية فإنه يقع تطليقتان لأنها أضافت الألف إلى ما يقبل البدل
والى ما لا يقبل البدل فالعبرة لما يقبل البدل

الأصل عند أبي حنيفة أن من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق
به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم يتعلق به فكانه لم
يذكر في كلامه سوى ما يتعلق به الحكم وعلى هذا مسائل

— منها — إذا قال لفلان علي ألف درهم ولهذا الحائط لزمه الألف كلها عند أبي
حنيفة لأن الكلام لم يتناول الحائط وعندهما وعند أبي عبد الله يلزم النصف — ومنها —
إذا قال لعبد ولبيمة أحدهما حر أو قال هذا العبد أو هذه الدابة حر عتق العبد عنده
نوى أو لم ينو وعندهما لا يعتق ما لم ينو — ومنها — إذا قال عبدي هذا حر أو حر إن شاء الله
لم يعمل الاستثناء عنده شيئاً وعتق العبد وعندهما وأبي عبد الله لا يعتق وكذلك لو
قال لامراته وهي غير مدخول بها أنت طالق وطالق إن شاء الله تعالى عند أبي حنيفة
يقع واحدة بآبنة في الحال وكذلك لو قال لامراته وهي مدخول بها أنت طالق ثلاثاً

وثلاثاً ان شاء الله يقع الكل عند ابي حنيفة وعندهما لا تطلق فان قيل ان قال لامرأته ولهبسته احدا كما ظالقي هل يقع الطلاق قيل له قياس قول ابي حنيفة يقتضي ان يقع ولكن لا رواية في هذا عنه — ومنها — لو اوصى بثلاث ماله لحي وميت فالثالث كله للحي — عنده وتابعه محمد وابو عبدالله وهذا سواء علم بموته او لم يعلم وقال ابو يوسف ان علم بموته فكذلك وان لم يعلم فله النصف فان قيل اذا قال لحي وميت او دابة اوصيت الى احدهما او قال لرجل وبعيعة او كلب احدهما او حلف وقال لرجل ودابة لا اكلمكما وكلم الرجل هل يحنث قيل لا يحفظ لهذه الفصول رواية عن ابي حنيفة ولكن ينبغي ان يحنث في قياس قوله — ومنها — اذا قال لفلان على كره حنطة وكسر شعير الا كره حنطة وقفيز شعير لم يصح استثنائه في قفيز الشعير عنده لانه لم يتعلق بقوله الا كره حنطة بحكم فصار بمنزلة السكنة وعندهما وعند ابي عبدالله يصح استثنائه في قفيز الشعير — ومنها — اذا قال لفلان على الف درهم استغفر الله الاماية لم يصح استثنائه الا في رواية عن ابي يوسف لان قوله استغفر الله لا يستثنى به فصار بمنزلة السكنة فلم يتعلق به الحكم وعندهما يصح استثنائه في قفيز الشعير — ومنها — ان الرجل اذا نظر الى كوز بن فقال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز وفي هذا الكوز فامرأته طالق فاذا احد الكوزين لا ماء فيه وفي الاخر ماء فان اليمين ينقد على الكوز الذي فيه ماء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان لم يشرب الكوز الآخر حتى اربق حنث وعند ابي يوسف يتعلق اليمين بهما جميعاً حتى لو لم يشرب ما في هذا الثاني لم يحنث وكأنه لم يحلف — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثلاثاً او واحدة ان شاء الله لا يصح استثنائه ويقع الطلاق عند ابي حنيفة وعندهما بخلافه

الاحل عند ابي حنيفة ان ما يعتقد اهل الذمة ويديونه يتركون عليه وعندهما لا يتركون وعلى هذا مسائل

— منها — ان الذمي اذا تزوج امرأة ذمية في عدة زوج ذمي يتركان عند ابي حنيفة وعندهما يفرق بينهما — ومنها — اذا تزوج الذمي ذات رحم محرم منه لا يفرق بينهما ما لم يترافعا الى حاكم المسلمين عنده وعندهما اذا رفع احدهما يفرق — ومنها — اذا تزوج المجوسي امه ودخل بها ثم اسلم وقذفه انسان بالزنا يحد قاذفه عند ابي حنيفة لانها عنده كانا بقران على ذلك فلم يكن الدخول بها زناً فيحد قاذفه وعندهما لا يحد — ومنها — ان المجوسي اذا تزوج ذات رحم محرم منه لزمته النفقة عنده لانها بقران

على ذلك وعندها لاتنقعه عليه لانها لا يقران على ذلك العقد — ومنها — اذا تزوج ذمية على ان لا مهر لها جاز العقد عنده ولا مهر لها وان اسما وعندها يجب لها مهر مثلها اذا اسما وان طلقها قبل الدخول وجب لها المنة

الاصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه ان من اخبر بخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل قوله الا ببيان تلك العلامة كمن ادعى على آخر شجة فانه يؤثر باظهار تلك الشجة وعلى هذا مسائل

— منها — ان ولي الصغير او الصغيرة اذا اخبر بنكاح سابق لا يقبل قوله عند ابي حنيفة رضي الله عنه الا بالبينه فلا يقبل قوله لان لصدق خبره علامة وهي البينة ولا يقبل قوله ما لم تثبت تلك العلامة وعندها وعند ابي عبد الله يقبل قوله من غير بينة وكذلك وكيل الرجل او وكيل المرأة اذا اخبر بنكاح سابق والموكل منكر لا يقبل قوله عند ابي حنيفة وابي عبد الله الا بينة وعندها يقبل قوله واما مولي الامة اذا اخبر بنكاح سابق على امته يقبل قوله من غير بينة الا رواية رواها اشعب بن ابي القاسم عن ابي يوسف انه قال لا يقبل واخذ فيه بالاحتياط لانه فرج وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف في شاهدين شهدا على رجل يشرب الخمر لا تقبل شهادتهما ما لم يوجد منه رائحة الخمر لان لصدق خبرهما علامة وعند محمد وابي عبد الله يقبل ويحد وكذلك الامة لا يقبل قولها من غير بينة وكذلك البدلان لصدق خبره علامة وعند محمد يقبل قولها وعلى هذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال في صاحب المال اذا قال دفعت الزكاة الي مصدق غيرك وكان في تلك السنة مصدق آخر غيره لا يقبل قوله حتى يأتي بالعلامة لانه اخبار فيكون لصدق خبره علامة وهي البراءة وفي ظاهر الرواية يقبل قوله من غير برادة .

الاصل عند ابي حنيفة ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك فانه لا يوجب الضمان على المتلف لمن حدث المالكه كمن قطع يد عبد انسان فباعه المالك وسرى الى نفسه في يد المشتري من ذلك القطع لا ضمان على الجاني لا للبائع ولا للمشتري* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجلين اشتريا ابن احدهما انه يعتق على الاب ولا يضمن الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك المشتري فيه وهي القرابة وعندهما وعند ابي عبد الله يعتق ويضمن اذا كان موسراً وكذلك اذا وهب لها ابن احدهما او اوصي لها بابن احدهما فهو على هذا الاختلاف وقال بعض الناس لا رواية لهذا وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل باع نصف

عبد من اب العبد انه يعتق عليه ولا ضمان على الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك الاب فيه وهي القرابة وعندها يضمن نصف قيمته ان كان موسراً وعلى هذا قال ابو حنيفة في الرجلين غصبا ابن احدهما وغرما القيمة انه يعتق ولا ضمان على الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك المالك فيه وعندها يضمن وعلى هذا قال لو غصب عبداً ففيه وقضى عليه بالقيمة وكفل بقيته رجل بغير امره ثم اعتقه احدهما ثم اخذا بالعمان معاً انه ينفذ العتق ممن اعتقه ولا يضمن عند ابي حنيفة وعندها وعند ابي عبد الله يضمن اذا كان موسراً

— الاصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه ان الاذن المطلق اذا نرى عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف وعندها يختص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بما عز وهان وبأي ثمن كان جاز عند ابي حنيفة لان الاذن مطلق والتهمة منتفية فلا يختص بالعرف وعندها وعند ابي عبد الله يختص — ومنها — ان المولى اذا اذن لعبده في النكاح عند ابي حنيفة ينصرف الى الصحيح والفاسد جميعاً وعندها وعند ابي عبد الله ينصرف الى الجائز دون الفاسد — ومنها — ان المودع اذا سافر بالوديعة جاز له ذلك عند ابي حنيفة اذا كان الطريق آمناً سواء كان لها حمل وموثة او لم يكن لها وعندها ان لم يكن لها حمل وموثة له ذلك وان كان له حمل وموثة لم يميز له ذلك — ومنها — ان الرجل اذا وكل وكيلاً يشتري له جارية وسمى له جنساً ولم يسم له ثمنها وصفتها فاشتري عمياء او مقطوعة اليدين او الرجلين بشئ يساوي ذلك جاز عند ابي حنيفة وعندها وعند ابي عبد الله لا يجوز ولو انه اشترى جارية مقطوعة احدى اليدين او احدى الرجلين جاز بالاتفاق — ومنها اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً له بعينه مطلقاً فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة سواء كانت حصته من الثمن قليلاً او كثيراً وعندهما لا يجوز الا ان يبيع نصفه الاخر — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً له بعينه ولم يسم له ثمناً فباعه الوكيل مع عبد لنفسه جاز عند ابي حنيفة سواء كانت حصة عبد الموكل من الثمن قليلاً او كثيراً وعندهما لا يجوز الا ان تكون حصته من الثمن مقدار قيمته او نقصاناً يتغابن الناس في مثله — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبده وامره ان ياخذ بثمنه رهناً فباع وارتهن بثمنه رهناً قليلاً او كثيراً جاز عند ابي حنيفة وعندها وعند ابي عبد الله لا يجوز الا ان يكون الرهن مثل ثمن العبد او اقل مما يتغابن الناس في مثله فلو قال بع وارتهن رهناً وثيقاً فارتهن رهناً وحط حطاً لم يتغابن الناس في مثله

لم يجوز بالاتفاق — ومنها — اذا وكل طالب القصاص وكيلاً بالصلح فصالح على قليل او كثير جاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز الا ان يكون نقصاناً يتغابن الناس في مثله (١) ولو وكل المطلوب بالقصاص وكيلاً بالصلح فصالحه فزاد على الدية فان ضمن جاز وان لم يضمن لم يجوز — ومنها — ان الوكيل بالنكاح اذا زاد في مهر المرأة زيادة لا يتغابن الناس في مثلها جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثلها وكذلك الوكيل بالغلغ على هذا الخلاف — ومنها — الوكيل بالنكاح اذا زوج من الموكل امرأة لا تليق فيه جاز نحو ان يزوجه امة والرجل من قریش او يزوجه ذمية والرجل مسلم جاز عنده وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز — ومنها — لو وكل وكيلاً بان يزوجه منه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله تعالى ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترت فزوجها الوكيل منه جاز عنده وعندهما لا يجوز — ومنها — ان الوكيل يبيع الجارية اذا باع وشرط الخيار لنفسه وقيمتها الف وزادت قيمتها في مدة الخيار حتى صارت تساوي الثمن فاجاز الوكيل البيع في مدة الخيار جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز وكذلك اذا لم يجوز ولم يبطل الخيار حتى مضت مدة الخيار جاز لانه يملك الانسان الاندائه بهذا فملك الخيار عند ابي حنيفة فيملك الاجازة وعند محمد لا يجوز في الوجهين جميعاً وعند ابي يوسف وابي عبدالله ان اجاز لم يجوز وان مضت مدة الخيار جاز البيع ولا خلاف ذكر في رواية هشام — ومنها — اذا اعار احد المتفاوضين انساناً متاعاً ليوثنه جاز عند ابي حنيفة عليهما وعندهما وعند ابي عبدالله يجوز عليه خاصة — ومنها — المتفاوضين بكفالة فانه يجوز كفالته على نفسه وعلى شريكه عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز على شريكه — ومنها — اذا وكل وكيلاً بان يؤجر داره مطلقاً وجعل مدة الاجارة عشر سنين او اكثر جاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز — ومنها العبد المأذون الوصي المأذون او المكاتب اذا باع او اشترى بالغين

(١) في المسئلة عموض توضيحه ان المطلوب بالقصاص اذا وكل وكيلاً بالصلح ولم يسم له شيئاً فصالح وزاد على الدية فان ضمن هذا الوكيل المال جاز الصلح ولزمه المال ثم ان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها لزم الموكل والا لا وان لم يضمن فعند ابي حنيفة يلزم الموكل ما صالح عليه الوكيل سواء كانت الزيادة مما يتغابن في مثلها او لا وعندهما لا يجوز الا ان تكون الزيادة يسيرة ومنه يعلم وجه اتصال هذه المسئلة بالقاعدة السابقة (كما في الخزانة للاكمل)

الفاحش جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز كذلك عند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي فاما اذا باع او اشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز عند أبي حنيفة وعندها - ومنها - المضارب او شريكى العنان او المفاوضة اذا باع احد من هؤلاء بمحابة قليلة او كثيرة جاز عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثله واذا اشترى احد من هؤلاء بغين فاحش لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز بالاتفاق * والوصي والاب والجد والقاضي اذا باع احدهم هؤلاء الاربعة مال اليتيم باقل من قيمته او اشترى له باكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس بمثله لنفسه لا يجوز من هؤلاء الاربعة بالاتفاق - ومنها - اذا اشترى العبد المأذون له بالتجارة جارية ثم زادت في يده بعد القبض زيادة كثيرة ثم ثقابلا جازت الاقالة عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثله - ومنها - اذا وكل الرجل رجلاً ليشترى عبداً بعينه فاشترى الوكيل ثم وجده معيباً قبل ان يقبضه فرضي به قال في كتاب الصرف على قياس قول أبي يوسف ومحمد يجوز رضاه على الموكل ان كان العيب غير فاحش فان كان فاحشاً يجوز على نفسه ولا يجوز على موكله ولم يذكر قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر ولكن ذكر محمد في السير الكبير ان قياس قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر سواء رضى او لم يرض او كان فاحشاً او غير فاحش - ومنها - اذا وكل وكيلان بان بصرف له هذه الدراهم بالدنانير فصرفها بدنانير شامية او كوفية جاز عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا ان يصرّفها بالشامية وقد قيل لبس في الاصل خلاف في هذه المسألة وانما افق كل واحد منهم على ما عاين من النقد في زمانه وعصره - ومنها - ان الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع مال نفسه من الصبي باقل من قيمته جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز ولو باع مال اليتيم من نفسه بمثل قيمته او اقل من يجرز بالاتفاق فان قيل لو استاجر عبداً للخدمة لم يكن له ان يخرج من البلد وان كان الاذن مطلقاً قيل له انما يملك الاستخدام بالنهار دون الليل فلم يكن الاذن مطلقاً عاماً واللفظ اذا استثنى من العموم حمل على اخص المنصوص فان قيل العبد المأذون والصبي والمكاتب لا يجوز اصطناعهم فلم جاز البيع من هؤلاء بمحابة وفيها اصطناع معروف قيل له موضوع العقد الاسترباح والمحابة معدول بها عن موضوعها والمبرة لموضوع

العقد لا للمعدول بها عن سننها الا ترى ان هؤلاء لو اعتقوا عبداً على مال لم يجوزوا
كان بأكثر من قيمته لان موضوع العتق اصطناع المعروف والزيادة عن القيمة
معدول بها عن موضعها فالعبرة للموضوع دون المعدول بها وكذلك لو وهب واحد من
هؤلاء بشرط العوض الكثير لم يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف لان موضوع الهبة
الاصطناع فاعتبر موضوعها

الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ان ما حصل مفعولاً باذن الشرع كان كأنه
حصل مفعولاً باذن من له الولاية من بني آدم وعند ابي حنيفة بدرج فيها بشرط
السلامة كما نقول في رمي الصيد هو ما اذن بشرط السلامة حتى انه لو اصاب انساناً
يفضمن وعلى هذا مسائل

— منها — اذا كسر سائر المازف والملاهي لا يضمن عندهما لانه حصل مفعولاً
بأذن الشرع فصار كأنه حصل مفعولاً باذن من له الولاية وابو حنيفة يقول اذن له
الشرع بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط السلامة من غير ان يتلف شيئاً
— ومنها — ان الرجل اذا علق قنديلًا في المسجد وهو من غير اهل المسجد او بسط
البوارقي او التي فيه الحصى فتولد منه الهلاك لم يضمن عندهما وعند ابي عبد الله لانه
فعل باذن الشارع وعند ابي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — ان
الرجل اذا قعد فيه غير منتظر للصلاة فعض به انسان فتلف لم يضمن عندهما وعند
ابي عبد الله لان الشرع اذن في الدخول في المسجد وعند ابي حنيفة يضمن لان
السلامة فيه شرط — ومنها — لو وجب القصاص على رجل في نفسه فقطع الولي يد القاتل
ثم عفى عن القصاص لا يضمن ارش اليد عندهما وعند ابي عبد الله لان الشارع اباح
له ائتلاف يده فصار كأنه هو اباح نفسه فقال اقطع يدي فقطعها ولو كان كذلك لا يضمن كذا
ههنا وعند ابي حنيفة يضمن دية اليد اذا عفى عن القصاص — ومنها — اذا وجب
القصاص على رجل في يده او في رجله او في عينه فاستوفى القصاص منه من له الحق
فأت من ذلك القصاص تضمن عاقلة القاطع الثاني وهو المقتطعة يده الاول الدية عند
ابي حنيفة وعندهما وابي عبد الله لا يضمن * لابي حنيفة ان الشرع اذن له في القطع
بشرط السلامة ويجوز ان يشترط عليه السلامة في العاقبة لانه مخير والمخير في الشيء
يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة بخلاف الامام في قطع يد السارق اذا سرى الى
النفس لانه مكلف لا مخير فلا يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة وهما يقولان

الشرع ان له في القطع فصار كانه هو الذي اذن له بنفسه ان يقطع يده ولو اذن له بنفسه فقطعها فسرى الى النفس ومات لا ضمان عليه ولا على العاقلة كذا هذا — ومنها — قول ابي يوسف في الملتقط اذا ترك الاشهاد فهلك الملتقط في يده انه لا يضمن عند ابي يوسف لانه اخذ باذن الشرع وعند ابي حنيفة ومحمد يضمن لان الشرع اذن له في الاخذ بشرط السلامة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله انه اذا صحت التسمية لا يعتبر مقتضى التسمية واذا لم ينصح يعتبر المقتضى وعلى هذا مسائل

— منها — اذا باع الرجل قطيعاً من الغنم كل شاة منها بعشرة ولم يسم جماعتها فان العقد لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وابي عبد الله لما ان التسمية لم تنصح فاعتبر فيه المقتضى وهو الجهالة ولو قال اشتريت منك هذا الغنم وهي مائة شاة كل شاة بعشرة وجملة الثمن الف درهم فاذا هي تسعون شاة فالبيع جائز لان التسمية قد صحت فلم يعتبر المقتضى ولم يحكم بفساد العقد وان كان فيه جهالة — ومنها — اذا اوصى الرجل بثلاث ماله لرجل وبنصف ماله لرجل آخر فانهما يشتركان في الثلث لان تسمية النصف لم يصح عند ابي حنيفة فصار كانه اوصى لرجل بثلاث ماله وللآخر بالف درهم مرسلة وثلاث ماله خمسمائة درهم فعمت الخمسمائة بينهما اثلاثاً لان تسمية الالف في الظاهر صحيحة فلم يعتبر المقتضى — ومنها — اذا كان لرجل جارية فولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة في ملكه وليس لم نسب معروف فقال المولى احد هؤلاء ابني ولم يبين حتى مات فانه لا يثبت نسب واحد منهم ويعتق من كل واحد منهم ثلثه وعنت الام لان الام لاحظ لها في التسمية فاعتبر فيها المقتضى ومقتضى قوله احدم ابني اي ان لكل واحد من الاولاد حظ من من التسمية فلم يعتبر فيهم المقتضى فبطل اعتبار النسب وبقي اعتبار العتق فيعتق من كل واحد منهم ثلثه وهو قول ابي حنيفة وابي عبد الله وعندهما عنت الام كلها ومن الاكبر ثلثه ومن الاوسط نصفه والاخر كله قالوا لان قوله احدم ابني يقتضي حرية الاصغر على كل حال فصار كالام وتبين ذلك انه ان عتق الاكبر او الاوسط عتق الاصغر وان عتق الاصغر ايضاً عتق فاذا هو يعتق في الاحوال كلها والاوسط يعتق في الحالين فيما اذا عتق الاكبر او عتق الاوسط والاكبر يعتق في حالة واحدة وهو اذا عناه

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله انه يعتبر التهمة في الاحكام مكل من فعل فعلاً وتمكنت التهمة في فعله حكم بفساد فعله وعلى هذا مسائل

منها - الوكيل بالبيع اذا باع من لا تجوز شهادته له لا يجوز بيعه لانه متهم في بيعه من ابيه وامه واولاده وامراته وعندها وابي عبدالله يجوز وكذلك الوكيل بالسلم اذا سلم من لا تجوز شهادته له لا يجوز وعندها يجوز - ومنها - ان المريض اذا قال لامراته قد كنت طلقتك في الصحة وانقضت عدتك فصدقت المرأة ثم اوصى لها بوصية او اقر لها بدين فان عند ابي حنيفة لها الاقل من الميراث ومن الوصية او من الاقرار لانه متهم في فعله لجواز انه لما عرف انه لا يصيبها الا الربع او الثمن احتال بهذه الحيلة حتى يصل لها اكثر من حقها وعندها وابي عبدالله الاقرار لها جائز والوصية لها جائزة كما جاز لسائر الاجنبيات - ومنها - اذا باع المريض ماله من وارثه باضعاف قيمته لم يجوز عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اراد ايثاره على سائر الورثة بعين من اعيان ماله وعندها وابي عبدالله يجوز بيعه - ومنها - اذا اشترى الرجل من ابيه او من لا تقبل شهادته له بكره بيعه مراجعة من غير بيان عند ابي حنيفة لانه متهم يجري بينه وبين هؤلاء من الخط والاغراض مالا يجري بينه وبين غيرهم وعندهما وابي عبدالله يجوز بيعه من غير البيان مراجعة - ومنها - اذا باع الرجل شيئاً وسلم ولم يقبض الثمن ثم اشتراه ابوه او ابنه باقل من الثمن الاول لا يجوز شراؤه عنده وعندهما وابي عبدالله يجوز - ومنها - اذا اقر لوارثه والاجنبي بدين وانكر الاجنبي الشركة وقال ليس للوارث معي شركة او حقد الوارث الدين وقال ليس له عليه دين فسد الاقرار في الكل عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وابي عبدالله الاقرار في حق الاجنبي جائز اذا حقد الوارث الشركة وهو قول زفر ولو صدقه (١) لم يجوز اقراره بالاتفاق - ومنها - اذا شهد الوصي للوارث الكبير بدين على الميت لا تجوز شهادته بخلاف ما لو شهد الاجنبي عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله ثقيل - ومنها - غير الاب والجد اذا زوج الصغير او الصغيرة ثم ادركا قال ابو حنيفة ومحمد وابو عبدالله لهما الخيار لانه صدر العقد من هو متهم في عقده فثبت لهما الخيار وقال ابو يوسف لا خيار لهما - ومنها - اذا وضعت المرأة نفسها في كفوف وقصرت عن مهر مثلها فلا ولياء حق الاعتراض عند ابي حنيفة لانها متهمة في حق حط المهر فالحق ذلك هواناً وعاراً بالاولياء فجعل لم حق الاعتراض وعند ابي يوسف وابي عبدالله لا اعتراض لم وقول محمد لا بثصور - ومنها - اذا قال الرجل لامراته في صحته اذا فعلت كذا فانت

طالق ولا بد لها من ذلك الفعل وفعلت ذلك في مرض الزوج ثم مات الزوج من ذلك المرض فانها ترث عند ابي حنيفة وتابعه ابو يوسف لانه قصد الاضرار بها حين علق الطلاق بفعل لا بد لها منه ودام على ذلك حتى مات فصار متهماً وعند محمد وابي عبد الله لا ترث — ومنها — اذا اقر المريض بدين لامرأته ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها بعد ما بانث منه ثم مات من ذلك المرض قال ابو يوسف في الاصل لا يجوز اقراره لها وقيل ان قول ابي حنيفة مثل قوله وانما لم يحز هذا الاقرار لانه قد لحقته تهمتان لانها كانت وارثة قبل الاقرار ثم صارت وارثة قبل الموت فلزمه وقت الموت والحيلة فيما بينهما موهومة وعند محمد جاز اقراره لها — ومنها — اذا اكراه الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فقال المكروه له ولفلان الغائب على الف درهم وانكر الغائب الشركة لم يحز اقراره للغائب لانه متهم لجواز احتياله بهذه الحيلة ليكون المال بينهما نصفان وعند محمد جاز كما في الاقرار من غير اكراه — ومنها — اذا وكل الرجل رجلاً يشتري له عبداً بغير عينه بالف درهم فاشتراه وهو قائم في يده وقال اشتريته لك وقال الموكل بلى اشتريته لنفسك والثنى غير منقود فالقول قول الموكل عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اشتراه لنفسه فلم ترض به نفسه فاراد الزامه على موكله وعندها وعند ابي عبد الله القول قول الوكيل — ومنها — اذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم اقر بجميع ماله لرجل آخر ثم تحول ولاؤه الى رجل آخر ثم عاد اليه قال ابو يوسف لا يجوز اقراره لانه تمكنت فيه تهمتان ولا رواية عن ابي حنيفة في هذه المسائل نصاً فيجوز ان يكون قوله مثل قول ابي يوسف وعند محمد الاقرار جائز — ومنها — ان امان العبد المجبور لا يجوز عنده وعند ابي يوسف يجوز وتابعه ابو عبد الله لانه متهم في الامان فلا يجوز قياساً على الذمي ووجه التهمة ان العبد له قرابة وعشيرة في دار الحرب فيؤثرهما على المسلمين فصار كالذمي ولا يلزم على هذا ما لو اعتق ثم آمن لانه اعتق واطلق وزالت يد المولى عنه واختار المقام في دارنا مع قدرته على العود الى دار الحرب فقد ارتفعت التهمة فلن قيل لو اذن له المولى في القتال جاز امانه قيل لا يأذن له المولى الا بعد تيقنه انه يؤثر مصلحة المسلمين على اهل دار الحرب فان قيل فيستدل باسلامه على انه يؤثر منفعة المسلمين على الكفار قيل له بنفس الاسلام لا يستدل لانه مكروه على ذلك والاكراه يمنع تحقيق ما اكراه عليه الا يرى انه اذا ادعت المراءة المكروهة على الكفر انها بانث منه لا يلتفت الى قولها بخلاف الطائفة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ملك المرتد يزول بنفس الردة زوالاً موقوفاً
وعندها وعند ابي عبدالله مالم يقض القاضي بلحقه بدار الحرب لا يزول وعلى هذا مسائل
— منها — ان المال المكتسب في حال اسلامه يكون ميراثاً عند ابي حنيفة لان
بنفس الردة زالت املاكه الى ورثته وهو مسلم فحصل تورث المسلمين من المسلم والمكتسب
في حال رده يكون فينا لان بالردة زالت العصمة عن دمه فكذلك العصمة عن ماله وعندها
المالان جميعاً لورثته لان القاضي لم يقض بلحقه بدار الحرب فلم يزل ملكه عنه وعند
الامام ابي عبدالله الشافعي المالان جميعاً لبيت المال — ومنها — اذا قتل المرتد انساناً خطأ
وله مال اكتسبه في حال اسلامه ومال اكتسبه في حال رده على قول ابي حنيفة في
رواية الجامع الصغير يجب الدية في المال الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي الرواية
الاخرى في المال المكتسب في حال رده لان الكسب الذي كان حاصلاً في حال اسلامه
زال عنه بنفس الردة بنوع زوال وعندها يجب في المالين جميعاً لان حقه باق على ملكه
مالم يقض القاضي بلحقه بدار الحرب — ومنها — ان عقود المرتد موقوفة عند ابي حنيفة
لانه زال ملكه بنفس الردة زوالاً موقوفاً فوقف عقوده بحسب توقف ملكه وعندها لا يتوقف
لان ملكه لم يزل مالم يقض القاضي بلحقه بدار الحرب

الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ان حقوق الاشياء معتبرة باصولها وقد
اعتبرها ابو حنيفة ملحقاً كذلك في كثير من المواضع وعلى هذا خلافها في مسائل
— منها — ان التدبير لا ينجزى عندها لانه حق من حقوق العتق فلما لم ينجزى العتق
فكذلك الذي هو حق من حقوقه وجزء من اجزائه لا ينجزى وعند ابي حنيفة والى عبد
الله ينجز — ومنها — ان العبيد تقسم عندها فلو طلب احدهما التهاى في الغلة
يجبر الآخر عندها لانه يجبر احدهما على القسم في اصل العبيد فكذلك فيما هو حق
من حقوق العبيد وعند ابي حنيفة لا يقسم العبيد فكذلك لا تقسم حقوق العبيد
— ومنها — اذا تزوج الرجل اخت ام ولده في عتنتها عندها يجوز لان العدة من حقوق
الملك واصل الملك لا يمنع فكذلك لا يمنع حقه نكاح اختها وعند ابي حنيفة يمنع نكاحها
عدة اختها — ومنها — اذا حجر المولى على عبده وفي يده كسب ثم اقر هذا العبد بدين
لا يجوز اقراره لانه لما اذن له في التجارة جاز اقراره في رقبته وكسبه فلما حجر عليه لم
يجز اقراره في رقبته فكذلك في كسبه لانه من تواع الرقبة وعند ابي حنيفة لا يجوز اقراره
بعد الحجر في رقبته ويجوز اقراره في كسبه لان الاذن في التجارة والتجارة باقية بدليل

انه يقضي ديونه التي للناس عليه بعد الحجر — ومنها — اذا ادعت امة على مولاه انه استولدها وانها ام ولده وانكر المولى لا يستخلف المولى عند ابي حنيفة وعندها يستخلف لان امومية الولد تابعة لثبوت النسب ويستخلف عندها في اثبات النسب فكذلك في نوابه — ومنها — اذا كانت الامة في يدي رجل فقالت انا ام ولد لفلان او مكاتبة او مدبرة له فصدقها فلان وانكر ذو اليد قال ابو يوسف القول قولها لانها ادعت حقاً من حقوق الحرية ولم تقرر للذي هي في يده بالرق مطلقاً في الحال ولو ادعت انها حرة الاصل كان القول قولها وكذلك اذا ادعت حقاً من حقوق الحرية وعند ابي حنيفة ومحمد لا يقبل قولها وكذلك قال ابو يوسف وابو عبد الله في امة في يد رجل ادعت انها معتقة فلان فصدقها فلان وانكر صاحب اليد القول قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد مثل قول ابي يوسف والمعنى فيه انها ادعت الحرية ولم تقرر للذي هي في يده في الحال بالرق فالقول قولها انها حرة وقرئ محمد بين هذه المسألة وبين الاولى لانها في الاولى قد اقرت بالرق وكذلك قول ابي يوسف ومحمد في غلام في يد رجل فقال انا ابنك من ام ولدك هذه وانا حر فكذبه المولى ان القول قوله وهو حر — وعند ابي حنيفة وابي عبد الله هو رقيق الاصل عند ابي حنيفة ان ام الولد ليست بمال ولا قيمة لها وعلى هذا مسائل

— منها — ان غصبها غاصب لا يضمن اذا هلك في يده لانها ليست بمال وعند ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله يضمن — ومنها — ان احد الولدين لو اعتقها لا يضمن لشريكه لان نصيب شريكه لم يكن مالاً فلا يضمنه بالانقلاب عنده وعندهما وابي عبد الله يضمن — ومنها — اذا اشتراها انسان فقبضها وهلك في يده لا يضمن قيمتها عند ابي حنيفة وعندهما وابي عبد الله يضمن — ومنها — اذا كانت ام ولد بين رجلين فمات احدهما عتقت وهي تسعى للحي فيما بقي من قيمتها عند الامام وعندهما وعند الشافعي تسعى للحي في نصف قيمتها — ومنها — اذا باع جارية فولدت عند المشتري لاقبل من ستة اشهر ومات وبقي الولد فادعى البائع ان الولد منه ثبت النسب ورجع جميع الثمن عند ابي حنيفة ولا يحط شيئاً باذاء الام لان ام الولد لا قيمة لها عنده وعندهما وعند ابي عبد الله يحط بقدر قيمة ام الولد لان لها قيمة عندهما

الاصل عند ابي حنيفة واحمد ان كل مملوك اغل غلة او وهب له هبة فالغلة والهبة للمولى ثم الملك وانتقض سواء كان في ضمان المالك او في غير ضمان لان الغلة مملوكة ومالك الاصل هو مالكها على كل حال ومن اصل صاحبه ان العبد اذا كان في ضمان

المالك فالغلة له تم الملك او انتقض فان كان في ضمان غيره فملك الغلة موقوف حتي يظهر هل يتم له الملك ام لا وعلى هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة في رجل يبيع العبد على ان البايع بالخيار فقبض المشتري العبد فاغلت في يده غلة تم البيع او انتقض فالبايع احق بالغلة لان العبد لم يخرج عن ملكه وعندها الغلة موقوفة لانها كانت في ضمان المشتري على ملك البايع — ومنها — قال ابو حنيفة في المشتري اذا كان بالخيار وقد قبض المشتري الجارية فاغلت غلة في يد المشتري فملك الغلة موقوف لان الاصل عنده انه خرج عن ملك البايع ولم يدخل في ملك المشتري وعندها وعند ابي عبد الله الملك قد تم للمشتري فاذا غل في ملكه او في ضمانه كانت الغلة له * وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب من رجل آخر جارية فباعها فاغلت في يد الفاسد او في يد المشتري غلة ثم اجاز رب الجارية البيع فالغلة لرب الجارية على كل حال وقال صاحباه الغلة للمشتري ان اجاز وان ابطل فرب الجارية * وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل تزوج امرأة على جارية ولم يدفعها اليها حتي اكتسبت كسباً ثم طلقها قبل الدخول بها ان الغلة والكسب للمرأة عند الامام وعندها وابي عبد الله نصف الكسب والجارية جميعاً * وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا اشترى جارية ولم يقبضها حتي اغلت في يد البايع غلة ثم انتقض البيع بخيار الروية او هلاك قبل القبض فان الغلة للمشتري على كل حال وعندها وابي عبد الله الغلة للبايع اذا انتقض البيع

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة وجب استيفاؤها من العين فاذا ازدهمت في العين وضاعت عن ايفائها قسمت العين على طريق العول وكذلك كل عين اذا ازدهمت فيها حقوق لافي العين تقسم ايضاً على طريق العول واذا كانت الحقوق متعلقة بعيينها قسمت بينهم على طريق المنازعة وعندهما كل عين تضايقت عن الحقوق نظر فيها فما كان منها لو انفرد صاحبه لا يستحق العين كلها فان العين تقسم على طريق المنازعة وما كان منها لو انفرد صاحبه استحق الكل وانما ينقصه انضمام غيره اليه فانه يقسم على طريق العول * وعلى هذا قال ابو حنيفة في دار واحدة في يد رجل يدعى رجل كلها والاخر نصفها واقاما جميعاً اليينة انها تقسم بينهما على طريق المنازعة وتقسم ارباعاً وعندهما تقسم على طريق العول اثلاثاً * وعلى هذا قال ابو حنيفة في مدبر قتل قتيلاً خطأ وقتيلاً عمدًا ولما وليان ففأ احد الوليين عن العمد قسم قيمة

المدير بين ولي الخطاء وولي العمد اثلاثاً عند أبي حنيفة على طريق العول لان حقهم ليس في عين القيمة وانما حقهم في الدمة فلم حق الضرب بها في القيمة فصار لحقوق الغرماء اذا ضاقت عنها التركة وعندها تقسم ارباعاً على طريق المنازعة* وعلى هذا قال ابو حنيفة في عبد بين اثنين اذا له في التجارة فادانه احد الموابين ديناً مائة وادانه اجنبي مائة فبيع العبد بمائة انها تقسم بينهما اثلاثاً على طريق العول وعندها تقسم ارباعاً على طريق المنازعة* وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا اوصى الرجل بسيف لرجل وبنصف ذلك لرجل آخر والسيف يخرج من الثلث فانه يقسم بينهما اثلاثاً على طريق العول وعندها ارباعاً على طريق المنازعة* وعلى هذا قال ابو حنيفة في الوصايا اذا اجتمعت في المال وكانت اكثر من الثلث فاجازت الورثة قال المال يقسم على طريق العول وعندها على طريق المنازعة بيانه اذا اوصى الرجل لرجل بكل ماله والاخر بنصف ماله فاجازت الورثة فقس المال بينهما على طريق العول عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما على طريق المنازعة الاصل عند أبي حنيفة ان الانسان يجوز ان لا يملكه الشيء بنفسه فصداً ويملكه

بنفو يرضه الى غيره ويجوز ان لا يملك الشيء فصداً ويملكه حكماً وعلى هذا مسائل

— منها — ان المسلم اذا وكل ذمياً يشتري له خمرًا جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز توكيله ويكون شراؤه لنفسه — ومنها — ان المحرم اذا وكل حلالاً ان يشتري له صيداً جاز توكيله عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز ويكون شراء الحلال لنفسه — ومنها — اذا باع شيئاً وسلم ولم يقبض الثمن ثم وكل بآبائه بشرائه فاشترأه وكيله باقل من الثمن الاول جاز عند أبي حنيفة ويكون ذلك للآمر وعند محمد يكون ذلك لآمره ويكون الشراء فاسداً وعند أبي يوسف يكون شراء الوكيل لنفسه جازاً — ومنها — ان الواحد من اصحاب السرقات اذا قطع يد السارق فيسقط الضمان في حق الآخرين حكماً وان كان لا يملك قصداً عند أبي حنيفة وعندها لا يسقط الضمان في حق الآخرين — ومنها — ان الذمي يغصب من الذمي خمرًا ثم يسلم به من الضمان عند أبي حنيفة وأبي يوسف حكماً وان كان لا يملك ابراء نفسه قصداً وعند محمد وزفر لا يبراء وكذلك الذي يستقرض من ذمي خمرًا ثم اسلم المستقرض فهو على هذا الخلاف* وكذلك اذا اشترى امة بشرط الخيار فنظر الى فرجها او نظرت الى فرجه بالشهوة او لمسته بها بطل الخيار حكماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف وان كان لا يصح منها هذا لفظاً وقصداً وعند

محمد لا يبطل خياره وقد روى عن ابي يوسف مثل قول محمد انه لا يبطل بالنظر* وكذلك هذا الاختلاف في الرجعة اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم نظرت المرأة الى فرجه بشهوة او لمسته بها صار الزوج مراجعاً عند ابي حنيفة وعندها لا يصير مرجعاً * وعلى هذا قال علماؤنا الثلاثة ان المودع او الغاصب ان يقيم كل واحد منها القطع على السارق الذي يسرق الوديعة والغصب ويقع البراءة عن ضمان الوديعة والغصب حكماً وان كان لا يملك لفظاً او قصداً وعند زفر ليس له ذلك لانه لا يملك الابراء عن ضمان السرقة اصلاً

الاصل عند ابي حنيفة ان نفي موجب العقد لا يجوز ونفي موجب الشرط يجوز وعندها نفي موجب العقد جائز وعلى هذا مسائل

— منها — اذا قال للغياط ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خطته غداً فلك نصف درهم فالشرط الاول جائز عند ابي حنيفة والثاني باطل لان الشرط الثاني نفي موجب العقد ولا يجوز نفيه فبطل الشرط الثاني فاذا خاطه في الغد يجب اجر المثل وعندهما الشرطان جائزان — ومنها — اذا تزوج امرأة على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة او تزوجها على الألف ان لم يخرجها من الكوفة وعلى الفين ان اخرجها من الكوفة بطل الشرط الثاني عند ابي حنيفة لانه ينفي موجب العقد وعندهما الشرطان جائزان — ومنها — اذا دفع ارضه حرازة وقال ان زرعتها في شهر كذا فلك نصف الخارج وان زرعتها في شهر كذا فلك ثلثه فعند ابي حنيفة جاز الشرط الاول وبطل الشرط الثاني وعندهما الشرطان جميعاً جائزان وانما يجوز في قول من يميز المزارعة — ومنها — اذا ترك اعلام قدر رأس مال السلم عنده لا يجوز وعندها يجوز — ومنها — اذا ترك اعلام مكان الايفاء عند حلول السلم لم يجز عند ابي حنيفة فالتسليم في موضع العقد ليس بموجب العقد عنده لانه لو شرط الاية في موضع اخر لم يبطل السلم ولو كان من موجب العقد لما جاز نفيه وعندها من موجب العقد ومع ذلك جائز نفيه فان قيل العقد بالثمن المسمى يوجب وقوعه على النقد الغالب ولو غير هذا الموجب وجعل نقداً آخر غير الغالب يجوز قيل له النقد الغالب من موجب الشرط لان ذلك ثبت بدلالة العرف والشرط ثبت في العقود مرة بالدلالة مرة بالانصاح ونفي موجب الشرط جائز فان قيل البيع يوجب الثمن حالاً ولو باع بالثمن المؤجل جاز وقد نفي موجب العقد قيل له لم ينتف موجب العقد لان ذلك العقد لم يوجب الثمن

الا مَوْجَلًا فلم يبق من موجبه
 الاصل عند ابي حنيفة ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له وعلى هذا مسائل
 — منها — ان المريض اذا لم يقدر على ان يحول وجهه الى القبلة بنفسه وهناك من يحول
 وجهه الى القبلة فصلى ولم يحول وجهه الى القبلة قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز لهذا المعنى
 الذي ذكرناه وعندها لا يجوز لان وسع غيره يكون وسعاً له * ولهذا قال ابو حنيفة في المريض
 اذا كان على فراش نجس وهناك فراش طاهر وهناك من يحوله فصلى على مكانه جاز عند
 ابي حنيفة وعندها لا يجوز — ومنها — ان المريض اذا كان لا يقدر ان يتوضأ
 بنفسه وهناك من يوضئه وصلى في مكانه ولم يتوضأ جاز عنده وعندها لا يجوز * وكذا
 الاعمى اذا لم يقدر على السعي بنفسه الى الجمعة وهناك من يقوده لا تكون الجمعة فرضاً
 عليه عند ابي حنيفة وعندها الجمعة فرض عليه لان وسع غيره يكون وسعاً له

﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي حنيفة ﴾ (وابي يوسف وبين محمد)

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان فساد افعال الصلاة لا يوجب
 فساد حرمة الصلاة وعلى هذا مسائل
 — منها — اذا قرأ في احدى الاوليين وفي احدى الاخرين في التطوع وجب
 عليه قضاء الاربع عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الافعال وان فسدت فالحرمة باقية
 فصحت المباشرة في الاخرين فلما صحت المباشرة وجب عليه القضاء عندهما اذا فسد
 وعند محمد وزفر يجب عليه الركعتين الاوليين ولا يجب عليه قضاء الاخرين لان
 الحرمة قد فسدت بفساد الافعال — ومنها — لو ترك القراءة في الاوليين وقرأ في
 الاخرين عند ابي حنيفة وابي يوسف الاخرين جائزان لان الحرمة باقية فصح بناء
 الاخرين على الاوليين وعند محمد وزفر الاخران غير جائزين — ومنها — ان
 الامام اذا كان في الجمعة يخرج الوقت قبل فراغها بعد ما قعد مقدار التشهد ثم فقهه قال
 في كتاب الصلاة لا وضوء عليه قيل هذا قول محمد وعلي قياس ابي حنيفة وابي يوسف
 لزمه الوضوء لصلاة اخرى

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف ان كل عقد امتنع عن الفسخ بالاقالة فلا

تخالف فيه ولا تراد الا اذا اختلفا في البدن كالمثاق * وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان هلاك المفقود عليه يمنع التحالف والتراد لان هذا العقد امتنع عن الفسخ بالاقالة وعند محمد يتحالفان و يترادان القيمة * وعلى هذا قاله ابو حنيفة وابو يوسف ان من اشترى جارية فازدادت قيمتها عند المشتري او ولدت ولدًا ثم اختلف في الثمن انهما لا يتحالفان ولا يترادان عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يتحالفان * وعلى هذا قال ابو يوسف وابو حنيفة اذا ولدت في يد المشتري ثم اختلفا انهما لا يتحالفان وعند محمد يتحالفان * وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده لو اشترى عبدين فهلك احدهما في يده ثم اختلفا في الثمن انهما لا يتحالفان فيها الا ان يرضى البائع ان ياخذ الحي ولا ياخذ من ثمن الهالك شيئًا لان هلاك بعض المبيع يمنع فيه الاقالة وعند ابي يوسف يتحالفان في حصة الحي وعند محمد يتحالفان فيها ورد الحي وقيمة الهالك اذا تحالفا

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان كل اخبار لا يلزم القاضي القضاء بغير محبته ولا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة من شرطه وليس العدد من شرطه كاخبار الاحاد في الاحكام فان القاضي اذا قضى بها على رجل بعينه في حادثة بعينها كان قضاؤه عليه بينة او باقرار او بنكول ولم يكن قضاؤه عليه بذلك الخبر وان كان لا يتوصل الى القضاء بتلك الحجة الا بهذا الخبر * وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان تزكية الواحد العدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بتزكيته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون له اثنان * وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان ترجمة الواحد العدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بترجمته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون اثنان * وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المدعي ورسول القاضي يجوز ان يكون واحداً وعند محمد لا بد ان يكون اثنان * وعلى هذا ان شهادة القابلة على الولادة وحدها جائزة اذا كانت عدلة لانه يحكم بثبوت النسب بالفراش لا بشهادتها والفراش ثابت قبل شهادتها ولكن من حيث انا نعلم الولادة بقولها جعلنا العدالة من صفتها ومن حيث انه لا يتعلق الحكم بشهادتها لم يشترط العدد وليس كالشهادة في حق الاحصان لان تلك الشهادة على احكام ثمين في الشهود عليه يقضي بها القاضي وهو كونه مسلماً او كونه حراً وهذه من الاحكام التي يحتاج القاضي الى القضاء بها فلا بد من العدد ومحمد تابعها في هذه المسئلة وقال الامام القرشي ابو عبد الله الشافعي العدد شرط في هذه الحادثة

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في الاخير ان كل عصير
استخرج بالماء فطبخ او في طنجرة فالتقليل منه غير المسكر حلال كالديس والرب وعلی
هذا مسائل

- منها - قال ابو حنيفة وابي يوسف في قوله الاخير ان تقيع الزبيب وتبيذ
التمر اذا طبخ ادنى طبخ جاز شر بها للتداوي ولاستبراء الطعام وعند محمد والشافعي
لا يحل شربه اذا اشتد للتداوي واستبراء الطعام وعلى هذا قال ابو حنيفة وابي يوسف
في قوله الاخير ان عصير العنب اذا طبخ وذهب ثلثاه وبقى ثلثه او ذهب ثلثه ثم صب
عليه الماء ثم اغلى بالنار او لم يغلى واكتفى بالنار الاولى ثم اشتد جاز شر به للتداوي واستبراء
الطعام لان الباقي الذي صب عليه الماء حتى رقى صار في حكم الزبيب والتمر وهذا يسمي
ابو يوسف وعند محمد والشافعي لا يحل شربه * وعلى هذا قال ابو حنيفة وابي يوسف
في الاخير في قشور العنب بعد سيلان عصيرها اذا رش عليها الماء بعد استخراج عصيرها
بالماء وطبخ بالنار ثم تركه حتى اشتد وعلى فان التقليل غير المسكر حلال وعند محمد حرام كله

﴿ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد ﴾ (و بين ابي يوسف رحمهم الله تعالى)

الاصل عند ابي يوسف انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه وعند ابي
حنيفة يجوز ان يثبت ما في ضمنه وان لم يصح ومحمد في اكثر هذه المسائل التي في
هذا الاصل مع ابي حنيفة رضى الله عنه وعلى هذا مسائل

- منها - اذا ادع الرجل صبياً محجوراً عليه مالاً فاستهلكه الصبي فعند ابي
حنيفة ومحمد لا ضمان عليه لانه قد صح تسليطه على الاتلاف وان لم يصح به عقد
الوديعة وعند ابي يوسف يضمن لان التسليط لو صح يصح في ضمن عقد الوديعة والعقد لا يصح
فلا يصح ما في ضمنه وكذلك الجواب لو باع من الصبي المحجور عليه مالاً وسلمه اليه
واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندهما وعند ابي يوسف يضمن * وكذلك هذا
الاختلاف فيما لو اقترض صبياً محجوراً عليه الف درهم فاستهلكها عنده يضمن وعندهما
لا يضمن - ومنها - لو تزوج امرأة في السر على الف درهم وفي العلانية على الف درهم
فالمهر السر عند ابي يوسف على كل حال لان تسمية العلانية لو صحت لمصح في ضمن

العقد الثاني والعقد الثاني لم يصح فلا يصح ما في ضمنه وعندها المهر مهر العلانية فلو انه اشهد على ان المهر مهر السر لكان المهر مهر السر والثاني رياء وممعة وعند ابن ابي ليلى المهر مهر العلانية على كل حال - ومنها - اذا مات رجل وترك عبداً فجاء رجلان وادعى كل منهما ان الميت رهن هذا العبد عنده واقاما البينة لا تقبل شهادتهما فلا يباع العبد في دينهما عند ابي يوسف لان البيع في الدين لو ثبت لثبت في ضمن عقد الرهن وعنده الرهن لا يثبت في المشاع فلا يثبت ما في ضمنه وعند ابي حنيفة ومحمد يباع - ومنها - لو ان رجلاً جاء الى امرأة وقال لها ان زوجك طلقك وارسلني اليك وامرني ان ازوجك منه فزوجها منه وضمن لها المهر ثم جاء الزوج وانكر التوكيل والطلاق فعلى قول ابي يوسف الاخير وهو قول زفر يضمن الوكيل لها نصف المهر وفي قوله الاول لا يضمن لها شيئاً لانه لو وجب الضمان لوجب في ضمن عقد النكاح والنكاح لم يصح فلم يصح ما في ضمنه ذكر هذه المسئلة في خلاف زفر وابي يوسف - ومنها - اذا باع درهماً بدرهمين في دار الحرب لم تقع للاباحة عند ابي يوسف لانها وقعت لو وقعت في ضمن العقد والعقد لم يثبت فلم يثبت ما في ضمنه وعندها تقع للاباحة - ومنها - اذا زاد في ثمن الصرف او حط منه شيئاً صح ذلك وفسد العقد عندها وعند ابي يوسف لا يبطل العقد لانه لا يثبت الزيادة ولا يبطل العقد الذي كان بطلانه لاجله - ومنها - لو اصطلم الرجلان فقالا لرجل ذمي ان اسلمت فانت الحكم يتنا فاسلم لم يكن حكماً عند ابي يوسف لان التحكيم ثبت في ضمن الصلح وتعليق الصلح في مثل هذا الخطر لا يجوز فلا يجوز ما في ضمنه وعند محمد يجوز التحكيم وان لم يجز ما في ضمنه ولم يظهر قول لابن حنيفة في مثل هذه المسألة وقيل ان قوله مع قول محمد - ومنها - لو زاد المسلم اليه في السلم لم تجز هذه الزيادة ويرد المسلم اليه بأزاء تلك الزيادة من رأس المال عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يرد لان حكم الرد يثبت ضمناً لصحة الزيادة والزيادة لم تصح فلم يصح ما في ضمنه وتابعه محمد في هذه المسئلة - ومنها - اذا اشترى الرجل عبداً بالف درهم ثم زاد المشتري ارطالاً من خمر فسد البيع عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا تفسد لانه لو فسد لفسد ضمناً لصحة الزيادة وهذه الزيادة لم تصح فلا يصح ما في ضمنها وواقعه محمد في هذه المسئلة - ومنها - اذا ادعى نسب من لا يولد مثله وهو عبده عنق عليه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يعتق لانه لو اعتق انما يعتق ضمناً لثبوت النسب والنسب لا يثبت فلا يثبت ما هو ضمن له وتابعه محمد في هذه المسئلة

الاصل عند ابي حنيفة ان اليمين لا تنعقد الا على معقود عليه فاذا لم تنعقد فلا كفارة فيها وانما قلنا انها لا تنعقد الا على معقود عليه لان العقد صفة فلا بد للصفة من الموصوف وعند ابي يوسف ينعقد اليمين وان كان المعقود عليه فائتاً* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف لبشر بن الماء الذي في هذا الكوز وهو لا يعلم انه لاماء فيه فانه لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف لبقطن فلاناً وفلان ميت وهو لا يعلم بموته لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد فبين حلف لبشر بن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانصب الماء قبل غروب الشمس انه لا كفارة عليه لان اليمين يتأكد بآخر الوقت وقد جاء آخر الوقت والمعقود عليه فائت معدوم فلم يتأكد اليمين فلا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة عند مضي اليوم* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد وابو يوسف انه لا كفارة في اليمين الغموس لانها لا تنعقد ولو انعقدت لثاقى فيها الانحلال واذا لم يترقب فيها بر فلا حث لاستحالة الانحلال واذا استحال الانحلال استحال ان يوصف بالانعقاد

الاصل عند ابي يوسف ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجود لدى العقد وعند ابي حنيفة ومحمد لا يجعل كالموجود وعلى هذا مسائل

— منها — ما ذكره في كتاب الصلح انه اذا اسلم في كره خنطة وسطاً فجاء باجود منها في الصفة وقال خذ هذه واعطني درهماً او جاء باردى منه في الصفة وقال خذ هذا واطرح درهماً لم يجز ذلك في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة ومحمد وعنده يجوز ويلحق هذا الشرط باصل العقد فيجعل كأن العقد وقع في الابتداء على هذا* وكذلك ذكر هنا لو اسلم في ثوب وسط فجاء باردى منه في الصفة او انقص منه في المقدار وقال خذ هذا وارده عليك درهماً لم يجز هذا عندهما وعند ابي يوسف يجوز ويجعل كأن العقد ما وقع الا على هذا* واذا تزوج الرجل امرأة ولم يفرض لها مهرأ ثم فرض لها مهرأ بعد العقد ثم طلقها قبل الدخول بها فان لها نصف المهر فرض بعد العقد عند ابي يوسف في قوله الاخير ويجعل المهر فرض بعد العقد كالمفروض عند العقد وفي قوله الآخر وهو قول صاحبيه لها المنة* وعلى هذا اذا كفل عن رجل بمال والطلب غائب قبله الخبر فاجاز الكفالة جاز عند ابي يوسف ويجعل الاجازة في الانتهاء كالخطاب في الابتداء* وكذلك لو قالت المرأة زوجت نفسي من فلان وهو غائب قبله الخبر فاجاز جاز عند ابي

يوسف ويجعل الاحازة عند الانتهاء كالاذن في الابتداء وعند ابي حنيفة ومحمد لا يجوز في المستثنين جميعاً اذا لم يكن ثمة مخاطب عن الغائب



﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف ﴾ (وبين محمد)

الاصل عند ابي يوسف ان الشيء يجوز ان يصير تابعاً لغيره وان كان له حكم نفسه بانفراده وعند محمد اذا كان له حكم نفسه لا يصير تابعاً لغيره وابو حنيفة مع ابي يوسف في اكثر مسائل هذا الفصل وعلى هذا مسائل

— منها — ان الجدة اذا ورثت من وجهين تبعت احد الجهتين الاخرى عند ابي يوسف وعند محمد وزفر لا يصير تابعاً وترث من الحالين جميعاً

— ومنها — اذا ذبح الرجل شاة وقطع بعض العروق وترك البعض عند محمد لا يجوز اكلها ما لم يقطع من كل عرق اكثره لان كل عرق يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً لغيره وعند ابي يوسف اذا قطع الحلقوم والمرئ واحد الودجين جاز والا فلا لان الودجين هما من جنس واحد فجاز ان يصير احدهما تبعاً للآخر وعند ابي حنيفة اذا قطع الثلاث اي ثلاثة كان كفي — ومنها — اذا اوجب الرجل المشي على نفسه لبيت الله الحرام ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام سقط ما اوجب بايجابه عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط لان ايجاب العبد يقوم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — اذا ملك ثمانين من الغنم فهلك منها اربعون بعد الحول فالواجب عند ابي حنيفة وابي يوسف شاة لان عندهما الزكاة في النصاب دون العفو وليس كل واحد من الاربعين اصلاً وعند محمد وزفر الواجب في الكل شاة شايعاً لان كل واحدة من الاربعين نصير اصلاً بنفسها فلا نصير تبعاً لغيرها فوجب الشاة في الكل فاذا هلك منه شيء بعد الحول سقط بقدره فبقي عليه نصف شاة — ومنها — اذا ملك ثمانين فالواجب عند ابي يوسف وابي حنيفة في احدى الاربعين شاة وعند محمد وزفر الواجب في الكل شاة لان كل واحدة من الاربعين تقوم بنفسها فلا نصير تبعاً للآخر بدليل قوله تعالى احدى ابنتي هاتين — ومنها — ان المهر يدخل في الدية في مسألة الافضاء عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يدخل لان كل واحد منهما له حكم نفسه فلا يصير

تابعاً لغيره فلا يدخل فيه - ومنها - ان المضربة اذا اصابتها نجاسة مقدار درهم وسدت من كل الوجهين تزيد على قدر درهم في احد الوجهين وفي احدها لا تريد عند ابي يوسف لا تجوز الصلاة عليها وعند محمد تجوز لان كل واحد من الوجهين له حكم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره - ومنها - ان الخلف اذا اصابته نجاسة متجسدة لمحت ثم حكها بالارض طهرت عندها وعند محمد لا تطهر ولا تصير البللة تابعة للجسومة لانها لو اسردت لا يعوز المسح بالارض فكذلك اذا كانت مع غيرها - ومنها - اذا قرا آية سجدة في ركعتين في صلاة واحدة لا يلزمه عند ابي يوسف الا سجدة واحدة وعند محمد يلزمه لكل مرة سجدة لان السجدة من موجب التلاوة والتلاوة في احدى الركعتين لا تقوم مقام الاخرى - ومنها - اذا اطعم في كفارة ظهاريين ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً واحداً في يوم واحد عندها يجزبه عن احدها وعند محمد لا يجزبه عن الكفاريين جميعاً لان كل كفارة من الكفاريين تقوم بنفسها فتستقل بذاتها فلا تصير تابعة لغيرها كما لو كانت من جنسين مختلفين وكذلك في كفارة يمينين لو اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعاً في يوم واحد فهو على هذا الاختلاف - ومنها - اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلبس سراويل فيها التكة من غزلها يمحت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان التكة تقوم بنفسها فلا تكون تابعة للسراويل - ومنها - ما ذكر في الجامع الكبير لو حلف ان لا يأكل اليوم سوى رغيف واحد فاصطنع بزيوت او بخل لا يمحت بالاجماع ولو اكله مع اللحم او مع الجوز حنت عند محمد لان كل واحد منها يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً لغيره وعند ابي يوسف لا يمحت - ومنها - ان اقامة الجمعة بنى تجوز عندها وعند محمد لا تجوز لان منى تقوم بنفسها فلا تصير تابعة لمكة - ومنها - اذا قال الرجل لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء عندها لا يقع شيء وعند محمد تقع واحدة لانها تقوم بنفسها فاعتبر حكمها بنفسها وكذلك لو قال لها انت طالق ثلثاً او لا شيء فهو على هذا الخلاف - ومنها - ان الرجل اذا حلف ان لا ينام على هذا الفراش فبسط فوقه فراش آخر ثم نام عليه حنت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان الاعلى يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً للأسفل فلا يكون نائماً على الفراش المحلوف عليه فلا يمحت - ومنها - اذا باع رجلان من رجل شيئاً ثم مات احد البائعين والآخر وارثه ثم ان المشتري وجد به عيباً فاراد ان يرده على الحي فأنكر

الحق ان يكون به عيباً فاراد استخلافه حلف يميناً واحدة على البتات وبكفيه ذلك
عند ابي يوسف وعند محمد يحلف في النصف الذي باعه على البتات وفي النصف الآخر على
العلم لانهما قاتان بانفسهما وحكماهما مختلف فاعتبر كل واحد منهما على حدة - ومنها - اذا
اجبت المرأة تم حاضت وطهرت واغتسلت عند ابي يوسف يكون الفسل من الاول
وعند محمد يكون منهما جميعاً لان كل واحد منهما يقوم بنفسه فاعتبر كل واحد منهما
بجمله وفائدة هذه المسئلة تظهر في اليمين لو حلفت ان لا تغتسل من هذه الجنابة ثم
حاضت واغتسلت بعد الطهر عند ابي يوسف تحث وعند محمد لا تحث - ومنها - ان
احد الاسيرين اذا قتل صاحبه في دار الحرب لا شيء عليه عند ابي حنيفة وابي
يوسف الا الكفارة لانه تبع لم فصار كواحد من اهل دار الحرب وعند محمد يجب
عليه الدية لان له حكماً بنفسه فاعتبر حكمه على حدة - ومنها - ما ذكر في غير المبسوط
لو وجد قتيل في محلة فقال اهل المحلة قتله فلان فعند ابي يوسف يحلفون بالله ما قتلوه
ولا يزيدون على هذا ويدخل يمين العلم في يمين البتات وعند محمد يحلفون بالله ما
قتلوه وما علمنا له قاتلاً سوى فلان ولا يدخل احدى اليمينين في الاخرى - ومنها -
اذا اختلف الطالب والمطلوب في رأس المال وهو مما لا يمين فافهما جميعاً البينة بقضي
بسلم واحد عند ابي يوسف لان رأس المال من جنس واحد ويدخل احدهما في الاخر
وعند محمد يقضي بسلمين لان كل واحدة من البينتين تفيد حكماً بنفسها اذا انفردت فاذا
اجتمعتا اعتبرت كل واحدة منهما على حدتها - ومنها - اذا دفع الرجل الى رجل الف
درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفاً وصارت الفين ثم دفع اليه ألفاً اخرى مضاربة
بالثالث وقال اعمل فيها برأبك فخلط المضارب خمسمائة من الالف الثانية بالالف
الاولى وربحها ثم هلك منها شيء فعند ابي يوسف يكون الهلاك من الربح لان العقد
من جنس واحد والمال لواحد فصار المال الثاني تابعاً للمال الاول وعند محمد الهلاك من
ربح المال الاول ومن رأس المال الثاني لان كل واحد من العقدين يقوم بنفسه فلم
يصر تابعاً لغيره فيصير حكم كل واحد منهما على حدة كما لو دفع الى رجلين - ومنها - ما
سمعت الشيخ الامام زيد بن الياس يقول في المنتقى لو ان عشرة ارطال من لبن امرأة
ورطلاً من لبن امرأة اخرى خلطاً معاً فارضع بذلك صبي قال ابو يوسف تحرم صاحبة
العشرة وصار الرطل تابعاً للعشرة وقال محمد تحرمان معاً لان كل واحد منهما لو انفرد
كان له حكمه بنفسه فاذا اجتمعا لم يكن احدهما تابعاً لصاحبه - ومنها - اذا قال الرجل

لامرأة ان تزوجتك فانت طالق وعنده حرف عند ابي يوسف يتعلق الامر ان جميعاً بالتزويج لانه عطف العتق على الطلاق فيتمه في حكمه وعند محمد يقع العتق في الحال لانه يقوم بنفسه فلا ضرورة في تعليقه بالتزويج فاعتبر حكم كل واحد منها على حدة وليس كالطلاق لانه لا يقوم بنفسه فيتعلق بالشرط

الاصل عند ابي حنيفة ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لدى العقد كمن تزوج امرأة بغير اذنها فاعترضتها عدة قبل الاجازة ارتفع العقد فلا تعمل الاجازة وعند ابي يوسف لا يجعل العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وعلى هذا مسائل — منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بمثل قيمته على انه بالخيار ثلثة ايام ثم زاد المعقود عليه حتي صار يساوي الفين فالوكيل بالخيار عند ابي حنيفة لانه يملك استئناف العقد في هذه الحالة وعند ابي يوسف اذا مضت مدة الخيار تم البيع ولا يجعل العارض كالموجود لدى العقد وان اجاز ذلك قصداً منه لم يجز وعند محمد يفسخ العقد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد — ومنها — اذا باع مال ولده الصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فادرك الابن قبل ثلثة ايام فالاجازة للابن الذي بلغ عند محمد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد فصار كانه باع ملك ولد بالغ فيوقف على اجازته وكذلك هذه وعند ابي يوسف يسقط خيار الاب وبتم البيع لانه سقطت ولايته فاشبه موت الاب — ومنها — اذا بلغ الصبي وقد باع له الوصي شيئاً او اشترى له شيئاً وشرط فيه الخيار روى عن ابي يوسف ان البيع يتم ويبطل الخيار وروى عن ابن سبابة ان الوصي لا يملك اجازة البيع الا برضا الوصي بعد البلوغ وله نقض البيع اذا لم يرض به ولو مات الصبي فالخيار للوصي وينفذ يمه بمضي المدة قبل البلوغ وبعمده وروى ابو سليمان عن محمد في رواية اخرى ان الصبي اذا بلغ في مدة الخيار لم يجز البيع بمضي المدة ما لم يجز مثل من باع من مال غيره بغير امره وشرط الخيار فيه لم يجز ذلك العقد بمضي المدة ما لم يجز البيع المالك وهذه الرواية توافق رواية الجامع الكبير في الاب اذا باع مال ولده الصغير بشرط الخيار فادرك الابن — ومنها — ما روى ابو سليمان عن محمد في العبد المأذون اذا اشترى او باع بشرط الخيار لنفسه فحجر عليه مولاه في الثلث ان البيع موقوف فصار كعبد محجور عليه باع عند سيده بشرط الخيار فان هناك يوقف على اجازة المولى وكذلك ههنا الا ان يكون عليه دين فح لم يجز باجازه المولى حتي يقضى دينه وروى عن ابي يوسف وهي احدي الروايتين عن محمد ان البيع قد تم ولزم المشتري الثمن فمحمد جعل الحجر الطاري

بمنزلة الموجود لدى العقد فصار كانه باع عند مولاه وهو محجور عليه فيوقف على اجازة المولى كذلك هنا وابو يوسف يقول حجر المولى يوجب بطلان تصرفه ويمنع من فسخ البيع فاشبه موته ومعلوم انه لو مات بطل خياره ونم البيع وكذلك اذا بطل تصرفه بالحجر — ومنها — اذا اشترى الرجل عصيراً فصار خمرًا قبل القبض انتقض البيع وقيل بان هذا قول محمد وروى عن ابي يوسف ان البيع لا يطل — ومنها — ما روى عن محمد انه قال اذا باع شيئاً بشرط الخيار فهلك بعضه والمبيع مما يتفاوت انتقض البيع في الباقي لانه لو جاز البيع في الباقي لتعلق باجازته تملك ما بقى بمحضته من الثمن بجوهلة ولا يجوز تملكه بثمن مجهول وجعل كانه باع في الابتداء الحصة بجوهلة وايس كما اذا كان المعقود عليه مما لا يتفاوت فان حصة الباقي معلومة وروى عن ابي يوسف انه قال لو ان رجلاً باع عبداً بشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام فابق العبد ثم اجاز البيع جاز البيع بخلاف ما قال زفر فلم يجعل ابو يوسف العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وكذلك اذا باع عبد غيره فاجاز المالك بعد ما ابقى جاز عند ابي يوسف فلم يجعل العارض على العقد كالموجود لدى العقد وعند محمد وزفر لا يجوز

الاصل عند محمد ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء وعند ابي يوسف لا يعطى له حكم الابتداء في بعض المواضع وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا تطيب قبل الاحرام بطيب بقي رائحته بعد الاحرام كره ذلك عند محمد وجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يكره — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته اذا جاء منك فانت طالق فجاءها قال ابو يوسف اذا اولج وقع الطلاق فان اخرج ثم اولج صار مراجعاً وقال محمد اذا اولج ومكث هنيهة على ذلك صار مراجعاً فجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يصير مراجعاً الا ان يتخا عنها وكذلك اذا قال لامرأته ان لمسك فانت طالق فلمساها اذا رفع يده عنها واعادها ثانية صار مراجعاً عند ابي يوسف وعند محمد اذا لمسها ومكث هنيهة فلم يرفع يده صار مراجعاً — ومنها — اذا حلف ان لا يدخل هذه الدار فادخله انسان وهو يقدر على الامتناع فلم يمتنع روى عن ابي يوسف انه قال لا يحنث وروى عن محمد انه قال يحنث (١) فجعل البقاء على الدخول

(١) في افعال هذا الفرع بالقاعدة السابقة نظر ظاهر وما ذكره في بيانه لا يفيد فان الدخول آتى لا استمرار فيه حتي يجعل فيه بقاء وابتداء والخلاف بينهما من قبل ان ابا يوسف اعتبره في هذه الحالة داخلاً بنفسه لقدرته على الامتناع فحكم بحنثه ومحمد لم

كابتدائه واختلف المتأخرون في هذه المسئلة مثل نصير بن يحيى ومحمد بن مسلمة—ومنها—
إذا حلف الرجل لا يلبس هذا الثوب فالقاء عليه انسان وهو نايم روى خلف عن محمد
قال اخشي عليه ان يحث في يمينه فجعل البقاء على اللبس كابتدائه
الاصل عند ابى يوسف رحمه الله ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك
المالك وعند محمد لا يزيله وعلى هذا مسائل

— منها — ما قال في كتاب الشفعة ان المشتري اذا اتخذ الدار التي اشتراها فجعلها
مسجداً ثم جاء الشفيع كان له ان ينقض المسجد بالشفعة عند محمد وقال الحسن بن زياد
ليس له ان ينقض المسجد وهو احدى الروايتين عن ابى يوسف لانه لما اتخذها مسجداً
فقد زال ملكه عنها وصارت ملكاً لله تعالى — ومنها — اذا قال الرجل لعبدك انت لله
تعالى عتق عند ابى يوسف وعند ابى حنيفة ومحمد لا يعتق ذكر هذا في كتاب الوفاء
— ومنها — اذا وهب الرجل لرجل شاة فضحي بها ليس للواهب الرجوع فيها وعند محمد له
ان يرجع فيها — ومنها — اذا وهب الرجل شاة فوجب الموهوب له على نفسه ان يهدي
بها ليس له ان يرجع فيها عند ابى يوسف وعند محمد له ذلك وكذلك لو جعلها هدى
منعة او جزاء صيد فهو على هذا الخلاف وكذلك لو كانت بقرة او بعيراً فجعلها بدنة فانه
ينقطع حق الرجوع فيها — ومنها — اذا وهب لرجل دراهم فوجب الموهوب له على نفسه
ان يتصدق بها فليس له ان يرجع فيها عند ابى يوسف وعند محمد له ذلك — ومنها — اذا
كانت له شاة فوجب على نفسه ان يهدي بها جاز له بيعها عند محمد وروى عن ابى يوسف
انه ليس له ان يبيعها لانه اوجب لله تعالى حقاً فيها فصارت في الحكم كأنها زائلة عن
ملكه — ومنها — ان المسجد اذا خرب ولم يبق له اهل لا يعود ميراثاً عند ابى يوسف
وعند محمد يعود ميراثاً — ومنها — اذا قال الرجل لرجل داري هذه موقوفة ولم يزد على
هذا صارت وقفاً عند ابى يوسف وشبهه بالعتق وعند محمد لا تصير وقفاً

يعتبر ذلك بخلافه نعم لو ذكر في صورة المسئلة بعد قوله وهو يقدر على الامتناع فخرج
منها ثم دخلها طائفاً الخ ما ذكره لظهور وجه ذلك فان الدخول وان كان آتياً الا انه
يصير مستمراً بتجدد امثاله كالضرب وقد ذكر فاضيلان في فتاواه هذه المسئلة بالزيادة
التي ذكرناها ونقل فيها خلافاً قلعل هذه الزيادة كانت في نسخة المؤلف فسقطت من
قلم الناسخ الاول وتبعه من بعده

﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة ﴾

(وبين زفر)

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم فانه لا يقوم مقامه في جميع الاحكام وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام كما تقول في موت احد الزوجين انه يقوم مقام الدخول في حق الميراث ولا يقوم مقامه في حق الاعتدال وكذلك الحلوة الصحيحة لا تقوم مقامه في حق الفسل وكذلك المانع (١) لا يقوم مقام العين في جواز العقد و يقوم مقامه في جميع المواضع وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام وعلى هذا مسائل — منها — اذا ادرك الرجل الامام في الركوع وكبر لم يصرمذكاً لتلك الركعة ما لم يشاركه في الفعل لان الركوع له حكم القيام فاقم مقامه في جميع الاحكام وعندنا الركوع اقيم مقام القيام في حكم مخصوص فلا يقوم مقامه في جميع الاحكام — ومنها — ان الرجل اذا كان يركع ويسجد فاقتدى بالمومى برأسه لا يجوز عندنا لان الائمة له حكم القيام في حق جواز صلاة المومى فلا يقوم مقامه في حكم آخر وعندنا لما اقيم هذا مقام القيام في جواز صلواته اقيم ايضاً مقام القيام في جواز صلاة غيره — ومنها — ان الرجل اذا قعد في اخر الصلاة مقدار التشهد ثم فقهه فعليه الوضوء لصلاة اخرى عندنا وعنده لا يجب لان الفقه في خارج الصلاة ولذلك اقيمت مقامها في حق عدم فساد الصلاة فكذلك في حق عدم تجديد الطهارة فلا يجب تجديدها — ومنها — ان امامة المستحاضة بالطهارات لا تجوز عندنا وعنده تجوز لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز صلواتها فقامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الامامة — ومنها — ان المستحاضة اذا توضأت مع سيلان الدم ليس لها ان تسمع على الخفين بعد خروج الوقت عندنا وعنده تمنح مقدار مدة المسح كالطهارات لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الصلاة كذلك يقوم مقامها في حق جواز المسح وتقام مدة المسح — ومنها — ان المسافر اذا نوى الاقامة بعد خروج الوقت اتم صلواته مثل صلاة المقيم عند زفر لان ادراك الوقت في مقدار التجزئة بمنزلة ادراك جميع الوقت في حق حكم الفضيلة كذلك قام مقام ادراك جميع الوقت في حق حكم جميع عمل نية الاقامة وعندنا نية الاقامة لا تعمل بعد خروج الوقت — ومنها — ان الرجل اذا كان صائماً في شهر رمضان فاكره على الانطار فاظفر لا قضاء عليه عند زفر لان الاكراه

(١) هكذا في النسخ التي بايدينا ولعل فيه سقطاً اخل بالمراد فليُنظر

بالاجماع في حكم التسيان في حق نفي الكفارة فقام مقامه في حق نفي القضاء وعندنا
يجب القضاء عليه لفساد صومه - ومنها - ان من قتل صيداً من صيد الحرم جاز له ان
يذبح هدياً كعارة لذلك عندنا وعند زفر لا يجزئه الا ان يشتري بقيته هدياً ويذبحه
لان ضمان صيد الحرم اقيم مقام ضمان الاموال في امتناع جواز الصوم عنه وكذلك
اقيم مقامه في حق امتناع الهدى عنه - ومنها - ان التيمم له حكم الطهارة بالماء في حق
جواز الصلاة وليس له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الرجعة وقطعها عند ابي حنيفة
وابي يوسف وعند محمد وزفر له حكم الطهارة بالماء في حق انقطاع الرجعة - ومنها - ان
من اعتق ام ولد ثم تزوج اربعاً في عدتها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان عدة ام
الولد قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اختها فكذلك قامت مقام عدة الحرة
في امتناع جواز نكاح اربع سواها - ومنها - اذا اراد الرجل ان يطلق
امرأته للسنة وهي صغيرة او آيسة طلقها في اي وقت شاء ولا يفصل بين
طلاقها وجماعها بشر عندنا وعند زفر يفصل بين طلاقها وبين جماعها بشر لان الشهر
في حق الايسة والصغيرة قام مقام الحيض في حق الفصل بين الطلاقين في ذات الافراء
فكذلك قام مقامه في حق الفصل بين الطلاق والجماع - ومنها - اذا شهد شاهدان انه
زنى بالكوفة وشهد شاهدان انه زنى بالبصرة ردت شهادتهم ولا حد عليهم عندنا وعند
زفر عليهم الحد لانهم صاروا قذفة في حق رد الشهادة فكذلك صاروا قذفة في حق
اقامة الحد عليهم - ومنها - ان الوكيل بالشراء اذا قبض المبيع كان له ان يجبسه حتى
يقبض الثمن من الموكل عندنا وعند زفر لا يجبس لان يده قامت مقام الموكل في حق
الهلاك كذلك قامت مقامها في حق الحبس ولو كان سلم الى الموكل ليس له ان يسرده
ويجبس كذلك اذا كان في حق يده - ومنها - اذا اخذ الرهن بالسلم جاز عندنا وعند زفر
لا يجوز لانه اقيم مقام العين في حق جواز الفسخ والافالة في امتناع التحالف اذا فسخ
السلم ووقف الاختلاف بينهما قبل قبض راس المال كذلك اقيم مقام العين في جواز
امتناع الرهن به - ومنها - ان من اشترى عبدتين صفقة واحدة وسمى لكل واحد منهما
تمتاً ثم تبين ان احدهما مدير جاز العقد في العبد عندنا وعند زفر لا يجوز في العبدلان
المدير اقيم مقام الحر في فساد العقد عليه كذلك قام مقام الحر في فساد العقد على العبد
الذي فارنه في الصفقة - ومنها - اذا استاجر رجلاً ليحمل له طعاماً الى مكان معلوم
بدرهم فحمله اليه ثم رده الى ذلك المكان الذي حمله منه سقطت الاجرة عندنا وعند

زفر لا تسقط وبصير غاصباً برده الى ذلك المكان لان يده قامت مقام يد المستاجر في الحكم فصار الطعام مسلماً الى رب الطعام اذا انتهى الى ذلك المكان فاذا رده اليه صار غاصباً كما لو سلمه اليه حقيقة ثم اخذه ونقله الى ذلك المكان — ومنها — ان الشروط الزائدة تقوم مقام الشروط التي في صلب العقد في حق فساد العقد ولا تقوم مقامها في امتناع الجواز عند اخراجها ورفعها عندنا وعند زفر يقوم مقامها في حق امتناع الجواز والنفاذ عند اخراجها ورفعها ببيانها اذا باع شيئاً الى وقت الحصاد او الدياس او قدوم الحاج او المهرجان كان العقد فاسداً الا في قول ابن ابي ليلى فان اخرج هذه الشروط عن العقد قبل تمكنه عاد العقد الى الجواز عندنا وعند زفر لا يعود وبه قال الامام القرشي الي عبد الله الشافعي — ومنها — ان الجدة يقوم مقام الاب في تزويج الصغير والصغيرة والتصرف في المال ولا يقوم مقامه في حق استنباع الصغير والصغيرة في الاسلام والردة عندنا وعند زفر يقوم مقام الاب ويستتبع احفاده في الاسلام والردة الاصل عند اصحابنا الثلاثة انه يجوز ان يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى بطراء عليها ويحدث فيها عندنا وعند زفر متى وقع الشيء جائزاً او فاسداً لا يتقلب عن حاله لمعنى بطراء عليه ويحدث فيه الا بالتجديد والاستئناف وعلى هذا مسائل

— منها — اذا باع عبد بشرط الخيار فرب يوم الفطر نتوقف صدقة الفطر حتى يتبين من يؤول اليه الملك عندنا وعند زفر لا نتوقف ولكنها واجبة على من له الخيار لان الملك عنده لمن له الخيار فالصدقة تجب عليه — ومنها — اذا باع شيئاً الى الحصاد او الى الدياس فحكم ذلك البيع موقوف الى اخراج ذلك الشرط ان اخرج قبل تمكنه جاز والا فلا عندنا وعند زفر العقد فاسد فلا يتقلب جائزاً او فاسداً اخرج هذا الشرط — ومنها — ان المكروه على البيع اذا باع مكرهاً كان البيع موقوفاً الى الرضا ان رضي جاز وان لم يرض لم يميز وعند زفر البيع فاسد وان رضي المكروه بعد ذلك لانه وقع فاسداً فلا يعود الى الجواز الا بالتجديد والاستئناف — ومنها — اذا وكل وكيلاً بشراء عبد فاشترى نصفه يتوقف شراؤه على النصف الآخر ان اشتراه كله جاز عندنا وكان لموكله وعند زفر يفسد هذا النصف عليه ولا يتوقف على ظهور الشراء في النصف الآخر — ومنها — اذا اشترى شيئاً مراجعة ولم يسم ثمناً فنفاذ البيع موقوف على تسمية الثمن وصيرورته معلوماً في المجلس ان سماه ورضي به نفذ البيع عندنا وعند زفر لا ينفذ العقد ولا يجوز ان سعى مقدار الثمن بعد ذلك — ومنها — اذا اشترى نصراني من

نصراني خمرًا ثم اسلم احدهما قبل القبض فسد البيع ويوقف الفساد فيه فان صارت
الخمر خلاً جاز عندنا وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف الى ارتفاع الفساد — ومنها —
اذا باع عبدًا فابق من يد البائع قبل القبض وقف فساد البيع ان رجع العبد قبل
النسخ جاز العقد ونفذ وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف فساد العقد على ارتفاع الابق
— ومنها — اذا باع عبدًا بجارية وسلم الجارية ولم يقبض العبد حتى هلك في يد
بائعه انقض البيع فان اعتق الجارية قابضها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز — ومنها —
اذا نقد مال الصرف او رأس مال السلم من مال غيره بتوقف على رضاه عندنا وعند
زفر لا يتوقف ولا يعمل رضاه شيئًا — ومنها — اذا تزوج امرأة على عبد وقبضته ثم
طلقها قبل الدخول بها ثم اعتق المولى العبد قبل قضاء القاضي بالرد لا يجوز عتقه في
شيء منه عند علمائنا وعند زفر يجوز عتقه في نصفه ولو اعتقته الزوجة قبل القضاء بالرد
جاز عتقها في الكل عندنا وعند زفر عتقها في النصف فلا يتوقف انفساخ عتقه على قضاء
القاضي — ومنها — ان المدير اذا حنر بئرًا في الطريق فوقع فيه انسان فمات وضمن
المولى قيمته لمولى المجني عليه فقبض الولي قيمته موقوف ان لم يقع فيها غيره سلمت القيمة له
وان وقع فيها غيره بشركه ولي الجنابة الثاني في القيمة فظهر ان رقبته تكون موقوفة
عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يغرم المولى للثاني قيمة اخرى ولا يتوقف حكم الدفع على
ظهور وقوع ثان لانه ضمان ملك رقبته وكذلك الجواب عن جنابة المكاتب — ومنها —
اذا استأجر الرجل دابة ولم يسم راكبها او ثوبًا ولم يسم لابسه والبسه غيره لزمه الاجر
المسمى عندنا ويوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللاس وعند زفر يجب اجر
المثل ان استعمله ولا يتوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب والابس — ومنها —
اذا استأجر دارًا على انه ان اسكنها فصارًا فاجرتها عشرة دراهم وان اسكنها بقالًا
فاجرتها خمسة دراهم جازت الاجارة وله الاجر المسمى ايها اسكن عندنا وعند زفر لا
تحوز هذه الاجارة لان هذه الاجارة في الحال مجبولة فلا يتوقف صحة الاجارة على
ظهور المقدار في الحال الثاني وكذلك اذا استأجر صاحب الخانوت رجلًا بطرح عليه
العمل بالنصف جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان اجرتة في الحال مجبولة فلا يتوقف
صحة الاجارة على ظهور مقداره في ثاني الحال — ومنها — اذا استأجر دابة ليعمل
عليها حملًا ولم يسم الحمل كان فساد الاجارة موقوفًا عندنا ان حمل عليها حملًا وسلمت

الدابة كان له المسمى وان هلك الدابة كان عليه القيمة والاجارة فاسدة وعند زفر لا يجب المسمى وان سلمت الدابة او لم تسلم لان المقد وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً بعده الا بتجديد المقد—ومنها—اذا باع الرجل بشرط الخيار الى الابد ثم ابطل هذا الشرط في الثلاثة جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز لانه وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً الا بتجديد عقده—ومنها—اذا اعتنى الرجل رقبة عن احدي كفارتي ظهارين ولم ينو احداها بعينها توقف الجواز عن احداها على نيته في تعيين احداها عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف الجواز لانه لم ينو عن احداها بعينها فلا ينقلب الى احداها بعد وقوعه في الابتداء بصفة الجهالة—ومنها—ان من جاوز الميقات من اهل الآفاق بغير احرام ثم رجع اليه قبل ان يدخل مكة سقط عنه الدم الذي وجب عليه لمجاوزه الميقات بغير احرام عند علمائنا وعند زفر لا يسقط لانه وجب عليه فلا يسقط عنه بالعود وعندنا كان موقوفاً على ظهور العود قبل تأكده بالطواف—ومنها—ان غير الآفاقي اذا دخل مكة بغير احرام لزمه الاحرام فان عاد الى الميقات من عامه ذلك واحرم بحجة الاسلام سقط عنه الدم بدخوله مكة بغير احرام عند علمائنا وعند زفر لا يسقط عنه الدم لانه وجب عليه بدخوله مكة بغير احرام فلا يسقط بظهور العود والحم في عامه ذلك كما لو تحوات السنة —ومنها—اذا اشترى الرجل قلباً وثوباً بمشرين درهماً ووزن القلب عشرة دراهم ثم نقد المشتري عشرة دراهم ثم افتروا فالعشرة المنقودة عن القلب خاصة لان المقد كان موقوفاً فلما لم ينقد غيرها انصرفت هذه الى القلب لانه احوج وعند زفر العشرة عنها جميعاً لانه حين نقد كانت من ثمنها اذ لم يعين فلا ينقلب الى احداها بالاتفاق وكونه احوج الى القبض—ومنها—اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته خياطة رومية فلك درهم وان خطته خياطة فارسية فلك نصف درهم توقف جواز المقد على ظهور العمل عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف—ومنها—اذا باع قفيزاً من حنطة او شعير من صبرة فهلك الصبرة الا قفيزاً انصرف البيع اليه عند علمائنا وان وقع المقد في الابتداء على قفيز شائع وعند زفر لا يتصرف—ومنها—اذا اوصى بثلاث هذه الغنم فهلك الغنم الا ثلثها انصرفت الوصية الى الثلث الباقي وان وقعت في الابتداء في الثلث مشاعاً عند علمائنا وعند زفر لا تنصرف الى الباقي—ومنها—اذا باع شيئاً بغير رقه ثم علم بالرقم في المجلس جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز—ومنها—اذا وكل وكيلاً يقبض الدين الذي له على فلان وقال له لا تقبض درهماً دون درهم قبض درهمين حتى اتى على جميع الدين

لم يكن مخالفاً عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يكون مخالفاً—ومنها— اذا ركع المقتدي قبل امامه يوقف ركوعه على مشاركة امامه في ركوعه فان شاركه الامام في ركوعه جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز ركوعه ولا يتوقف على ظهور المشاركة للامام—ومنها— ان مصلي الظهر اذا ترك القعدة في الرابعة وقام في الخامسة توقف خروجه من الفريضة على السجود ان سجد فقد خرج من الفريضة وان عاد الى الجلوس قبل السجود جازت صلاته عند علمائنا الثلاثة وعند زفر لا يتوقف خروجه وتفسد صلاته بنفس القيام المستقيم —ومنها— ان المسافر اذا لم يقوم مقيماً وقعد الامام قدر التشهد ثم قام الى قضاء الركعتين رجل من المؤمنين قبل سلام الامام توقف خروجه من صلاة الامام على السجود ان سجد خرج من صلاته حين قام وان لم يسجد حتى قام الامام الى اتمام صلاته ونوى الاقامة وجب على المؤتم ثم رفض ما فعل ومتابعة امامه وان لم يفعل لم تجز صلاته عند علمائنا وعند زفر صلاته جائزة وانقطعت الشركة بينه وبين امامه عند قيامه ولم يتوقف خروجه من صلاة امامه—ومنها— اذا كبر الامام تكبيرة الافتتاح لصلاة الجمعة توقفت جمعته على مشاركة القوم الى ان يرفع رأسه من الركوع عندنا وعند زفر لا يصير داخلًا في الجمعة اذا شاركه بعد ذلك ما لم يشاركه منذ افتتاحها ومسائل هذا الباب كثيرة لا تحصى وما ذكرنا فيه كفاية لمن اهتدى

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان العارض في الاحكام انتهاء له حكم يخالف حكم الموجود ابتداءً وعند زفر حكمه حكم الموجود ابتداءً وعلى هذا مسائل — منها — اذا باع الرجل عبداً فابق قبل القبض لا يبطل البيع عندنا وعند زفر يبطل البيع ويجعل العارض الموجود في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها— اذا انقطع المسلم فيه بعد انقضاء اجل السلم لا ينقض عقد السلم عندنا وعند زفر ينقض ويجعل الانقطاع العارض في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها— اذا قتل العبد المبيع قبل القبض في يد البائع يضمن المشتري قيمته للقائل واخذ القيمة من القائل لا يفسد ولا ينقض البيع عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يفسد البيع وينقض ويجعل العارض الموجود بعد العقد كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها— ان الشيوع اذا اعترض في عقد الاجارة او في عقد الرهن لا يفسد عندنا وعند زفر يفسد ويجعل الشيوع العارض كالموجود لدى العقد—ومنها— اذا مات الشاة المبعة في يد البائع فدبغ البائع جلدها جاز للمشتري اخذه مدبوغاً بحصته من الثمن عندنا وكذلك الجواب

فإذا كانت رهناً فدينغ جلدها كان رهناً بحضته من الدين وعلى قياس قول زفر يبطال الرهن والبيع - ومنها - أن القوم إذا تفرقوا عن صلاة الجمعة بعدما قيد الامام الركعة بالسجدة فإن ذلك لا يمنع من المضي عندنا وعند زفر يمنع ويجعل اعتراض فرار القوم بمنزلة فرارهم وتفرقهم عند التجريمة - ومنها - ما قالوا في رجل باع ثوباً لغيره بغير امره فحاطه المشتري قبضاً ثم أجاز المالك البيع روى عن أبي يوسف أنه يجوز البيع لأن التملك يقع بالأجازة للعقد وهو ثوب وقد وجد فصيح وعند زفر لا يجوز لأن الأجازة للعقد نفع تملكاً وقد خرج الثوب عن كونه ثوباً لأنه قبض لان عنده العارض كالموجود لدى العقد

الأصل عند اصحابنا أن مالاً يجزأ فوجود بعضه كوجود كله وعند زفر لا يكون وجود بعضه كوجود كله وعلى هذا مسائل

- منها - أن من أذن لعبده في نوع من التجارة صار مأذوناً في جميعها وعند زفر لا يكون مأذوناً في غير ذلك النوع الذي أذن له فيه ما لكه - ومنها - أن من تزوج امرأة على خمسة دراهم فإنه يكمل لها عشرة دراهم وصار بعض العشرة كذكر كلها لان العشرة في باب المهر لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها وعند زفر لما مهر المثل فصار كأنه تزوجها ولم يسم لها مهر مثلها كذا هنا - ومنها - أن من أوجب على نفسه ركعة لزمه أن يصلي ركعتين لان ذلك لا يتبعض فذكر احدهما كذكر كليهما وعند زفر لا يلزمه شيء لان الركعة الواحدة ليست بصلاة فلا يجعل ذكر الركعة كذكر الركعتين - ومنها - إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إذا حضت نصف حيضة لم يقع الطلاق ما لم تحض حيضة كاملة لانها لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو أصلهم وعند زفر إذا رأت الدم خمسة أيام وقع الطلاق ولا يجعل ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو أصله - ومنها - ما قال أبو يوسف لو أن رجلاً أوجب على نفسه ركعتين بغير قراءة أو بغير وضوء لزمناه لان ذلك مما لا يتبعض فذكر بعضه كذكر كله وعند زفر لا يلزمه شيء لان الصلاة بغير وضوء وبغير قراءة لا تكون مشروعة - ومنها - ما قال اصحابنا ان المرأة إذا طهرت من حيضتها في آخر الوقت وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكنها الاغتسال فيه والتحريم للصلاة لزمها عندنا صلاة ذلك الوقت وعند زفر لا يلزمها شيء ووجه اصحابنا ان التحريم إذا لزمها لادراك وقتها فكذلك ما بعد التحريم يلزمها لأن الواجب لا يتبعض - ومنها - ما قال اصحابنا إذا أسلم الكافر أو أدرك الغلام في آخر الوقت ولم

يبقى من الوقت الا قدر ما يمكنه التحريم للصلاة لزمه فرض تلك الصلاة لما ذكرنا من المعنى من لزوم فعل التحريم لادراك ذلك القدر من الوقت ولزوم ما بعدها من الركعات لان الوجوب لا يتبعض وكذلك في المرأة التي عادت في الحيض دون العشرة اذا انقطع دمها وقد بقي من الوقت قدر ما تنقسل وتحرم تلزمها تلك الصلاة وعند زفر لا تلزمها تلك الصلاة - ومنها - قال علماؤنا الثلاثة اذا اغشى على انسان في آخر الوقت وبقي على ذلك اياما لا يلزمه فرض تلك الصلاة عندنا وعند زفر اذا لم يبق من الوقت مقدار ما يقدر فيه على تمام صلاته فاعشى عليه لزمه قضاء تلك الصلاة - ومنها - اذا نزع احدي جرموفيه بعد ما مسح عليهما ينتقض مسحه في الجرموقين جميعا لان انتقاض المسح لا يتبعض كما اذا نزع احدي خفيه وعند زفر لا ينتقض المسح بالجرموق الآخر - ومنها - قال اصحابنا اذا اشترى دارا فنظر الى حيطانها بطل خيار الرؤية وعند زفر له خيار الرؤية ما لم يدخلها لان عندنا خيار الرؤية لا يتجزأ ولا يتبعض فاذا بطل خياره في البعض بطل خياره في الكل

الاصل عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله ان الخلاف في الصفة غير معتبر وعند زفر معتبر وعلى هذا مسائل

- منها - قال اصحابنا اذا قال لغيره طلق امرأتي تطليقة رجعية فطلقها تطليقة باينة انه يقع تطليقة رجعية لانه خالف في الصفة فلم يعتبر خلافه وعند زفر لا يقع شيء لانه خالف ما امر به فصار كأنه طلقها بغير امره - ومنها - قال اصحابنا اذا شهد احد الشاهدين انه طلق امراته تطليقة باينة والاخر شهد انه طلقها تطليقة رجعية فانه ثقل شهادتهما على تطليقة رجعية وقال زفر لا ثقل شهادتهما

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان القليل من الاشياء معفو عنه وعند زفر لا يكون معفو عنه وعلى هذا قال اصحابنا ان الخارج من غير السيلين اذا قل ولم يسلم عن رأس الجرح لا يوجب نقض الطهارة وعند زفر يوجب نقض الطهارة ولا يبقى عنه وان كان يسيرا - ومنها - قال اصحابنا اذا سجد في صلاة سجدة واحدة على موضع نجس ثم اعاد تلك السجدة على موضع طاهر عند ابي يوسف تجزئه وعند زفر لا تجزئه وفسدت صلاته لان السجدة التي كانت على موضع نجس افسدت الصلاة وعندنا لا تفسد ولا يعتد بها لانه عمل يسير - ومنها - لو تذكر في الصلاة وهو قائم على موضع نجس ثم سار فوقف على موضع طاهر لم تفسد صلاته ما لم يركع او يأت بركن تام بعد وقوفه على النجاسة هذا عند ابي يوسف لانه

في حد القليل فعنى عنه وعند زفر لو وقف على موضع النجاسة يحكم بفساد صلاته — ومنها —
 لو صلى على أرض قد كان فيها خمر أو قي أو بول أو عذرة وقد جفت وذهب أثرها جازت
 صلاته عندنا لأن الأرض قد نشفت النجاسة ولم يبق إلا اليسير واليسير معفو عنه وعند
 زفر صلاته فاسدة لأنه بقي عليها شيء من النجاسة وإن قلت فلا يعنى عنه كالبساط
 — ومنها — قال أصحابنا من اعتق عن كفارة يمينه رقبة عوراء تجزئه لأن العور عيب
 قليل يعنى عنه وعند زفر لا تجزئه — ومنها — قال أصحابنا إن المرأة لو وجدت بالعبد الذي
 تكلمت عليه عيباً قليلاً ليس لها أن تروه وعند زفر لها أن تروه ولا يعنى عنه كالعيب
 الكثير بالاجماع — ومنها — قال أصحابنا لو حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها
 فاخذ في النقلة في الحال والساعة لم يحنث عندنا وعند زفر يحنث وكذلك الاختلاف
 لو حلف أن لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل من ساعته لم يحنث عندنا وعند
 زفر يحنث وكذلك الاختلاف في اللبس إذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لابس
 فانتزعه من ساعته لا يحنث عندنا وعند زفر يحنث ولا يعنى عن اليسير في هذه الأشياء
 كلها — ومنها — قال أصحابنا إن الشهود إذا ذكروا الدار المحدودة بثلاثة حدود يقضى
 عندنا بشهادتهم خلافاً لزفر لأن العين وإن صارت معلومة بالقدر غير معلوم وإن الحد
 الرابع إذا جهل لم يمكنه القضاء بالقدر فيه والجهالة تمنع صحة القضاء وأصحابنا قالوا العين
 صارت معلومة والقدر أيضاً في الحد الرابع معلوم من وجه العلم بطريقه ولكنه بنوع
 جهالة يسيرة وهو أنه لا يدري يقضى على استواء الحد أو على أعوجاجه فكان معلوماً من
 وجه مجهولاً من وجه فقلت الجهالة وهي نادرة يسيرة بضعف عملها فلم تعارض المعلوم فلم
 يسقط عمل المعلوم فنصار كما إذا أشار إلى الثوب المطوي من غير علم بمقدار الأذرع
 — ومنها — قال أصحابنا الصائم إذا بقي بين استنائه شيء فابتلعه أنه لا كفارة عليه
 وعند زفر عليه الكفارة — ومنها — قال أصحابنا إن الجهالة اليسيرة في المقود عليه أو
 في الثمن في المجلس معفو عنها وعند زفر غير معفو عنها وعلى هذا قال أصحابنا إذا وجد
 القليل من رأس مال السلم زيوف فرده واستبدل به في المجلس لا ينقض عقد السلم برد ذلك
 القدر عندنا ولا بمقداره وعند زفر ينقض السلم بذلك القدر وسأوى بين القليل والكثير
 الأصل عند علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر رحمهم الله أن
 العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم وعند زفر الذي يظهر به الحكم كالذي يتعلق
 به الحكم وعلى هذا قال أصحابنا إذا شهد شاهدان أنه قال لعبد أن دخلت هذه الدار

فانت حر وشهد آخرون ان العبد دخل الدار وقضى القاضي بعقه ثم رجع الشهود جميعاً فانه لا ضمان على شاهدي الدخول عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يضمن الفريقان لان وجوب العتق ظهر بشهادتهم* وعلى هذا قال اذا رجع شهود الاحصان لا يضمنون وعند زفر يضمنون لان وجوب الرجم ظهر بشهادتهم

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل وعند زفر تعمل* وعلى هذا قال اصحابنا اذا ظاهر اربع نسوة له ثم اعتق بعددهن رقاباً ولم ينوعن كل كفارة بعينها اجزأه لان الجنس واحد فاستغنى عن نية التمييز وعند زفر لا يجزئ به لان نية التمييز في الجنس شرط* وعلى هذا قال اصحابنا ان من ظاهر اربع نسوة ثم اعتق رقبة عنهن جاز له ان يصرفها الى واحدة منهن وعند زفر لا يجوز لان النية في الاعتاق قد عملت عملها فتوزعت الرقبة على الكفارات كلها فلا يصح ذلك* وعلى هذا قال اصحابنا ان الرجل اذا قال لامرأته انت على حرام ونوى اثنتين لا يقع الا واحدة ولا تعمل تلك النية لان حرمة الواحد جنس واحد فلم تعمل النية الواحد جنسين وعند زفر تقع اثنتان وعملت النية فيها



﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة ﴾ (وبين مالك ورحمهم الله)

الاصل عند علمائنا الثلاثة ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الآحاد مقدم على القياس الصحيح وعند مالك رضي الله عنه القياس الصحيح مقدم على خبر الآحاد* وعلى هذا قال اصحابنا ان المني نجس يطهر بالفرك عن الثوب اذا كان يابساً واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك رضي الله عنه لا يطهر الا بالفسل بالماء كالبول* وعلى هذا قال اصحابنا ان اكل التامس لا يفسد الصوم واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يفسد الصوم واخذ في ذلك بالقياس* وعلى هذا قال اصحابنا ان نكاح الامة على الحرمة يجوز واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك لا يجوز واخذ في ذلك بالقياس* وعلى هذا قال اصحابنا ان يتزوج اكثر من اثنتين واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز ان يتزوج باربع كالحرة واخذ في ذلك بالقياس* وعلى هذا قال اصحابنا ان

الحبة لا تصح الا بالقبض (١) وكذلك الصدقة واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز لانه عقد نافذ فاشبه البيع * وعلى هذا قال اصحابنا ان الكفارة معتبرة في النسب واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك الكفارة معتبرة في الدين * وعلى هذا قال اصحابنا ان السعاية في باب العتق لها اصل في الوجوب على العبد واخذوا فيه بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك ليس لسعاية العبد اصل في باب العتق واخذ فيه بالقياس وتابعه الامام ابو عبد الله الشافعي رحمه الله في هذه المسائل * وعلى هذا قال اصحابنا ان الزيادة على تطليقة واحدة سنة وان كانت متفرقة في الجهات مختلفة واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك رضي الله عنه الزيادة على الواحدة ليس بسنة واخذ فيه بظاهر الآية اذ لا سبيل الى القياس في هذا الحكم فاعتبر ظاهر الكتاب وترك الخبر لان ظاهر الكتاب اقوى من اخبار الاحاد وعلى هذا قال اصحابنا ان من طلق امراته وهي من اهل الحيض ثم ارتفع حيضها انه لا تنقض عدتها ما لم تبلغ المدة التي يحكم بكونها آيسة ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة اشهر واخذوا فيه بحديث علي رضي الله عنه وعبد الله وفيه انها قال انه قال لعائمة بن قيس لقد حبس الله عليك ميراثها وعند مالك اذا انقضت بعد ارتفاع الحيض تسعة اشهر انقضت عدتها وهو اخذ في ذلك بالقياس لان القياس يعتبر فيه حكم البدل عقيب العجز عن الاصل فالحيض اصل والا شهر بدل وقد قيل بان هذا الذي ادعاه مالك في هذه المسئلة قول عمر رضي الله عنه وليس ذلك بصحيح * وعلى هذا قال اصحابنا اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك ابن انس رضي الله عنه مقدر بساعة وقاسه على سائر الاحداث * وعلى هذا قال اصحابنا طلاق السكران وعتاقه واقع واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك رضي الله عنه لا يقع وقاسه على الصبي والمجنون بعله انه لا يعقل * وعلى هذا قال اصحابنا ان الجماعة يقتلون بواحد واخذوا في ذلك بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعند مالك لا يقتلون بالواحد واخذوا في ذلك بالقياس وترك الخبر وعلى هذا قال اصحابنا اذا لم يقف بعرفة نهراً ووقف ليلاً بجرته عن حجته اخذوا في ذلك بالخبر وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

(١) لعل مراده انها لا تتم بدون القبض كالصدقة والا فعتقها يصح بمجرد الايجاب بدون احتياج الى القبول ايضاً لانها عقد تبرع لا معاوضة كالبيع ولذلك لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له حنث وانما احتج في ملك الموهوب له الى قبوله لئلا يلزمه شيء بدون التزامه

من أدرك عرفة ليلاً أو نهراً فقد أدرك الحج وعند مالك رضي الله عنه لا يجوز لأن الليلة تابعة لليوم الذي بعدها واخذ بالقياس وترك الخبر * وعلى هذا قال أصحابنا إن القصاص إذا كان بين اثنين فعلى أحدهما ليس للآخر أن يستوفي القصاص أخذوا فيه بالخبر الذي رواه محمد بن الحسن عن أصحابنا في الزيادات وعند الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه أن الآخر يستوفي القصاص ولا يسقط حقه بغيره عنه فأسه على - أثر الحقوق * وعلى هذا قال أصحابنا لو أن رجلين قتلا رجلاً أحدهما عامداً والآخر تخطئاً لا قصاص عليهما عندنا وعند الإمام مالك رضي الله عنه يجب القصاص على العامد فحالة الاجتماع على حالة الانفراد فإن قيل عندكم خبر الواحد مقدم على القياس الصحيح إذا كان مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر في بعض هذه المسائل غير مروي عن النبي عليه السلام قيل له إذا كان القياس مخالفاً له فالظاهر أنهم قولوا ذلك رواية عنه عليه الصلاة والسلام فصار سبيله - بيل الاحاد

الاصل عند الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه أن العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء وليس العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء عندنا وعلى هذا مسائل منها - ما قال أصحابنا إن الرجل إذا عزم أن يطلق امرأته لا يقع عليها شيء ما لم يوقع الطلاق وعند الإمام مالك رضي الله عنه يقع بنفس العزم * وعلى هذا قال أصحابنا لو حلف ليفعلن كذا في المستقبل لم يحثه دأماً يرجي منه ذلك الفعل وعند الإمام مالك رضي الله عنه إذا عزم بقلبه أن لا يفعل ذلك الفعل أو على أن يفعل ذلك الفعل يحث في يمينه وقال سعيد ابن المسيب إذا مضى شهر ولم يفعل حثت يمينه

﴿ القول في انقسم الذي فيه الخلاف بيننا ﴾

(وبين ابن أبي ليلى)

الاصل عند ابن أبي ليلى أن من ملك شيئاً بنفسه ملك تقويضه إلى غيره وعندنا يجوز أن يملك في بعض المواضع ولا يملك في بعضها * وعلى هذا قال أصحابنا إن المودع لا يملك الإيداع إلى غيره لأنه رضي المالك بحفظه ولم يرض بحفظ غيره والناس متفاوتون في الحفظ وعند ابن أبي ليلى يجوز له أن يودع إلى غيره لأنه ملك الحفظ فيملك تقويضه

الى غيره * وعلى هذا قال اصحابنا ان من وكل وكيلًا بشراء شيء ليس له ان يوكل غيره الا ان يقول له ما صنعت من شيء فهو جائز وعند ابن ابي ليلى يجوز ان يودع غيره و يوكل غيره * وعلى هذا قال اصحابنا انه لا تجوز الشهادة على الشهادة برجل واحد الا بشهادة رجلين وعند ابن ابي ليلى تجوز لانه مالك ان يقيم الشهادة بنفسه فيحلف ان يقيم مقام نفسه * وعلى هذا قال اصحابنا ان العبد اذا سعى للربك الذي لم يعنق لم يرجع على المعتق عندنا وعند ابن ابي ليلى يرجع العبد على المعتق لان غير المعتق ملك النخبين فيملك نفويضه الى غيره واقامته مقام نفسه

الاصل عند ابن ابي ليلى في باب المعاملات ان العقد اذا ورد الفسخ على بعضه انفسخ كله * وعلى هذا قال ابن ابي ليلى في المسلم اذا ترك بعض رأس المال واخذ بعض المسلم لم يجوز عند ابن ابي ليلى وفسخ ذلك السلم لانه انفسخ فيما اخذه فيفسخ فيما بقي وعندنا لا يفسخ فيما بقي * وعلى هذا قال علمائنا وابن ابي ليلى ان المودع اذا اخذ بعض الودعة وانفقه ثم جاء بما اتفق وخطه بما بقي ثم ملك الكل فانه يضمن الكل بعضه بانفاقه وبعضه بالخطل وعندنا لو اتفق بعضه ولم ينفق البعض ثم ملك الباقي انه يضمن ما اتفق ولا يضمن ما بقي وعنده يضمن ما اتفق وما بقي عنده لانه انفسخ العقد فأنفسخ فيما بقي وعندنا لا يضمن فيما بقي ويضمن فيما اتفق

الاصل عند ابن ابي ليلى انه يعتبر حقوق الله تعالى بحقوق العباد * وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التوكيل باستيفاء الحدود جائز واعتبره بالحقوق التي هي غنصبة بالعباد كالديون وغيرها وعندنا لا يجوز * وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التقادم لا يسقط الحدود قياسا على حقوق العباد وعندنا يسقط لاحد القذف وعلى هذا قال في شاهد بن شهدا على رجل بمال وشهد آخران على الاولين انهما زانيان او شاربا خمر انه ثقيل شهادتهما وتبطل شهادة الاولين لانها انشأ عليها حق الله تعالى فصار كما لو انشأ حقًا للعباد

الاصل عند علمائنا ان ما لا تقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجهالة ولا كثرتها في فساد وعند ابن ابي ليلى ان الجهالة اذا قلت لا تؤثر في فساد العقد وان كثرت توجب فساد * وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج بقع الطلاق على المنكوحة عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يصح التعليق وان خص التعليق يصح لانه اذا عم كثرت الجهالة واذا خص قلت الجهالة * وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل عبيد اشتريه فهو حر ثم اشتري عبداً صح تعليقه ووقع

العتق عمّ او خص وعند ابي ليلى اذا عم لا يقع واذا خص يقع وعلى هذا قال اصحابنا اذا باع الرجل شيئاً بشرط البراءة من كل عيب جاز ذلك البيع عندنا وعنده ابن ابي ليلى لا يصح البيع الا ان يعين نوعاً من العيوب ثم يرجع وقال لا يجوز ما لم يشر الى العيب * وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لآخر مالك على فلان من الدين فعلى ان الكفالة جائزة على كل حال وعنده لا يجوز ما لم يقل مالك على فلان من الدين من درهم الى الف درهم او الفين فعلى فان قال هذا يصح والا فلا لانه اذا قال من درهم الى الف فقد قلت الجهالة واذا لم يقل ذلك فقد كثرت الجهالة واذا كثرت الجهالة منعت صحة العقد وهو عقد الكفالة * وعلى هذا قال ابن ابي ليلى اذا باع شيئاً من رجل بالف درهم الى النبروز او الى المهرجان ان البيع جائز بخلاف ما لو باع شيئاً الى ان يهب الريح او الى ان تمطر السماء فان الجهالة في الوجه الاول قليلة لانه مما يعرفه بعض الناس وفي الوجه الثاني الجهالة كثيرة لانه لا يعرفه احد من الناس وعندنا لا يجوز لان هذا مما تقع المنازعة فيه الى الحاكم وهذا ظاهر

الاصل عند ابن ابي ليلى ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين مختلفين لانه متى ثبت في محل خلا عنه المحل الاول وعلى هذا مسائل

— منها — ان الكفالة تبرئ ذمة المكفول عنه كالحالة لان الحق الواحد لا يجوز ان يكون في محلين مختلفين كالمعين الواحدة وهذا قول ابن ابي ليلى وعندنا الكفالة لا تبرئ ذمة الاصيل * وعلى هذا قال في الطالب اذا اخذ كفيلاً بنفس المطلوب ثم لقيه ثانياً واخذ كفيلاً آخر بنفسه ان الكفيل الاول يبرئ لان حق التسليم كان على الاول فلما وجب على الثاني بريء الاول لان الحق الواحد لا يكون في محلين مختلفين كالمعين الواحدة وعندنا لا يبرأ الاول لان هذا حق وجب عليه وهو مما يجب ولا يشاهد فيجوز ان بوصف في محلين وليس كالمعين لان العين لا تجوز ان تكون في محلين مختلفين

❀ القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا ❀

(وبين الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى)
الاصل عند علمائنا رحمهم الله تعالى ان صلاة المقتدى متعلقة بصلاة الامام ومعنى تعلقها انها تقصد بفساد صلاة الامام وتجوز صلاته بجوازها ويدل عليه قول الرسول صلى

الله عليه وسلم الامام ضامن والمؤذن يؤتمن وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي ان صلاة المقتدى غير متعلقة بصلاة الامام * وعلى هذا قال اصحابنا ان الطاهر اذا اقتدى بالجنب او بالحدث وهو لا يشعر ان صلاته لا تجوز عندنا وعند ابي عبد الله تجوز صلاة المؤتم ولا تجوز صلاة الامام * وعلى هذا قال اصحابنا ان الامام اذا سلم وعليه سجدة السهو فأت سعى الامام ولم يسجد فلا يسجد على المقتدى وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يسجد المقتدى * وعلى هذا قال اصحابنا المؤتم اذا خرج من صلاة امامه ونفرد بنفسه فيما بقي من صلاته فقد صلاته وعند ابي عبد الله لا تفقد صلاته وجاز له اتمامها بالانفراد * وعلى هذا ان مصلي الظهر اذا اقتدى بمصلي العصر انه لا يجوز عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله يجوز * وعلى هذا قالوا ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز عندنا وعند ابي عبد الله يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا ان اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا لا صلاة للقائم الراكع الساجد خلف المومي وهو قول زفر وعند ابي عبد الله يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا ان من صلى ركعة واحدة ثم اقيمت الصلاة لم يكن له الشروع في صلاة الامام من غير تجديد التكبيرة عند علاننا وعنده يجوز * لنا ان ذلك خروج من صلاته الى صلاة امامه فاحتاج للغروج من صلاته الى سلام او كلام * وعلى هذا قال علاننا في الامام يصلي بالقوم صلاة الخوف ان الامام يصلي بكل طائفة ركعة وسجدة فاذن صلى بالطائفة الاولى ذهبت الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم ركعة ثم تشهد وسلم ثم ذهب هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءته الطائفة الاولى فيصلون الركعة الثانية وحدنا لان في اتمام صلاة انفسهم وحدنا بعد ما اتموا اماما لهامع الامام وفي قول ابي عبد الله (١) يتنفلون جميعا وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده في اني صلى بقوم اميين وقارئين صلاة الكل فاسد لان الشركة قد صحت بمعنى صلاة الامام والاميين والقارئين فاسد لان الشركة قد صحت بينهم جميعا في عقد الصلاة لان القراءة ليست من شروط التحريم فصار الامي والقاري فيه سواء فلما صحت الشركة في عقد الصلاة صار الامي ضامنا لصحتها لنفسه وللقارئين بالقراءة والاميين لانها صلاة واحدة فاذا صار ضامنا اتمام صلاة الكل بالقراءة وقد

(١) وكيفية ذلك ان الامام اذا صلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدة وقف حتى ثم هذه الطائفة صلاتهم ويسلمون ويذهبون الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلون بهم الركعة الثانية فاذا قاموا لقضاء ما سبقوا به انتظروا ليسلم بهم

عجز عن الوفاء بشرط صحتها فقد على الكل فصار كامام احدث او اكل او تكلم ولا يلزم على هذا امامة القارىء للعرأة والمكثسين لان الكسوة من شروط التحريم فلم يقع بين الامام والمكثسين شركة في التحريم وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنهم اجمعين صلاة الامام ومن كان بمثل حاله جائزة

الاصل عند علمائنا ان كل عبادة جاز نقلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الاحوال كالصلاة قاعدة جاز نقلها في عموم الاحوال فجاز فرضها بحال وهو ان يكون مريضاً لا يستطيع القيام وعلى هذا مسائل

- منها - ما قال علمائنا اذا نوى قبل الزوال في رمضان جاز صومه لانه جاز نقله بالنية قبل الزوال و عموم الاحوال فجاز فرضه بحال وعند ابي عبد الله لا يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا لو تحرى ونوى الى جهة القبلة وصلى ثم ظهر انه استدبر القبلة ان صلاته جائزة لانه جاز نقله على هذه الحالة بالاختيار فجاز الفرض بحال وهو حالة الاضطرار وعند ابي عبد الله لا يجوز صلاته * وعلى هذا قال علمائنا ان صوم رمضان بنية مبهمة يجوز لانه يجوز النقل على هذه الصفة فجاز فرضه بحال * وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة من ماله لرجل على ظن انه فقير ثم بان انه غني او ابنه او ذمي او هاشمي في احدى الروايتين عند ابي حنيفة انه يجوز لانه يجوز صرف صدقة النافلة الى هؤلاء في عموم الاحوال فجاز صرف صدقة الفرض على هذه الصفة بحال من الاحوال وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز * وعلى هذا قال علمائنا اذا حج عن الزمن الذي لبس بقادر على القيام فالجج جائز عنه لانه يجوز له ان يحج عنه غيره حجة النفل في جميع الاحوال فجاز فرضه في هذه الصفة بحال وعند ابي عبد الله لا يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا اذا اعتق الرجل رقبة كافرة عن كفارة يمينه او ظاهره او افطاره يجوز لانه لو اعتقها تطوعاً جاز وكان متقرباً الى الله تعالى في عموم الاحوال فاذا اعتق هذه الرقبة عن فرضه جاز ايضاً بحال من الاحوال وعند ابي عبد الله لا يجوز * وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا صرف عن كفارة يمينه او صدقة فطره الى اهل التمة انه يجوز وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا ان الريان يصلي بالايماء قاعدة وهو افضل عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي قائماً يركع ويسجد

الاصل عند اصحابنا ان القدرة على الاصل اي المبدل قبل استيفاء المقصود

بالبدل ينتقل الحكم الى المبدل كالمعتدة بالشهور اذا حاضت او المعتدة بالحيض اذا ايسر
وعند ابي عبد الله لا ينتقل وعلى هذا مسائل

— منها — ان المتيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة تفسد صلاته عندنا وعند
ابي عبد الله لا تفسد — ومنها — ان العاري اذا وجد ثوباً في خلال صلاته تفسد صلاته
عندنا وعند ابي عبد الله لا تفسد صلاته * والمريض اذا وجد خفة من مرضه وقوة
وذلك في خلال صلاته استقبلها من الابتداء وعندنا وعند ابي عبد الله يمضي على حاله
في هذه المسائل كلها — ومنها — ان المكفر عن يمينه اذا كفر بالصوم فوجد في اليوم الثاني
او في اليوم الثالث ما يكفر به من طعام او كسوة او عتق بطل حكم الصوم عندنا
وعند ابي عبد الله لا يبطل * وكذلك المكفر عن قتل الخطأ اذا وجد رقبة في صياحه قبل
تمام الشهرين فانه يعتق الرقبة ولا يجزيه الصوم عندنا وعند ابي عبد الله لا يبطل
صومه و يجزيه عن الكفارة وكذلك المتنع اذا لم يجد الهدى فصام يوماً او يومين
فوجد الهدى قبل فراغه من الصوم انه لا يجزيه صوم اليوم الثالث ويجب عليه ان يذبح
الهدى وعند ابي عبد الله يجوز — ومنها — ان المظاهر اذا وجد ما يعتق او ما يطعم قبل الفراغ
من الصوم لا يجزيه الصوم عندنا ويلزمه الاعتاق وعند ابي عبد الله يجزيه الصوم ولا
يلزمه الاعتاق ويمضي اتمام شهرين متتابعين

الاصل عند علمائنا ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به
مراد النص منه اجزاء مما وجب عليه وعندنا لا يجزيه * وعلى هذا مسائل قال
اصحابنا اذا وجبت الزكاة في الدرام فادى بدلها حنطة او غيرها جاز عندنا لان
مراد النص سد خلة الفقير ودفع حاجته وقد حصل وكذلك في صدقة الفطر وكفارة
اليمين وكل صدقة وجبت بايجاب الله تعالى او وجبت بايجاب العبد على نفسه فانه
يجزيه ان يعطي القيمة عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز * وعلى هذا
ما قال اصحابنا اذا تصدق على مسكين واحد في كفارة يمينه عشرة ايام كل
يوم بمئتين او مدين حنطة جاز وعند ابي عبد الله لا يجزيه * وعلى هذا قال
اصحابنا ان المظاهر اذا اطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً كل يوم مئتين حنطة انه يجزيه
عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه * وعلى هذا قال اصحابنا في الحرم
اذا حلق رأسه عند الاداء فاعطى الصدقة في الحل انه يجزيه لان المراد من قوله تعالى
او صدقة او نسك والقصد به سد الخلة بدليل انه لو دفع الى فقير الحل في الحرم جاز

وعند أبي عبد الله لا يجزئه ان يتصدق في غير الحرم كالذبيح والصوم فانهما لا يجزبان في غير الحرم بالاتفاق * وعلى هذا قال ابو حنيفة * ومحمد اذا تصدق على ذي في كمارة اليمين او الظهار يجزيه وعند أبي يوسف والامام أبي عبد الله الشافعي لا يجزيه الاصل عند اصحابنا ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه احد من نظرائه لانه لا يجوز ان يقال انه قاله من طريق القياس لان القياس يخالفه ولا يجوز ان يقال انه قاله جزافاً فالظاهر انه قال مماساً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي القياس مقدم لانه لا يرى بتقليد الصحابي ولا الاخذ برأيه وعلى هذا مسائل

— منها — وجوب الاجرة في الآبق اذا رده من مسيرة ثلاثة ايام اخذنا فيه بقول عبد الله ابن مسعود وتركنا القياس والزمناء بالجملة وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا تجب الاجرة اخذ بالقياس — ومنها — وجوب الدية على من حلق لحية رجل ولم تثبت اخذ علمائنا في ذلك بقول علي رضي الله عنه وتركوا القياس وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب فيه دية بل يجب فيه حكومة عدل وهو القياس وبه اخذ — ومنها — وجوب الشاة على من اوجب على نفسه ذبيح ولده اخذنا فيه بقول ابن عباس وعند أبي يوسف وأبي عبد الله الشافعي لا شيء عليه واخذنا بالقياس — ومنها — ما قال علمائنا بوجوب الكفارة بالبراءة عن الاسلام اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه وبقول عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب واخذ فيه بالقياس — ومنها — اذا اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز اخذنا بمحدث عائشة رضي الله عنها وحديث زيد بن ارقم فحكنا بفساد البيع وتركنا القياس وعند الامام أبي عبد الله الشافعي البيع جائز واخذ فيه بالقياس — ومنها — جواز بيع الخمر فيما بين اهل الذمة اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه قوله دعوا لم يبعها واخذوا العشر من اثمانها وعند الامام أبي عبد الله لا يجوز واخذ فيه بالقياس ومن قول عمر رضي الله عنه تبين كونها مضمونة على متلفها اذا كان المتلف عليه ذمياً وعند الامام أبي عبد الله لا ضمان على متلفها وان كان المتلف عليه ذمياً * وعلى هذا قال اصحابنا ان المضمضة والاستنشاق في الجنابة فرضان وعند أبي عبد الله محمد ابن ادريس رضي الله عنه انها سنتان وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال لما سئل عن ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة وصلى قال من ترك المضمضة

والاستئذان وصلى تمضى واستنشق واعاد الصلاة واحتج عبد الله بن الحسن رحمه الله بذلك في كتاب الصلاة وقال هكذا بلغنا عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ولم يذكر امظه ولكن ذكر لفظ ابي حنيفة في شرح الآثار

الاصل عندنا ان المضمونات تملك بالضمان السابق ويستند الملك فيها الى وقت وجوب الضمان اذا كان المملوك مما يجب تملكه بالتراخي وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي المضمونات لا تملك بالضمان وعلى هذا مسائل

— منها — ان الفاضل اذا ضمن قيمة المضمون ثم ظهر المضمون فهو له لانه ملكه بالضمان فاستند ملكه الى وقت وجوب الضمان عند علمنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي لا يكون له المضمون ملكاً والمضمون منه اذا اخذ القيمة كان عليه رد القيمة واخذ المضمون من الفاضل لان الفاضل لا يملكه — ومنها — ان القطع مع الضمان لا يجتمعان في باب السرقة عندنا لانه لو ضمن السارق يملك الدين المسروقة واستند ملكه الى وقت الاخذ فيقع القطع على ملك نفسه وعند الامام القرشي ابي عبد الله الله يجتمعان ويمكن ان يعرف من هذا الاصل ان هبة الدين المسروقة من السارق تسقط عنه القطع عندنا لانه ملكه السارق بالهبة واستند ملكه الى وقت اخذ المال فلو قطع لقطع في ملك نفسه وعند الامام الشافعي لا تسقط القطع اذا وهب للسارق الدين المسروقة بعد المرافعة فان قيل ملكه بمقدار الهبة لا يتعلل السرقة قيل له العارض فيما يندرى بالشبهة كالموجود ابتداء — ومنها — انه لا ضمان على قاطع الطريق فيما اتلف عندنا وعند ابي عبد الله الله يضمن — ومنها — انه لا عقرب على من استولد جارية ابنة عندنا لانه لما ضمن القيمة استند ملكه الى ابتداء الوطى فصار واطناً بملك نفسه فلا يضمن المقر بخلاف الجارية المشتركة لان هناك ضمير باستحداث الملك لا بالوطى لان الوطى تصرف والتصرف في الجارية لا يوجب الضمان كالاتخدام وان كان لا يحل الوطى كجارية وضئها وهي حائض او في غير ملكه وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي يجب المقر — ومنها — لا يجتمع المهر والحد بالزنا في الجارية المضمومة عندنا لانا اوجبنا المهر فيملاء الوطى منفعة البضع بسبب المهر فلو وجب الحد لوجب سيفوطى جارية نفسه وهذا لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز وجوب الجمع بين المهر والحد على رجل واحد ولا تملك الجارية بالضمان — ومنها — اذا استكره الرجل المرأة الحرة على الزنا وجب عليه الحد عندنا ولا يجب المهر وعند ابي عبد الله يجبان جميعاً

- ومنها - اذا غصب حنطة فطحنها ملكها لانه عجز عن ردها بعينها فاشبه واناها من يده فضمن مثلها ضماناً مستقراً لا موقوفاً فملك المطحون لان الملك يتبع سابقة وجوب الضمان عندنا فان قيل ما الدليل على انه عجز عن ردها بعينها ودقيقها عينها قيل له الدقيق غير الحنطة امماً وحكماً ولونا وصورة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك ذلك الطحين بالطحن - ومنها - اذا غصب ساحة فادخلها في بنيانه وفي نزعها ضرر لصاحب البنيان ملكها صاحب البناء عندنا لوجوب الضمان اللازم عندنا له الملك المستقر في ذمته وعند ابي عبد الله لا يملك الساحة ويجب عليه نزعها - ومنها - اذا غصب ارضاً وبذراً ودفعها الى رجل مزارعة فان الخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط وطاب للمزارع نصيبه لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض والبذر صار كانه اخذ الارض والبذر من الملك فصارت منفعتها له وكذلك لو غصب ارضاً فدفعها مزارعة فزرعها يبذر نفسه فالخارج بين المزارع والغاصب صاحب الارض على الشرط المشروط بينهما وطاب للمزارع نصيبه من الزرع ولا يكون ملكاً خبيثاً سبيله الصدق لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض صار كالملك في ملكه منفعة الارض فان قيل ارايت لو ضمن رب الارض للمزارع نقصان الارض اكان له ذلك ام لا قيل له يرجع المزارع على الغاصب ويستقر الضمان على الغاصب فيصير كالملك فيطيب للمزارع حصته وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك بالضمان في هذه المسائل كلها

(الاصل) عند علمائنا ان الحق في الغنيمة يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز بالدار ويقع الملك بنفس القسمة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يقع الملك بنفس الاخذ وعلى هذا مسائل

- منها - ان الامام اذا فتح بلدة غنوة جاز له ان يمن عليهم لاني الغنائم لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ فلم يكن في المن ابطال حقهم وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز المن عليهم لانهم ملكوا الغنيمة بنفس الاخذ وليس له ان يطل عليهم ملكهم * وعلى هذا قال علمائنا ان المدد يشترك مع الغنائم في الغنيمة ان لحقهم قبل احرازهم الغنيمة في دار الاسلام لانهم لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ وعند ابي عبد الله الشافعي لا يشترك المدد لان من مذهبه انهم ملكوا بنفس الاخذ * وعلى هذا قال اصحابنا ان الغنيمة لا تقسم بدار الحرب ما لم تحرز بدار الاسلام وعند الامام ابي عبد

الله نقسم في دار الحرب * وعلى هذا قالوا لاتباع الغنائم في دار الحرب قبل القسمة والاحراز وعند ابي عبد الله تباع * وعلى هذا قال عثمان بن الجندي اذا مات قبل اخراج الغنيمة لا يورث نصيبه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يورث لانه يملك بنفسه الاخذ - ومنها - انه يعتبر في استحقاق السهم وقت مجاوزة الدرب فان كان فارساً فله سهم الفرسان وان كان راجلاً فله سهم الراجل وعند الامام ابي عبد الله الشافعي العبرة لوقت المقاتلة ان كان فارساً فله سهمان وان كان راجلاً فله سهم لان الملك عنده يقع بالاخذ فاعتبر بالاخذ

الاصل عندنا ان الدنيا كلها داران دار الاسلام ودار الحرب وعند الامام الشافعي الدنيا كلها دار واحدة وعلى هذا مسائل

- منها - اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلماً مهاجراً او ذمياً وتحالف الآخر في دار الحرب وقعت الفرقة عندنا فيما بينهما وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا تقع الفرقة بنفس الخروج - ومنها - اذا اخذوا اموالنا واحرزوها بدار الحرب ملكوها عندنا وعند الامام الشافعي لا يملكونها - ومنها - اذا اغتنم اهل الحرب اموالنا واحرزوها بدار الحرب ثم اسلموا عليها وهي في ايديهم كانت لهم ملكاً وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملكونها وكان عليهم ردها الى اربابها - ومنها - ما قال اصحابنا ان المسلمين اذا استنقذوا من ايدي المشركين ما اخذوا من اموالنا لا ياخذها اصحابها الا بالقيمة اذا وجدوها بعد القسمة عندنا وعند الامام الشافعي ياخذونها بغير شيء - ومنها - ان اهل الحرب لو اخذوا من اموالنا عبداً ثم دخل اليهم مسلم بامان فاشتراه منهم واخرجه الى دار الاسلام انه لا ياخذ صاحبه الا بالثمن وان وهب له منهم ياخذ بالقيمة وعند الامام الشافعي ياخذ بغير شيء - ومنها - ان الحربي اذا اسلم في دار الحرب ثم خرج اليها وترك ماله ثم ظهر المسلمون على دارهم كان جميع ماله غنيمة عندنا لانه وقع بينه وبين ماله مباينة الدارين وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يكون غنيمة ولو اسلم ولم يخرج اليها حتى ظهر المسلمون عليهم كان عقاره غنيمة لنا وعند الامام الشافعي لا يكون غنيمة * وعلى هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الآبق اليهم انهم لا يملكونه بالاخذ لانه لما ابق صار في يد نفسه في دار الحرب لانهم لا يملكون قهره وعارض يد قهر مولاه فهر نفسه وعصيانه وعند صاحبه ملكوه - ومنها - ما قال اصحابنا ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندرى بالشبهة لان احكامنا لا تجري في دارهم وحكم دارهم

مخالف لحكم دارنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي بقعة الحرب لا تمنع وجوب ما يندرى بالشبهة ويان هذا حربي اسلم في دار الحرب ثم دخل رجل مسلم دارهم بامان فقتله لا قصاص عليه ولا دية عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص * وعلى هذا قال اصحابنا لو دخل مسلمان مستأمنان في دار الحرب فقتل احدهما صاحبه لا قصاص عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص وكذلك قال اصحابنا في اسيرين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه لا قصاص على القاتل عندنا وعند الامام الشافعي على القاتل القصاص * وعلى هذا قال اصحابنا لو شرب المسلم الخمر او زنا او قذف في دار الحرب لاحد عليه عندنا ويجب عند الامام الشافعي عليه الحد

الاصل عند اصحابنا ان من اهل بالحج في اشهره وهو من اهل الاهلال لزمه ما اهل به ولم يلزمه غير ما اهل به كالمواهل به في اشهر الحج وعلى هذا مسائل

— منها — قال اذا قدم احرام الحج على اشهر الحج لزمه الحج ولا ينقلب عمرة وعند الامام الشافعي ينقلب عمرة * وعلى هذا قال اصحابنا اذا اهل بحجة تطوعا ولم يحج حجة الاسلام لزمه التطوع ولم يسقط عنه الفرض عندنا وعند الامام الشافعي ينقلب احرامه عن حجة الاسلام وقد روى البلخي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة نحو هذا * وعلى هذا قال فيمن حج عن غيره بامر له به ولا ينقلب احرامه الى نفسه وعندنا ينقلب احرامه الى نفسه * وعلى هذا قال لو اهل بمحبتين لزمناه جميعا وعند الامام الشافعي لا نلزمه الا واحدة

الاصل عندنا ان العبرة في ثبوت النسب بصحة الفرائض وكون الزوج من اهله لا بالتمكن من الوطى * وعند ابي عبد الله الشافعي العبرة في النسب بالتمكن من الوطى حقيقة وعلى هذا مسائل

— منها — ان من تزوج امرأة وغاب عنها ستين فجأت بولد ثبت النسب منه لان الفرائض له وهو من اهل ثبوت النسب وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يثبت النسب منه اذ لا يتمكن من حقيقة الوطى * — ومنها — ان الغائب اذا ارسل رسولا الى رجل وامره ان يزوجه امرأة في البلد التي فيها الوكيل ففعل فجاءت بولد ولم يلحقه الزوج ثبت النسب منه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يثبت النسب منه — ومنها — اذا تزوج امرأة وطلقها من ساعته ولم يكن دخل بها فجاءت بولد بعد ستة اشهر من يوم العقد يثبت النسب منه عندنا وعند الامام الشافعي لا يثبت نسبه منه — ومنها —

ان من وطىء جاريته التي ملكها ملك يمين فجاءت بولد لا يثبت نسبه منه عندنا وكذلك اذا اقر بالوطىء لا يثبت النسب منه ما لم يدعه ويقربه ولا يعتبر التمكن من الوطىء عندنا ولكن يعتبر الفراش وليس لما فراش صحيح عندنا وعنده يثبت النسب لانه اعتبر التمكن من الوطىء - ومنها - قول ابي حنيفة وحده في امرأة الغائب اذا تزوجت وولدت ولداً ثم رجع الغائب حياً فان نسب الولد ثابت منه وفي قول ابي يوسف ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها الثاني فالولد من الاول وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر فهو ولد الزوج الثاني وعند محمد بن الحسن ان جاءت به لاقل من سنتين فهو من الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين فهو الثاني

الاصل ان من طاف من طواف الزيارة واكثر الطواف في وقت الطواف اجزاء عندنا وعند الامام الشافعي لا يميزه * وعلى هذا قال اصحابنا اذا طاف للزيارة جنباً او محدثاً حل به عندنا بعذر او بغير عذر وعند ابي عبد الله الشافعي لا يميزه * وعلى هذا اذا طاف للزيارة منكوساً اجزاء عند علمائنا وعند الشافعي لا يميزه وعلى هذا اذا طاف بالبيت اربعة اشواط ثم رجع الى اهله اجزاء عن طواف الزيارة ويحل به من الاحرام لانه مجاء باكثر الطواف في وقته عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يميزه ولا يحل به * وعلى هذا اذا طاف بالبيت دون الحطيم سبعا ولم يطف بالحطيم يميز به ويحل به من احرامه وعليه دم عندنا وعند الامام الشافعي لا يميزه ولا يحل به

الاصل عند علمائنا ان كل عصابة لامرأة يلي امرئ نفسه بنفسه فهو ولي لها جاز له تزويجها ان كانت صغيرة وان كانت كبيرة فبرضاها كالاب والجد * وعلى هذا قال اصحابنا ان تزويج الاخ والم للصغير والصغيرة جاز عندنا وعند ابي عبد الله لا يجوز الا الاب والجد * وعلى هذا قال اصحابنا ان للاب ان يزوج ابنته الصغيرة الثيب بغير رضاها وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا الولي اذا كان فاسقاً جاز تزويجه لانه عصابة لما * وعلى هذا قال اصحابنا ان للابن ولاية التزويج على امه اذا كانت عجنونة عندنا وعند الامام الشافعي لا يجوز اذا لم يكن الابن من قبيلتها وان كان من قبيلتها فله ذلك * وعلى هذا قال ابو حنيفة ان للام ولاية تزويج ابنتها عند عدم العصابة لانها في حال فقد العصبات تستوفى حق العصبات وعند محمد لا تزوج ومن الناس من قال بان قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة في هذه المسئلة واستدل بمسئلة ذكرها في كتاب الولاء ان المرأة اذا عقدت على نفسها وعلى ولدها الصغيرة عقد الولاء

جاز عقدها علي نفسها وعلى ولدها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز عقدها على ولدها

١ (الاصل) عند اصحابنا ان من وصل الغذاء الى جوفه في حال لا يوصف بالنسيان لصومه كان عليه القضاء كما لو تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع* وعلى هذا قال اصحابنا اذا تمضمض فسبق الماء الى جوفه وهو ذا كر لصومه كان عليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه* وعلى هذا قال اصحابنا في النائم اذا صبت الماء في حلقه كان عليه القضاء وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه وهو قول زفر* وعلى هذا لو اكره على الاكل والشرب في رمضان كان عليه القضاء عند علاننا وعند أبي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه* وعلى هذا قال اصحابنا اذا افطر الصائم في اذنه فعليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده فحين داوى جايئة او آمة بدواء وطب كان عليه القضاء اذا غاص الى جوفه وعند صاحبيه وأبي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه

الاصل عندنا ان كل فعل استحق فعله على جهة بعينها فلي اي وجه حصل كان من الوجوه المستحق عليه كرد الوديعة والنصب* وعلى هذا ان من صام رمضان بنية النفل او بنية مبهمة اجزاء عن الفرض وعند الامام الشافعي لا يميز به* وعلى هذا قال اصحابنا ان من سجد في الصلاة المكتوبة سجدة يريد بها النفل كانت فرضاً عندنا وعند الامام أبي عبد الله الشافعي اذا نوى سجدة في صلب صلاة فرضية نقلاً فسدت صلاته* وعلى هذا قال اصحابنا في المرأة تهب الصداق لزوجها قبل القبض ثم يطلقها قبل الدخول بها فلا شيء عليها استحساناً عندنا ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق قياساً وهو احد قولي الشافعي* وعلى هذا قال اصحابنا ان من غصب طعاماً ثم اطعم المقصوب منه براء من الضمان عندنا وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا براء* وعلى هذا الاصل قال ابو حنيفة وحده سيف رجل تزوج امرأة على الف درهم فقبضت منه خمسمائة درهم ثم وهبت الخمسمائة الباقية من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع الزوج عليها بشيء وعند صاحبيه يرجع عليها بنصف ما قبضته ويحمل ما وهبته بمنزلة الخط وكأنه لم يكن بالعقد الاصل عند اصحابنا ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالآصع فهو من الخطة نصف صاع ككفارة الاذى وما جرى ذلك المجزئ* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل صدقة نصف صاع من يروى عند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي مد وكذلك في كفارة

الظهار بطم كل مسكين نصف صاع من الخنطة وعندهمد وكذلك في كفارة اليمين
عندنا نصف صاع وعندهمد - ومنها - قال اصحابنا ان الشيخ القاني الذي لا يقدر على الصوم
يفطر ويفدى عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخنطة وعند ابي عبد الله صاعاً من
بر وفي كفارة الظهار عندنا نصف صاع وعند الامام الشافعي منا واحد اوقيل مدا واحداً
الاصل عندنا ان كل من تعدى على غيره باخذ مال اذا هلك في يده يضمن

فليس عليه القطع الذي هو حق السرقة كالغصب وعلى هذا مسائل

- منها - اذا سرق اقل من عشرة دراهم لا قطع عندنا وعند الشافعي عليه القطع
لنا انها لو هلك في يده يضمن وعند الشافعي تقطع في ربع دينار * وعلى هذا قال اصحابنا
لو سرق طائراً او ثماراً او مما يتسارع اليه الفساد لا يقطع وعند الشافعي يقطع وكذلك
كل ما كان اصله مباحاً كالماء والحطب والحشيش لا يقطع فيه عندنا وعند ابي عبد
الله يقطع * وعلى هذا قال اصحابنا لو سرق من ذي رحم محرم منه انه يجب عليه الضمان
ولا قطع عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع * وعلى هذا قال اصحابنا
اذا سرق طعاماً يتسارع اليه الفساد ولا يبق حولا كاملاً لا قطع عليه عندنا وعند
الامام الشافعي عليه القطع * وعلى هذا قال اصحابنا ان السارق لا يؤتى على اطرافه الاربع
عندنا وعند الامام الشافعي يؤتى على اطرافه كلها * وعلى هذا قال اصحابنا ان من سرق فقطعت
بده ورد العين المسروقة ثم سرقها ثانياً لا يجب عليه القطع عندنا وعند الامام الشافعي
يقطع ثانياً على سرقة تلك العين التي سرقها * وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لا قطع على النباش وعن ابي يوسف والامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع

- الاصل - عندنا ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تنأبد ولم تنضم

فسخ النكاح من الاصل فهي تظليقة بائنة كقوله ابنتك وفارقتك ولهذا كان عند اصحابنا
فرقة اللعان طلاق باين وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسخ وعلى هذا قال ابو حنيفة
ومحمد ان ابا الزوج عن الاسلام تظليقة بائنة وعند ابي يوسف ليس بطلاق وكذلك
الخلع طلاق عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسخ

الاصل عند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي قدس الله

روحه ونور ضريحه ان المتافع بمنزلة الاعيان القايمه وعندنا بمنزلة الاعيان في حق جواز
العقد عليها لا غير * وعلى هذا قال علمائنا ان من غصب داراً فسكنها متين لا اجرة عليه
وعند الامام الشافعي تجب عليه قيمة المتافع وهي الاجرة كما لو غصب عينا من الاعيان

فاستكملها ضمن قيمتها وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة في المشاع جائزة لان المنافع عنده بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع شيئاً شائعاً من المعين جاز بيعه كذلك الاجارة لانها بيع المنافع وعندنا لا يجوز في المشاع من الاجنبي* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة لا تنفسح بالاعذار لان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع عيناً ليس له ان ينقض البيع بالعدر كذلك ههنا وعندنا الاجارة تنفسح بالاعذار وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة يموت احد المتعاقدين لا تنقضي وعندنا تنقضي* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجرة تجب بنفس العقد بمنزلة الاعيان المبيعة في وجوب ثمنها وعندنا تجب ساعة فساعة وبوماً فبوماً فيجب ان يتمكن من الانتفاع بمحلها فيعالم يتمكن من الانتفاع به لا تجب عليه الاجرة

الاصل عند اصحابنا ان الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه بدليل انه لو قال لم اتزوج الطلاق لا يصدق وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه* وعلى هذا قال اصحابنا في الكتابات كلها بواثن اذا نوى الطلاق لانهم عبارة عن الابانة فالحكم يتعلق بمعانيها وعند الامام الشافعي الكتابات كلها راجع وليس هذا كقوله انت واحدة واستبرئي رحمك واعتدي لان هذه الالفاظ ليست للابانة وانما يعبر بها عن احكام الطلاق واوصافه فهو اذا قال انت واحدة فقد وصفها بتطبيق واحدة وعلى هذا قال اصحابنا لو نوى الاثنين بالكتابات كانت واحدة لان قوله انت باين صفة وهي لا تحتل العدد فبطلت نيته وتعلق الحكم بمعنى اللفظ وهي الحرمة والبيونة وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت حرة ونوى بذلك الطلاق كان طلاقاً لان معنى التخيير اطلاق الملك وارساله والحكم في الكتابات يتعلق بالمعنى وعند الامام الشافعي لا يقع شيء وان نوى* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ونوى الثلاثة لا يقع الثلاثة بل يقع واحدة لان الحكم يتعلق بلفظ الصريح واللفظ لا يقتضي الثلاث وعند الامام الشافعي يقع الثلاث* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انا منك طالق لا يقع عليها شيء لان الحكم في الطلاق الصريح يتعلق باللفظ ولم يلفظ بايقاع الطلاق عليها بخلاف قوله انا منك باين لان الحكم يتعلق بمعناه مشتركاً

الاصل عند علمائنا ان من حرر رقبة ولم يك فيها شعبة من الحرية ولم يفت منها منفعة كاملة على غير عوض عن كفارة يمينه او ظهاره ولم يكن ادى شيئاً اجزاء وعند ابي عبد الله الشافعي لا يجزئه* وعلى هذا قال اصحابنا ان من اعتق مكاتباً عن كفارة يمينه او ظهاره اجراء عندنا وعنده لا يجزئه وعلى هذا قلنا اذا اعتق الرقبة الكافرة

تجزيه عن كفارة اليمين او الظهار وعند ابى عبد الله لا تجزيه * وعلى هذا قال اصحابنا
فمن اعتق رقبة مقطوعة يد ورجل من خلاف انها تجزيه * وعلى هذا قال اصحابنا اذا
اشترى اباه ونوى اعتاقه عن كفارة يمينه او ظهاره جاز عندنا لان شراء القريب
اعتناق بالجبر وعند زفر والشافعي لا يجزيه

الاصل عند علمائنا ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه وعند
الامام الشافعي ينفي حكم ما عداه وعلى هذا مسائل

— منها — ان المبتوتة لها النفقة والسكنى حاملاً كانت او حائلاً لقوله تعالى (فان
كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وعند الشافعي لا نفقة لها اذا كانت
حائلاً لان الله تعالى قد خص الحامل وهذا وصف لما فانتفى حكم غيرها — ومنها —
ان نكاح الامة الكتائية جائز عندنا وعنده لا يجوز لقوله تعالى من (فتياتكم المؤمنات)
خص الامة المؤمنة — ومنها — ان اخذ الجزية من عبدة الاوثان من غير اهل
الكتاب جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز اخذ الجزية منهم لقوله تعالى (قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا
الكتاب (خص اهل الكتاب — ومنها — ان ازالة الفجاسة بالماء الطاهرات سوى
الماء جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز لان الله تعالى خص الماء بكونه طهوراً بقوله
تعالى (وازلنا من السماء ماء طهوراً) وقال الله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
به) فوصف الماء بكونه طهوراً

الاصل عند علمائنا انه متى علم التساوي في الاصل ابتداء بين شيئين ثم ورد البيان
في احدهما كان ذلك البيان وارداً في الاخر قولاً بمساوفة النتيجة المقدمتين ومعرفة
المجهول بالمعلوم وعلى هذا قال اصحابنا انه متى اجتمع الكيل والجنس حرم التفاضل والنساء
واذا زالا جميعاً حل التفاضل وحل النساء وقد عرف التساوي بينهما في الاصل ثم ورد
البيان في ان الكيل بانفراده يحرم النساء فكان كذلك الجنس قولاً بنتيجة المقدمتين وعند
الشافعي الجنس لا يحرم النساء ولا يكون علة وعلى هذا مسائل

— منها قال اصحابنا ان الله تعالى حرم الجماع والاكل والشرب في الصوم حرمة
على السواء بقوله تعالى (ثم اتوا الصيام الى الليل) وابعادها اباحة واحدة لقوله تعالى
(فلا تأكلوا واشربوا) على السواء بقوله تعالى (وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا)
فقد عرف التساوي بين هذه الاشياء في الاصل ثم ورد البيان في ايجاب الكفارة على

الجماع العام فكان ذلك وارداً في الاكل والشرب عمداً أقولاً بنتيجة المتقدمين وعند الشافعي لا كفارة على الافطار بالاكل والشرب للصائم عمداً * وعلى هذا قال ابو حنيفة لا زكاة في الحملان والفصالان والعجائيل لانه قد عرف التساوي في الاصل بين المالك والمملوك في وجوب الزكاة وجعلها في الوجوب على السواء * ثم قد ورد البيان في ان قصور السن في المالك يمنع وجوب الزكاة فكان ذلك وارداً في ان قصور السن في المملوك يمنع وجوبها قولاً بنتيجة المتقدمين

الاصل عندنا انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها في القرآن بما طاهر من غير حدث يتخلل بينها اجزاء وان جف العضو الذي غسله اولاً وعند مالك لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا اذا توضأ وضواً متراخياً وترك بعض اجزائه حتى جف ثم غسل ذلك الباقي فانه يجوز عندنا وعنده لا يجوز * وعلى هذا قال اصحابنا ان من توضأ ولم ينو بوضوئه الصلوة او قرية او عبادة اجزائه الصلوة به وعند الامام ابي عبد الله لا تجزئه * وعلى هذا قال اصحابنا فبين غسل احدى رجله ثم ادخلها الخف ثم غسل رجله الثانية وادخلها الخف جاز له المسح على الخفين اذا احدث بعد ذلك لان هذه الاعضاء المأمور بفصلها قد غسبت فحصلت لها صفة الطهارة * وعلى هذا قال اصحابنا في المحدث اذا غسل قدميه ثم ادخلها الخف ثم غسل سائر الاعضاء فانه يمسح على الخف لانه قد حصل للاعضاء صفة الطهارة وصار لابساً للخف على الطهارة وعند الشافعي لا يجوز له المسح على الخفين * وعلى هذا قال اصحابنا ان من مسح على خفيه ثم نزعهما فلبس عليه اعادة الوضوء وانما يلزمه غسل رجله فحسب وفي بعض اقوال الشافعي رضي الله عنه عليه استئناف الوضوء * وعلى هذا قال اصحابنا ان من توضأ ولم يسم الله تعالى على وضوئه اجزاه ومن الناس من قال لا يميز به وقيل ان عند الامام الشافعي لا يميز به

الاصل عند علمائنا ان كل حق ثبت في الرقبة فانه يسرى الى الحادث فيها كالتدبير والاستيلاء ومعنى قولنا ثبتت في الرقبة اي من ثبت عليه الحق لا يقدر على اسقاطه عن رقبة الا برضاء من له حق في الرقبة وكل حق ثبت في غير الرقبة لا يسرى الى الحادث فيها وعلى هذا مسائل

— منها — ان ولد الرهن رهن وثمرته رهن مع الاصل وعند الشافعي لا يكون رهنًا مع الاصل * وعلى هذا قال اصحابنا في عبد جنى على العبد المرهون فدفع به في

الجنابة انه رهن مع العبد يفتكها الرهن بالدين لانه لما دفع في الجنابة صار هذا مكان الاول كانه تولد منه * وعلى هذا قال اصحابنا ان ولد المغصوبة امانة لان الحق ليس في عين الرقبة وانما له حق الضمان في القيمة بعد هلاك الامة فلم يسر الى الولد الاصل عندنا ان جواز البيع يتبع الضمان فكل ما كان مضموناً بالاتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالاتلاف لا يجوز بيعه وعند الامام الشافعي جواز البيع يتبع الطهارة فما كان طاهراً جاز بيعه وما لم يكن طاهراً لم يجر بيعه وعلى هذا مسائل

— منها — ان بيع السرقة جاز عندنا وعند الشافعي لا يجوز لانه نجس * وعلى هذا قال اصحابنا بيع كلب الصيد جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الشافعي غير مضمون لانه نجس * وعلى هذا بيع الدهن الذي وقعت فيه الفارة وماتت جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمون لانه نجس * وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع الخمر والخنزير فيما بين اهل الذمة جائز لانها مضمونة فيما بينهم فكانتا مضمونين بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمونين لنجاسة عينيهما * وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع لبن بنت آدم لا يجوز لانه غير مضمون بالاتلاف فلم يكن مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي يجوز بيعه لانه طاهر * وعلى هذا قال ابو حنيفة ان بيع الاشربة كلها جائز سوى الخمر لان هذه الاشربة كلها مضمونة بالاتلاف فصارت مضمونة بالعقد وعند صاحبيه والشافعي لا يجوز لانها غير مضمونة بالاتلاف * وعلى هذا بيع البربط والشرطي جائز عند ابي حنيفة لانها مضمونة بالاتلاف فكانت مضمونة بالعقد وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي غير جائز

الاصل عند علاننا انه متى تعلق بالاصل حكيان متفق عليهما ثم عدم احدهما لا يعدم الاخر في نوع من فروعه وجاز ان يتعلق به احد الحكمين مع عدم صاحبه عندنا وعند الشافعي لا يجوز ان يتعلق به الحكم الاخر مع عدم احدهما فيجعل احد الحكمين كالشاهد للآخر وعلى هذا مسائل

— منها — ان حرمة المصاهرة تقع بالوطء في النكاح لانه يوجب حرمة موقته فجاز ان يوجب حرمة مؤبدة وبالزنا ايضاً تقع حرمة المصاهرة عندنا وان عدت فيه الحرمة المؤبدة جاز ان يتعلق به الحرمة المؤبدة وعند الامام الشافعي لا عدت احدي الحرمتين عدت الاخرى ومنها — ان الاب اذا تزوج الصغير او الصغيرة جاز لان له الولاية في مالها وانفسها وكذلك الاخ له ولاية التزويج وكذلك العم وان لم يكن لها ولاية في مالها فلها ولاية في انفسها

وعند الشافعي لما عدت الولاية في المال عدت الولاية في النفس — ومنها — ان انتقاض الطهارة متعلق بخروج الریح من المخرج المتادوب الخارج من المخرج المعتاد سواء كان الخارج معتاداً اولاً وبكل خارج نجس من بدن الانسان من اي موضع كان عندنا وعند الشافعي لما عدم انتقاضه بخروج الریح من غير المخرج المعتاد عدم انتقاضه بخروج انجس منه من غير الموضع المعتاد — ومنها — ان علة الربا هي الكيل مع الجنس عندنا وعند الطعم مع الجنس وهي مع اختلافنا في صفتها توجب تحريم ربا الفضل وتحريم النساء اذا وجد الوصفان جميعاً معاً فاذا عدم الكيل عندنا والطعم عنده ووجد الجنس حرم التفاضل دون النساء عندنا لان الجنس بانفراده وان عدم فيه تحريم ربا الفضل جاز ان يتعلق به تحريم النساء وعند الامام الشافعي لما عدم احدهما لم يتعلق به تحريم النساء — ومنها — ان قرابة الاب توجب الاستحقاق وتوجب اسقاط قرابة الام بالاتفاق ويانه ان الاخت للاب والام مع الاخت للام لا تستحق الا النصف ولا تستحق بقرابة الام شيئاً لان قرابة الاب اسقطتها كافي مسألة المشتركة اذا تركت المرأة زوجاً واماً واخاً لاب وام واخوين لام للزوج النصف وللأم الدس وللأخوين للام الثلث ولا يشرك بين بني الاعيان وبين بني الاخيار في الثلث لان قرابة الاب قد اسقطت قرابة الام عندنا فلم يتعلق بها الاستحقاق فلما اسقطتها صار بنو الاعيان كبني الملات ولا يشرك بين بني الاخيار وبين بني الملات عندنا وعند الشافعي يشركهما لان قرابة الاب لم يتعلق بها الاستحقاق في هذه المواضع فلذلك لم يتعلق بها اسقاط قرابة الام فلما لم تسقط قرابة الام وقعت الشركة بينهم وصاروا جميعاً كبني الاخيار — ومنها — ان الماء يرفع الحدث ويزيل الخبث وغيره من المائعات يزيل الخبث عندنا من الثوب وان كان لا يزيل الحدث وعند الشافعي لما كان لا يزيل الحدث لا يزيل الخبث من الثوب — ومنها — ان وقوع الطلاق في المنكوحة يقع بالارسال والتعليق جميعاً ثم في غيرها يقع بالتعليق عندنا وان كان لا يقع بالارسال وعند الشافعي لما لم يملك الارسال في غير المنكوحة لم يملك التعليق فان قيل هذا غير مستمر على مذهبكم فيما اذا ملك اباه وهو مكاتب صار مكاتباً مثله وان كان حراً صار حراً مثله والمكاتب لو ملك اخاه لم يكاتب عليه عند ابي حنيفة ويصير حراً اذا ملك الحر اخاه فقد تعلق الحكمان باصل متفق عليه ثم لما عدم احدهما في المكاتب عدم الآخر عند ابي حنيفة رحمة الله عليه (١)

(١) لم يقع في النسخ التي بايدتنا جواب هذا السؤال ويمكن الجواب عنه بان

❖ القول في ذكر اصل بني عليه مسائل ❖

الاصل عند ابي حنيفة ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه فاذا ثبتت خصائصه ثبت حكمه ومضى لم تثبت خصائصه لم يثبت حكمه وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا قال لامتي احديكما حرة ثم وطئ احدهما لم يكن وطؤه بياناً عند ابي حنيفة لانه لم يتصرف فيما هو من خصائص ملك اليمين لان وطئها مباح بنوعي المالك يعني ملك النكاح وملك اليمين بخلاف ما اذا قال لامراتيه احدا كما طالق ثم وطئ احدهما حيث يكون بياناً لان وطئ الحرة من خصائص ملك النكاح فقد تصرف فيها ومن خصائص ملك النكاح ثبت حكم البيان وعند صاحبيه يكون بياناً فيهما * وعلى هذا قال اصحابنا ان المحرم اذا دل على صيد فادت دلالاته الى الانلاف يجب عليه الجزاء لانه تصرف فيما هو من خصائص محظورات الاحرام فثبت فيه حكم القتل وليس هذا كالدلالة على قتل المسلم لان ذلك ليس من خصائص الاحرام لانه محظور في غير الاحرام وفي الاحرام وعند الامام الشافعي لا جزاء على الدال وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المصلي اذا قرأ من المصحف لا تجوز صلاته لان كراهية النظر في المصحف من خصائص هذه العبادة فلما اتى بما هو من خصائص محظورات هذه العبادة فسدت صلاته وعند ابي يوسف ومحمد لا تفسد * وتلي هذا قال ابو حنيفة ان الرجل اذا توجه الى الجمعة قبل فراغ الامام وقد كان صلى الظهر في بيته صار رافضاً للظهر لانه باشر ما هو من خصائص الجمعة وهو السعي وهذا بخلاف ما اذا توجها الى الجمعة من خصائص الجمعة وعند صاحبيه لا يصير رافضاً للظهر * وعلى هذا قال اصحابنا ان الجنب اذا طاف جاز ذلك لان كراهة الطواف

المكاتب له كسب وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لو اشترى امراته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه وان وجد كنزاً الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد دون غيرها كالتقادر على الكسب يخاطب بتفقه الوالد والولد لا بتفقه اخيه الا اذا كان مومراً ولان قرابة الاخ تشبه قرابة بني الاعمام في حق بعض الاحكام وقرابة الولاد في حق بعض آخر فالحقت بالولاد في العتق وبني الاعمام في الكتابة عملاً بالشبهين وحاصلها يرجع الى ان لكل من الكتابة والعتق اصلاً مستقلاً فلم يتعلق الحكمان باصل واحد متفق عليه حتى يقال لما عدم احدهما عدم الآخر لعدم الاول وانما عدم كل منهما لعدم علته لخاصة به

جنباً ليس من خصائص الطواف والدخول في المسجد جنباً لا يجوز ولو أغير الطواف إلا أنه
يكره كونه جنباً في هذه الأحوال وعند الامام الشافعي لا يجوز * وعلى هذا قال علماؤنا
رحمهم الله تعالى إذا قال الرجل لامته أنت عليّ حرام ونوي به العتق لا تعتق لأن التجرم
ينافي الإباحة وليست من خصائص ملك اليمين لأنها توجد في غيره بخلاف ما إذا قال
لامرأته أنت عليّ حرام ونوي به الطلاق حيث يقع لان الطلاق في الحرمة من خصائص
النكاح بدليل أن كل عقد لا يفيد الإباحة لا ينعقد كالعقد على المحارم فإذا ارتفعت
الإباحة ارتفع عقد النكاح وفي ملك اليمين لما لم تكن الإباحة من خصائص ملك
اليمين فبارتفاعها وانتفاءها لا ينتفي ملك اليمين أصلاً وعند أبي عبد الله الشافعي تعتق
الامة * وعلى هذا قال علماؤنا ان المرأة إذا حازت الرجل في الصلاة المشتركة ان صلاة الرجل
تفسد لان تأخير المرأة فرض يختص بالصلاة فإذا ترك فرضاً من فرائضها فسدت بخلاف
ما إذا نظر الى عورة انسان او نظر الى عورته انسان فان النظر محظور محرّم في هذه المسائل
ولا تفسد به الصلاة عندنا لان هذه الحرمة ليست من خصائص احكام الصلاة بدليل
انه حرام في غير الصلاة فلم يصرف ناركاً فرضاً من فرائض الصلاة بالنظر وعند الامام
الشافعي لا تفسد صلاته بالمحازاة وعلى هذا قال ابو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته إذا
ولدت ولداً فأنت طالق فشهدت القابلة على الولادة والزواج منكر لم يقع الطلاق بخلاف ما
لو قال لامته فمضى شهدت القابلة بالولادة فانه يثبت النسب ونصير ام ولد له بشهادة
القابلة لان امومة الولد من خصائص ثبوت النسب فلما ثبت النسب ثبت ما هو من
خصائصه والطلاق ليس هو من خصائص ثبوت النسب وعند صاحبيه يقع الطلاق * وعلى
هذا قال ابو حنيفة فبين رهن حلياً بعشرة ووزنه عشرة دراهم وفهمته اثني عشر فأنكر
ضمن المرتهن اثني عشر درهماً لان ضمان الصياغة من خصائص ضمان الاصل
بدليل انه لا يتفرد ضمان الصياغة عن ضمان الاصل * وعلى هذا قال اصحابنا
ان من تزوج امرأة واخبرته امرأة ثقة ان بينها رضاعاً لم تحرم عليه وله التمتع لان
إباحة التمتع به من خصائص هذا الملك فلما لم ينتقض هذا لم ينتقض ما هو من خصائصه ولم
تثبت الحرمة وليس هذا كمن اشترى لحماً فاخبره ثقة انه ذبيحة مجوسي لم يحل اكله لان إباحة
الاكل ليس من خصائص الملك لانه يتفرد إباحة الاكل عن الملك الا ترى انه اذا
أباح انسان له اكل لحمة حل له الاكل ولو أباح له الاستمتاع بجاريته لم يحل له تثبيت ان
الوطي من خصائص الملك والاكل ليس من خصائص الملك وعند الامام الشافعي لا يسه

ان يقربها * وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان الباغي اذا قتل مورثه وزعم انه قتله بالتأويل وهو في الحال على تأويله لم يجرم ميراثه لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من خصائص احكام القتل بدليل انه لم يجب بهذا القتل لاقصاص ولا كفارة ولا دية فصار كموته حتف انفه وعد ابي يوسف والامام ابي عبد الله الشافعي لا يرث * وعلى هذا قال علماؤنا في الصبي اذا قتل مورثه عمداً انه لا يجرم الميراث لانه لم يتعلق بقتله شيء من خصائص احكام القتل فلا يتعلق به حرمان الارث وعند الامام الشافعي لا يرث * وعلى هذا قال علماؤنا ان الصبي اذا قتل قتيلاً عمداً تجب الدية على العاقلة لانه لم يتعلق بقتله شيء من خصائص العمد فصار كقتله خطأ وليس هذا كالا ب اذا قتل ابنه لانه تعالى وجوب الدية لقتله بما له فقد تعالى شيء من خصائص العمد بدليل انه لو وجد من الاجنبي لوجب القصاص وعند الامام الشافعي تجب الدية من ماله ولا تجب على عاقلة * وعلى هذا قال اصحابنا ان المختلعة يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة لان العدة من خصائص احكام النكاح فجعل بقاؤها بمنزلة بقاء اصله وعند الامام الشافعي لا يلحقها صريح الطلاق * وعلى هذا قال علماؤنا في الحرة اذا قتلت نفسها لا يسقط مهرها لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من خصائص احكام القتل بدليل انه لا قود ولا دية ولا كفارة فصار كموته حتف انفه ووجب الاثم لبس من خصائص احكام القتل فان قيل اذا قتل امته يسقط المهر عند ابي حنيفة ولم يتعلق بها شيء من احكام القتل قيل له قد تعالى حكم من احكام القتل عندنا وهو الكفارة * وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب دراهم غيره فضربها اثناء انه لا ينقطع حق المصوب منه لان بهذه الصفة لم يتغير حكمها عن احكام النضة فصارت كأنها باقية على حالها * وعلى هذا قال ابو حنيفة لو اوجع صبي دون البلوغ في رمضان لا كفارة عليه لان هذا الفعل لم يتعلق به حكم من احكام الوطى * لانه لا يجب به مهر ولا حد وكذلك اذا وطئ امرأة في دبرها في النكاح الفاسد وكذلك قال ابو حنيفة اذا زالت البكارة بالزنا تزوج كما تزوج الابكار لانه لم يتعلق بهذا الوطى * حكم من احكام الملك فاشبه الوثبة فاذا لم يتعلق به حكم من احكام الملك لم يتعلق به حكم من احكام زوال البكارة وعند صاحبيه تزوج كما تزوج الثيب وبه اخذ الشافعي * وعلى هذا قال اصحابنا اذا قلد البدنة وساقها وتوجه معها يصير محرماً لان التقايد من خصائص احكام الهدى فكان ذلك دليلاً على التلية وليس كالتجليل لانه لبس من خصائص احكام الهدى وعند الشافعي لا يصير محرماً وهذا على قول من يقول ان التلبية

ركن ويجعلها بمنزلة التكبير لان التكبير للافتتاح من الصلاة عند الشافعي
 الاصل ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق المنفرد لا يجوز
 بناء احدهما على الاخرى في حق امامه كالجمعة لما لم يجز بناؤها على الظهر في حق المنفرد
 لم يجز بناؤها على الاخرى في حق امامه وكل صلاتين يجوز بناء احدهما على الاخرى
 في حق المنفرد يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق الامامة كصلاة الحضر مع
 صلاة السفر لما جاز بناء صلاة الحضر على صلاة السفر في الوقت على حالة الانفراد جاز
 بناؤها على صلاة السفر في الوقت في حالة الاقتداء وعلى هذا مسائل

— ومنها — ان اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز عندنا لان بناء الفرض على تحريمة
 النفل لم يجز في حالة الانفراد فكذلك لم يجز بناء الفرض على تحريمة النفل في حالة الاقتداء
 وعند الشافعي يجوز اقتداء المنفرد بالمتنفل — ومنها — عند ابي حنيفة وابي يوسف اقتداء
 القائم الراكع الساجد بالقاعد جائز لانه يجوز بناء صلاة القائم على القاعد في حق نفسه
 فيجوز في حق امامه وعند محمد لا يجوز * وعلى هذا ان اقتداء القائم بالمومى لا يجوز عندنا
 لانه لا يجوز بناء احدى الصلاتين على الاخرى في حالة الانفراد فكذلك لا يجوز بناء
 احدهما على الاخرى في حالة الاقتداء وعند زفر والشافعي يجوز بناء احدهما على الاخرى
 في حالة الاقتداء — ومنها — انه لا يجوز اقتداء الطاهرات بالمستحاضة عندنا وعند جهور
 لان عندنا لا يجوز بناء صلاة الطاهرة على صلاة المستحاضة في حق نفسها فلا يجوز في حق
 امامتها — ومنها — اذا صار المريض الى حد الايماء ثم برئ وهو في الصلاة بيني في رواية
 الاصل وهي احدي الروايتين عن ابي حنيفة وقال محمد لا بيني وهو احدي الروايتين — ومنها —
 انه لا يجوز للمسافر ان يقتدي بالمقيم بعد خروج الوقت عندنا لانه لا يجوز بناء صلاة المسافر
 على صلاة المقيم بعد خروج الوقت في حق نفسه وكذلك لا يجوز ان بيني في حق الاقتداء
 — ومنها — ان اقتداء الطاهر بالمحدث لا يجوز عندنا لان كل محدث تابع لا يجوز
 بناؤه على صلاة متبوعه في حق نفسه فكذلك لم يجز في حق امامه وعند الامام الشافعي
 يجوز — ومنها — ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز لانه لا يجوز بناء صلاة البالغ على
 صلاة غير البالغ في حق نفسه فكذلك في حق امامه لم يجز وعند الشافعي يجوز فان قيل
 اقتداء الحرة بالامة حاضرة الرأس يجوز ام لا قيل له لا يعرف في هذه المسئلة رواية
 عن ابي حنيفة ولكن على قياس هذا الاصل وجب ان لا يجوز
 الاصل في باب التيمم ان يكون حكمه مأخوذاً من المسح على الخفين وعلى هذا مسائل

— منها — انه يجوز التيمم قبل وقت الصلاة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه المسح على الخفين وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان الجمع بين صلاتين بتيمم واحد يجوز عندنا قياساً على ما تقدم عندنا وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان التيمم اذا وجد ماء في خلال صلاته تنفس صلاته عندنا كما لو انقضت مدة المسح في خلال الصلاة وعند الامام الشافعي لا تنفس صلاته — ومنها — ان امامة التيمم بالتوضؤ جائزة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه امامة الماسح للغسل وعند محمد لا يجوز — ومنها — اذا فرغ التيمم من الصلاة ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا يلزمه الاعداد عندنا قياساً على المسح وعند الامام مالك بن انس يلزمه الاعداد — ومنها — انه يجوز التيمم بيجر لا غبار عليه الا في رواية ابي يوسف انه لا يجوز لنا انه مسح اقيم مقام الغسل فانقضى ممسوحاً به ودليله المسح على الخفين وعند الامام الشافعي لا يجوز — ومنها — ان المجتهد فيه مفيد حكم نفسه ولا يفيد حكمه في غيره بيان ذلك ان الرجل اذا باع عبداً ومديره صفقة واحدة جاز البيع عندنا في العبد ولا يجوز في المدير ثم فساد البيع في المدير لا يوجب فساد العقد في العبد لان فساد البيع في المدير مسألة مجتهد فيها فاناد حكم نفسه ولم يظهر حكمه في غيره وعند زفر لا يجوز البيع في العبد ايضاً * وكذلك قال اصحابنا في رجل صلى الظهر وهو ذاكر للفجر ثم قضى الفجر ولم يعد الظهر وصلى العصر بعد ذلك جاز عصره لان فساد الظهر مختلف فيه ومجتهد فاناد حكم نفسه ولم يظهر حكمه في غيره وعند زفر لا يجوز عصره * وكذلك قال اصحابنا الثلاثة ان المرتدة لا تقتل لانها لم تزل عصمة دماً فلا تقتل كالرهبان والشيوخ الهرمين لان ذلك مجتهد فيه ولا يظهر حكمه في غيره وعند زفر تقتل المرتدة وكذلك قال الامام الشافعي يقتلها * وكذلك قال اصحابنا ان الزيادة في المعقود عليه تمنع الرد ولا ينقض بالبيع الفاسد لان حصول الملك بالبيع الفاسد مجتهد فيه فلا يظهر حكمه في غيره * وكذلك قال اصحابنا ان من صلى الظهر خمساً وترك القعدة في الرابعة اضاف الخامسة الى السادسة ان الظهر قد فسد لانه خرج منها وقد ترك فرضاً من فرائضها وهي القعدة الاخيرة ولا يجوز ان يقال انه لو خرج منها لما جاز ان يسجد سجدة في السهو لان خروجه من الفرض مجتهد فيه فاناد حكم نفسه فلا يظهر حكمه في غيره وسجدنا السهو من حكم التريفة

الاصل ان صورة المبيع اذا وجدت منعت وجود ما يتدرى بالشبهات وان لم يبيع وعليه مسائل

— منها — ان من ابصر هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته فافطر عامداً لا كفارة عليه عندنا لان صورة المبيع قد وجدت وان لم يبيع وهو قضاء القاضي وعند الامام الشافعي تلزمه الكفارة — ومنها — اذا اصبح صائماً في اهله ثم سافر فافطر متممداً لا كفارة عليه عندنا للمعنى الذي ذكرناه — ومنها — اذا استاجر امرأة ليزني بها لا للخدمة فزني بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وهو العقد وان لم يبيع وعند محمد وابي يوسف والامام الشافعي يجب الحد — ومنها — اذا تزوج ذات رحم محرم منه فوطئها وهو يعلم او لا يعلم لاحد عليه لان صورة المبيع قد وجدت وهو النكاح وان لم يبيع وهو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي يجب الحد اذا علم — ومنها — اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد الطلاق وانقضاء العدة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله عليه الحد — ومنها — اذا تزوج امرأة قد حرمت عليه بالمصاهرة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع وقد وجدت وعند صاحبيه عليه الحد

الاصل ان اليمين اذا عقدت على صفة كان صحتها لصفة محلها وكانت صفة المحل مشروطة من طريق الدلالة ثم بطل ما حكم المشروط من طريق الافصاح وعلى هذا مسائل — منها — قال ابو حنيفة فيمن قال لامته اذا ولدت ولداً فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم ولدت ولداً حياً انه يعتق الثاني لانه وصف المولود بالحرية وهذه الصفة محلها الحياة فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة فاعطى لها حكم المشروط من طريق الافصاح وعند ابي يوسف لا يعتق الثاني وقول محمد كذلك* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد في رجل قال ان لم اقتل فلاناً فعبدي حر وفلان المحلوف عليه ميت وهو لم يعلم بموته لا يعتق العبد ولا كفارة عليه لان القتل من صفات الاحياء فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف يحنث* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد لو حلف وقال والله لا شرب من الماء الذي في هذا الكوز فاذا لا ماء فيه اي في الكوز وهو لا يعلم لا كفارة عليه عندها وعند ابي يوسف عليه الكفارة* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد اذا حلف لا شرب من الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانصب الماء قبل مضي اليوم انه لا يجب عليه الكفارة لانه وصف الماء بالشرب والشرب انما يكون

مع البقاء فصار بقاء الماء مشروطاً في يمينه من طريق الدلالة ثم اعطى له حكم المشروط من طريق الاصح وعند ابي يوسف عليه الكفارة* وعلى هذا لو حلف انه لا يكلم فلاناً حتي يأذن له فلان فمات فلان قبل الاذن لم يحنث في يمينه عند ابي حنيفة ومحمد لان الاذن من صفات الاحياء فصارت حياته مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف ومحمد يحنث في هذه المسائل كلها

الاصل ان العارض اذا ارتفع مع بقاء حكم الاصل جعل كان لم يكن وعلى هذا مسائل — منها — قال اصحابنا ان مال الزكاة اذا كمل نصابه في طرفي الحول ثم نقص النصاب خلال الحول انه لا يمنع وجوب الزكاة وعند الامام الشافعي يمنع وجوب الزكاة* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف في رجل قطع يد رجل مسلم عمداً او خطأ ثم اراد العياذ بالله تعالى المقطوعة يده ثم اسلم ثم سري ذلك القطع الى النفس فمات انه يجب عليه دية كاملة وعند محمد عليه ارش اليد ولا تجب عليه دية كاملة

الاصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها ان الدلالة هي النفقة في الاقل واضطربت في الزيادة فانه يؤخذ بالاقل فيما وقع الشك في اثباته وبالاكثر فيما وقع الشك والاشتباه في استقاطه وعلى هذا مسائل

— منها — ان حريم بئر الناضح اربعون ذراعاً عند ابي حنيفة لان الاخبار قد انفقت على الاربعين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير لان الاشتباه وقع في اثباته وعندها في حريم بئر الناضح ستون ذراعاً — ومنها — ان عند ابي حنيفة للنفارس سهمان وللراجل سهم من الغنمية لان الاخبار قد انفقت على السهمين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير وعندها للنفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم — ومنها — ان تكبيرات الاعياد عند ابي حنيفة سبع تكبيرات اخذ بقول عبد الله بن مسعود لان الروايات قد انفقت في الاقل الذي اخذ به عن عبد الله بن مسعود واضطربت في الزيادة فاعتمد ابو حنيفة على الاقل لان المقادير لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها فالظاهر انهم قالوا ذلك مراعاً من الرسول عليه الصلاة والسلام وقال ابو يوسف ومحمد والامام الشافعي بخلافه فاخذوا بقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهم في كثير من المقادير — ومنها — ان التكبيرات في ايام التشريق عند ابي حنيفة افتتاحها من صلاة الفجر من يوم عرفة وتختتم في صلاة العصر من يوم النحر وعندها وعند الامام الشافعي تختتم في صلاة العصر من آخر ايام التشريق — ومنها —

عد اصحابنا ان صدقة الفطر نصف صاع من بر لان في القول بالاقل احتياطاً وفي الاكثر شك وعند الامام الشافعي صاع من الحنطة ولم ياخذ بالمد لان الادلة قد اختلفت في هذه الحادثة ووقع الاشتباه في اخراج اقل المقادير فلا يسقط ذلك بالاشتباه واحذ الشافعي بالاكثر* وعلى هذا قال اصحابنا باكثر المقادير في كفارة اليمين وهو مدان اكل مسكين مد* ولم ياخذوا بالقليل وهو المد لان الدلالة قد اتفقت في هذه الحادثة وقد وقع الاشتباه في سقوط الكفارة عن ذمته باخراج اقل المقادير فقلنا باكثرها احتياطاً في ابراء الذمة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان اليمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبارة للحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف لان الحقيقة مرجحة على المجاز من وجهين احدهما كونها حقيقة والثاني كونها مستعملة وابو يوسف ومحمد يعتبران المجاز المتعارف كما يعتبران الحقيقة المستعملة* وعلى هذا قال اصحابنا اذا حلف الرجل لا باكل من هذه الحنطة فاكل من خبزها لا يحنث لان ليمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً لان الحنطة قد تؤكل فضا وقد تؤكل مشوية وعندهما يحنث* وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا حلف ان لا يشرب من الدجلة فشرب اغترافاً بيده او بكوز لا يحنث لان ليمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً فاعتبر الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعندهما يحنث فاعتبر المجاز المتعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة* وعلى هذا لو حلف ان لا يأتدم بآدم فاكل مع الخبز لحماً او جبناً او جوزاً لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الادام مشتق من المoadمة وهو الموافقة والموافقة بين الخبز واللحم المصطبغ به وما لا يصطبغ به فليس بمoadمة وانما هو مجاورة فالمصطبغ به الخبز هو المoadمة حقيقة فكان ليمينه حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فاعتبر ابو حنيفة وابو يوسف الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعند محمد يحنث لانه اعتبر المجاز المتعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة

الاصل ان الحادثة معها اخذت شبيهاً من الاصلين وهي منقسمة على وجهين فانها ترد الى كل واحد من القسمين توفيراً على الشبهين حفظاً ولا يرد القسمان جميعاً الى اصل واحد لان في ذلك اعتبار احد الاصلين وترك الاصل الآخر واعتبار الاصلين اولى وهذا بخلاف الحادثة اذا كانت ذات وجهة واحدة وتجاهها اعلان ردت الحادثة الى احدهما لان ردها الى الاصلين ممتنع يؤدي الى التنازع فاذا كانت الحادثة منقسمة الى القسمين فرد كل واحد من القسمين الى الاصل لم يوجب التناقض

*وعلى هذا قال اصحابنا ان الهبة بشرط العوض لما اخذت شيها من الهبات وشيها من البياعات جعلنا حكمها حكم الهبات في الابتداء حتى انها لا تصح من غير قبض ولا يجبر على التسليم والشروع بطلبها وحكمها في الانتهاء حكم البياعات حتى انها تجب فيها الشفعة وترد بالعيب وعند زفر حكمها حكم البياعات من الابتداء — ومنها — ان الاقالة بعد القبض لما اخذت شيها من البيع وشيها من الفسخ قال ابو حنيفة رحمه الله هي فسخ في حق المتعاقدين وبيع جديد في حق غيرها توفيراً على الشبهين حفظها وعند زفر هي فسخ في حق المتعاقدين وفي حق غيرها وقال ابو يوسف ان كان بعد القبض فهو بيع جديد وان كان قبل القبض فهو فسخ وفي رواية اخرى عنه قال الاقالة قبل القبض باطله وقال محمد ان كان لا يمكن حملها على الفسخ فحمل على البيع *وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد في المم والاخ اذا زوج الصغيرة او الصغير ثم ادركا كان لهما الخيار لان المم اخذ شيها من الاب وشيها من الاجنبي لانه لا ولاية له في مالهما

— الاصل — عند ابى يوسف ان ميراث ذوى الارحام مأخوذ من حكم العصبية في جميع الاحكام وعند محمد يعتبر بالعصبية في بعض الاحكام ويعتبر في بعضها بالعمة والخالة وعند اهل التنزيل ميراث ذوى الارحام مأخوذ من ميراث العمة والخالة في جميع الاحكام وعلى هذا مسائل

— منها — لو ترك بنت بنت وبنت اخ فبنت البنت اولى عندنا لانا نعتبرهن بالعصبية والارث بالصوبة اذا علق بجهة فتعتبر تلك الجهة ولا يسقط الا ترى ان ابن الابن اولى من ابن الاخ وعند اهل التنزيل بنت الاخ اولى لان عندهم ميراث ذوى الارحام معتبر بالعمة والخالة ثم بعد ذلك في احدهما ينقل الميراث الى الاقرب منهما ومساواتهما في الدرجة توجب الشركة في الميراث الا ترى انه لو ترك بنت بنت وعم وبنت خال فبنت الخال اولى بالاتفاق ويسقط بعد درجة بنت العم ميراثها وينقل الى بنت الخال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ — ومنها — اذا ترك بنت بنت وابن بنت ابن وابن بنت اخ فبنت بنت بنت البنت اولى عندنا لانا نعتبر بالعصبية والابن اولى من ابن الاخ وعند اهل التنزيل ابنة الاخ اولى لان عندهم ارث ذوى الارحام معتبر بالخالة والعمة ثم بعد الدرجة في احدها ينقل الميراث الى الاقرب منها ومساواتهما في الدرجة توجب الشركة في الميراث الا ترى انه اذا ترك بنت بنت وعم وابنة خال ان ابنة الخال اولى بالاتفاق فيسقط بعد درجة بنت العم ميراثها وينقل الى ابنة الخال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ *وعلى هذا اذا

ترك بنت بنت وابن بنت وابن بنت أخرى عندنا الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .
وعند أهل التنزيل بينهم على ستة ثلاثة لبنت البنت وثلاثة بين ابن البنت وابن البنت
الأخرى وحاصل الاختلاف يرجع إلى شيء عندنا أن كل ولد يقوم مقام بنت الصلب
في استحقاق الميراث وعندهم يقوم أولاد البنت مقام بنت واحدة وجه قولنا أن ميراث
ذوي الأرحام معتبر بالعصوبة وفي باب العصوبة إذا ترك خمساً فالسالم بينهم
أخماساً بالاتفاق

الأصل عند أصحابنا أن خبر الأحاد متى ورد مخالفاً لنفس الأصول مثل ما روى
عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه أوجب الوضوء من مس الذكر لم يقبل أصحابنا
هذا الخبر لأنه ورد مخالفاً للأصول لأنه ليس في الأصول انتفاض الطهارة بمس بعض
أعضائه — ومنها — أن خبر الواحد الوارد في الصاع من التمر في مسألة الشاة المصراة
لم يقبله أصحابنا لأنه ورد مخالفاً لنفس الأصول لأنه ليس في الأصول عقد بنفس
فياخذ أحد المتعاقدين رأس المال وأضعافه وهذا يؤدي إلى ذلك لأنه إذا اشترى
شاة بنصف صاع من تمر فوجد هامصراة فلوردها مع صاع من تمر بقيمة الصاع أضعاف
قيمة الشاة وهو رأس ماله وليس له نظير في الشرع* وأما بيان ما ورد مخالفاً لقياس الأصول
من ذلك الخبر الواحد الوارد في الوضوء بنبذ التمر حيث قبله أصحابنا لأنه ورد مخالفاً
للقياس الأصولي لأنه ليس في الأصول نفي جواز الوضوء بنبذ التمر وإنما في الأصول
نفي جواز الوضوء بسائر الانبذة والامام الشافعي قال في نبذ التمر على سائر الانبذة وقد
بينها أن اسمها المائعات صاحب الشرع عليه السلام بخلاف سائر الانبذة وفي ذلك الخبر
الواحد الوارد في جواز البناء على ما مضى من صلته من الحدث السابق قبله أصحابنا لأنه
ورد مخالفاً لقياس الأصول

الأصل عند محمد رحمه الله أن الشيء إذا ثبت مقداراً في الشرع فإنه لا يجوز
تغييره إلى تقدير آخر وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز* وعلى هذا قال محمد رحمه الله
في خراج الأرض إذا أراد الإمام أن يزيد فيها قيراطاً لم يجز له ذلك وعند أبي
يوسف يجوز* وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى في الجزية إذا أراد الإمام أن يزيد
فيها لم يجز له ذلك وعند أبي يوسف يجوز* وعلى هذا إذا اعتاد أهل بلدة بيع المكمل
موازنة وبيع الموزون مكايلة فإنه لا يعتبر التقدير بعاداتهم في الأشياء الستة المنصوص
عليها في الخبر وعند أبي يوسف يعتبر عليهم عاداتهم* ولهذا قال محمد إذا اشترى الكافر

من المسلم ارضا عشرية فانه لا يؤخذ منه الا عشر واحد وعند ابي يوسف يؤخذ منه
عشران و يغير ذلك المقدار والله تعالى اعلم بالصواب

كل كتاب تأسيس النظر بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله
وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم



— ❁ يليه رسالة ❁ —

في الاصول التي عليها مدار فروع الحنفية للامام القدوة الاجل ابي
الحسن الكرخي وذكر امثلتها ونظائرها الامام نجم الدين ابو حفص عمر بن
احمد النسفي رحمهما الله تعالى ونفعنا بهما امين

❖ ترجمة صاحب الاصول الامام ابي الحسن الكرخي ❖

(ملخصة من كتاب اعلام الاخير وتاج التراجم)

هو الشيخ المجتهد الورع البارع ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلم الكرخي من كرخ جدان انتهت اليه رئاسة الحنفية بعد القاضي ابي حازم والقاضي ابي سعيد البردعي اخذ الفقه عن ابي سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد عن حماد بن ابي حنيفة وكان رحمه الله واسع العلم والرواية كثير الصوم والصلاة صبوراً على الفقر والحاجة انتشرت اصحابه وعم نفعه ومن تبعه عليه ابو بكر الرازي المعروف بالجصاص وابو عبد الله الدامغاني وابو علي الشاشي وابو حامد الطبري وابو القاسم التنوخي وابو عبد الله الجرجاني وابو زكريا الضرير البصري وابو عبد الله المعتزلي وكان من طبقة عالية بين اصحاب ابي حنيفة معدوداً من المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لا نص فيها على حسب اصوله ومقتضى قواعده وله من التأليف المختصر وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهم قرأها عليه تلامذته المذكبرون وكان زاهداً دعي للقضاء فلم يقبله وكان يهجر من يتولى القضاء من اصحابه ولد سنة ستين ومائتين واصابه الفالج في آخر عمره فكتب اصحابه الى سيف الدولة ابن حمدان بما ينفع عليه فلما علم بذلك بكى وقال اللهم لا تجعل رزقي الا من حيث عودتي فمات قبل ان تصل اليه صلة سيف الدولة وذلك ليلة النصف من شعبان سنة اربعين وثلاثمائة انتهى



❖ ترجمة الامام النسفي ❖

« ملخصة من الروضة »

هو الامام العلامة ابو حفص عمر بن محمد بن احمد بن اسمعيل النسفي صاحب تفسير التيسير المعروف بنجم الدين ولد بنسف بفتحين اسم بلد بما وراء النهر سنة احدى وستين واربعائة ومن تصانيفه نظم الجامع الصغير وطالبة الطلبة في لغة الفقهاء ونظم الخلافات ومن النسفية في العقائد وغيرها توفي سنة سبع وثلاثين وخمسمائة انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الاصول التي عليها مدار كتب اصحابنا من جهة الامام العالم العلامة ابي الحسن﴾
 ﴿الكوفي وذكر امثلتها ونظائرها وشواهدا الامام غم الدين ابو حفص عمر بن احمد النسفي﴾
 ﴿الاصل﴾ ان ما ثبت باليقين لا يزول بالشك قال الامام النسفي - من - مسائله ان من شك
 في الحدث بعد ما يتيقن بالوضوء فهو على وضوئه ما لم يتيقن بالحدث ومن شك في وضوئه
 بعد ما يتيقن بجده فهو على حدثه ما لم يتيقن بوضوئه

﴿الاصل﴾ ان الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجب الاستحقاق - قال - من مسائله ان
 من كان في يده دار فجاء رجل بدعي فظاهر يده يدفع استحقاق المدعى حتى لا يقضى له
 الا بالينة ولو بيعت دار لجنب هذه الدار فاراد اخذ الدار المبيعة بالشفعة بسبب
 الجوار لهذه الدار فانكر المدعى عليه ان تكون هذه الدار التي في يده مملوكة له فانه بظاهر
 يده لا يستحق الشفعة ما لم يثبت ان هذه الدار ملكه

﴿الاصل﴾ ان من ساعده الظاهر فالقول قوله والينة على من بدعى خلاف الظاهر - قال -
 من مسائله ان من ادعى ديناً على رجل وضماناً فانكره فالقول قوله لان الذم في الاصل
 خلقت برتبة والينة على من بدعى خلاف الظاهر

﴿الاصل﴾ انه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر - قال - من
 مسائله ان المودع اذا طوب ببرد الودبعة فقال رددتها عليك فقال المودع لم تردّها فقال
 قول قابل الودبعة مع انه يدعى الظاهر بقوله رددت لان المقصود هو الضمان وهو منكرو
 للضمان فكان القول قوله

﴿الاصل﴾ ان الظاهرين اذا كان احدهما اظهر من الآخر فالأظهر اولى لفضل ظهوره
 - قال - من مسائله ان من اقر بدين لجنين عند محمد يصح اقراره به وان كان فيه احتمال
 وعند ابي يوسف لا يصح لانه لو صرح بان هذا الدين لزمه بعقد لم يلزمه لان عقده مع
 الجنين لا يصح ولو صرح بانه اتلف عليه ماله ولزمه ضمانه صح اقراره واذا اجل وقع
 الشك في الوجوب فلا يجب لكن محمد يقول الظاهر من حال المسلم العاقل ان يقصد
 بكلامه الصحة فيحمل على وجوبه باتلاف ماله ليصح واو يوسف رحمه الله يقول لا
 يلزمه بهذا الاقرار شيء لانه قابل هذا الظاهر ما هو اظهر منه لان الظاهر من المسلم

العاقل انه لا يتلف مال غيره لانه معصية

﴿الاصل﴾ ان امور المسلمين عمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره - قال - من مسائله ان من باع درهماً وديناراً بدرهمين ودينارين جاز البيع وصرف الجنس الى خلاف جنسه تجزئاً للجواز حملاً لحال المسلم على الصلاح ولو نص على ان الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين فسد البيع لانه قد غير هذا الظاهر صريحاً

﴿الاصل﴾ ان للحالة من الدلالة كما في المقالة - قال - من مسائله ان من اودع رجلاً مالاً فدفعه الى من هو في عياله فهلك عنده لم يضمن وان لم يصرح له بالاذن بالدفع الى غيره لانه لما اودعه مع علمه بانه لا يمكنه ان يحفظ بيده اثناء الليل والنهار كان ذلك اذناً منه دلالة ان يحفظه له كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ مال نفسه تارة بيده وتارة بيد من في عياله وكان ذلك كالاذن به صريحاً ومسائل الفور مبنية على هذا الاصل

﴿الاصل﴾ انه قد ثبتت من جهة الفعل ما لا يثبت من جهة القول كما في الصبي - قال - من مسائله ان من وكل غيره بعقد اذا عزل وكبله حال غيبته قولاً لم ينزل ما لم يعلم به حتى لو فعل الوكيل ما امر به قبل علمه به فقد تصرفه ولو ان الموكل تصرف في ذلك المجلس بنفسه في ذلك مع غير علمه انزل الوكيل حكماً لتنفيذ تصرف الموكل فيه وقوله كالصبي يعني ان الصبي يضمن بفعله وان كان لا يضمن بقوله اي بعقد او كفالة او اقرار

﴿الاصل﴾ ان السؤال والخطاب يمضي على ما عم وغلب لا على ما شذ ونذر - قال - من مسائله ان من حلف لا يأكل بيضاً فهو على بيع الطير دون بيع السمك ونحوه

﴿الاصل﴾ ان المرء يعامل في حق نفسه كما اقره ولا يصدق على ابطال حق الغير ولا بالزام الغير حقاً قال من مسائله ان مجهولة النسب اذا اقرت بالرق لانسان وصدقها ذلك الانسان تصيرامة له لكن لا يبطل نكاح الزوج ولا يضمن الزوج للمقر له اذا كان قد اوفاه المهر مرة والمودع المأثور بدفع الوديعة اذا قال دفعتها الى فلان فقال ما دفعتها الي - فالقول قول المودع في براءة نفسه من الضمان لا في ايجاب الضمان على فلان بالقبض

﴿الاصل﴾ ان القول قول الامين مع اليقين من غير بينة قال من مسائله دعوى المودع برد الوديعة الى مالكها اوضاعها عنده وكذا سائر الامانة من المستعير المضارب والوكيل ونحوهم
 ﴿الاصل﴾ ان من التزم شيئاً وله شرط لنفذه فان الذي هو شرط لنفوذ الاخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز قال من مسائله ان من التزم صلوة كان التزاماً لتقدم الطهارة عليها لانها شرطها

﴿الاصل﴾ ان المتعاقدين اذا صرحا بجهة الصحة صح العقد واذا صرحا بجهة الفساد ففسد واذا ابهما صرف الى الصحة قال من مسائله اذا باع قلب فضة وزنها عشرة وثوباً قيمته عشرة بعشرين درهماً على ان عشرة منها مؤجلة الى شهر فان صرحا ان العشرة المؤجلة ثمن الثوب والعشرة المنقودة ثمن القلب صح وان صرحا انها ثمن القلب ففسد وان ابهما فالعشرة المنقودة تجمل للقلب والمؤجلة للثوب حملاً على الصحة

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين الفساد اذا دخل في اصل العقد وبينه اذا دخل في عاقبة من علائقه قال من مسائله اذا باع عبداً بالف درهم ورطل من خمر ففسد البيع ولو اخرجا منه الخمر لم يعد الجواز لان الفساد في اصل العقد ولو باع عبداً بالف درهم مؤجلة الى الحصاد ففسد البيع لجهالة الاجل فلو اخرجا قبل مجيء وقت الحصاد عاد العقد الى الجواز لانه عاقبة من علائقه

﴿الاصل﴾ ان الضمانات في الذمة لا تجب الا باحد امرين اما باخذ او بشرط فاذا عدما لم تجب قال من مسائله الاخذ وهو القصب وقبض الرهن والنقاط من غير اشهاد ونحوها والشرط قبول العقد كالشراء والاستئجار والكفالة ونحوها

﴿الاصل﴾ ان الاحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق المباد لا يجوز قال من مسائله اذا دارت الصلاة بين الجواز والفساد فالاحتياط ان يعيد الاداء لانه لو ادى ما ليس عليه اولى من ترك ما عليه والضمان اذا دار بين الجواز وعدمه لا يوجب بالاحتياط لانه لا يضمن بالشئ

﴿الاصل﴾ انه يفرق في الاخبار بين الاصل والفرع قال من مسائله ان المرأة اذا اخبرت بالرضاع بين الزوجين لم يفرق بينهما ويفرق في الفرع بطلاق او خلع

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين العلم اذا ثبت ظاهراً وبينه اذا ثبت يقيناً قال من مسائله ان ما علم يقيناً يجب العمل به واعتقاده وما ثبت ظاهراً وجب العمل به ولم يجب اعتقاده وسيوضح هذا بالصلوات الخمس وبالتروكون الاذنين من الرأس علم ظاهراً فلم يجوز اقامته

فرض المسع بها الذي ثبت يقيناً وكون الحطيم من البيت علم ظاهراً فلم يجوز التوجه اليه في الصلوة مع استدبار البيت وقد ثبتت فرضية التوجه الى البيت يقيناً واذا قضى القاضي بشيء ثم علم انه اخطأ يدلل ظاهر ليس بمتيقن لم ينقض قضاؤه واذا ظهر خطائه بدليل متيقن من نص او اجماع نقض قضاؤه

﴿الاصل﴾ انه قد يثبت الشيء تبعاً وحكماً وان كان قد يطل قصد اقال من مسائله ان عزل الوكيل وهو غائب يثبت تبعاً لتصرف الموكل فيه بنفسه ولو عزل قصداً لم يصح حتى يعلم به ولو باع عبداً دخل اطرافه في المبيع تبعاً وكذا هواء الدار في بيع الدار وكذا الشرب في بيع الارض ولو باع الاطراف قصداً والمواء والشرب لم يصح ونظائرها كثيرة ﴿الاصل﴾ ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة قال من مسائله ان من عقد على مال غيره او نفس غيره يبيع او نکاح او غير ذلك بغير امره فبلغه الخبر فاجاز ذلك نفذ وصار العاقد كانه وكيله بذلك العقد عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لانه لا يقول بتوقف العقد ﴿الاصل﴾ ان الموجود في حالة التوقف كالموجود في اصله قال من مسائله ان الزوائد الحاصلة بعد العقد اذا اتصلت بالاجازة تصير للمشتري كالموجودة عند العقد

﴿الاصل﴾ ان الاجازة انما تعمل في المتوقف لا في الجائز قال من مسائله ان المأمور بشراء عبد بعيته بخمسمائة درهم اذا اشتراه بستائة صار مشترياً لنفسه فلو اخبر الامر انه اشتراه له بستائة فاجازه لم يصح للامر بهذه الاجازة لان الشراء ثبت للمشتري حين وقع فلا تعمل فيه الاجازة ولا يصبر له

﴿الاصل﴾ ان الاجازة تصح ثم تستند الى وقت العقد يعني به انه يشترط كون المحل قابلاً للعقد في الحال حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الاجازة ويستند الى وقت وجود العقد حتى لو كان المحل هالکاً لم ينفذ العقد فيه بالاجازة وكذا لو كان عند الاجازة مريضاً مرض الموت والعقد كان في الصحة يعتبر تصرف المريض دون الصحيح قال منها ان الاجازة في القائم دون الهالك اي لو هلك المبيع المتوقف ثم اجيز لم ينفذ

﴿الاصل﴾ ان كل عقد له مجيز حال وقوعه توقف للاجازة والا فلا قال من مسائله اذا باع رجل مال صبي ثمن مثله توقف على اجازة الولي لانه له ولاية البيع ولو طلق امراته او اعتق عبده او تصدق بماله لم يتوقف لان المولى لا يملك ذلك

﴿الاصل﴾ ان تعليق الاملاك بالاخطار باطل وتعليق زوايا بالاخطار جائز قال - من مسائله قال رجل لرجل اذا دخلت الدار فقد بعثك هذا العبد بالرب درهم فقال قبلت

او قال ذلك في الاجازة والمجة ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق او قال لعبد اذا دخلت فانت حر صريح وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعناق ويزول ملك النكاح وملك اليمين

❀ (الاصل) ان الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه بالنقض والابطال — قال — من مسائله ان العبد المحجور اذا آجر نفسه مدة معلومة للعمل لم تصح دفعاً للضرر عن المولى ولو قضينا بفسادها بعدمضي المدة وتام العمل كان اضراً للمولى بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها اذ لو قضينا بفسادها لم يكن دفعاً للضرر بل يكون تحقيراً للضرر فيعود النظر ضرراً

❀ (الاصل) ان كل آية تخالف قول اصحابنا فانها تحمل على النسخ او على الترجيح والاولى ان تحمل على التأويل من جهة التوفيق — قال — من مسائله ان من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جاز عندنا لان تأويل قوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) اذا علمتم به والى حيث وقع تحرركم عند الاشتباه او يحمل على النسخ كقوله تعالى (ولرسوله ولذي القربى) في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في النسبة ونحو قول انتسخ ذلك باجماع الصحابة رضى الله عنهم او على الترجيح كقوله تعالى (والذين يتوفون منكم و يذرون ازواجاً) ظاهره يقتضى ان الحامل المتوفي عنها زوجها لا تنقض عتبتها بوضع الحمل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لان الآية عامة في كل متوفي عنها زوجها حاملاً او غيرها وقوله تعالى (واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن) يقتضى انقضاء المدة بوضع الحمل قبل مضي الاشهر لانها عامة في المتوفي عنها زوجها وغيرها لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضى الله عنهما انها نزلت بعد نزول تلك الآية فنسختها وعلى رضى الله عنه جمع بين الاجلين احتياطاً لاشتباه التاريخ

❀ (الاصل) ان كل خبر يبيح بخلاف قول اصحابنا فانه يحمل على النسخ او على انه معارض بمثله ثم صار الى دليل آخر او ترجيح فيه بما يحتاج به اصحابنا من وجوه الترجيح او يحمل على التوفيق وانما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ يحل عليه وان قامت الدلالة على غيره صرنا اليه — قال — من ذلك ان الشافعي يقول يجوز اداء سنة الفجر بعد اداء فرض الفجر قبل طلوع الشمس لما روى عن عيسى رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلي ركعتين بعد الفجر فقال ما هما فقلت ركعتا الفجر كنت لم اركعهما فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وأما المعارضة فكحديث
انس رضى الله عنه انه كان يفتى في الفجر حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية عن
انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه فاذا تعارضوا
روايته تساقطت فبقينا حديث ابن مسعود وغيره رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم قنت شهرين بدعو على احياء من العرب ثم تركه وأما التأويل فهو ما روى عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الامام وغيره ثم روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم والقسم
نقطع الشركة فيوفى بينهما فنقول الجمع للمنفرد والافراد للامام والمقتدى وعن ابي حنيفة
انه يقول الجمع للمنفرد والافراد للمفترض

﴿الاصل﴾ ان الحديث اذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول اصحابنا فان كان لا يصح
في الاصل كفيينا مؤنة جوابه وان كان صحيحاً في مورد فقد سبق ذكر اقسامه الا ان احسن
الوجوه وابعدها عن الشبه انه اذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الاجماع ان يحمل
على التأويل او المعارضة بينه وبين صحابي مثله - قال - نجم الدين عمر النسفي - معني قوله
لا يصح في الاصل ان لا يكون رواية عدل فهذا غريب ثابت فليس لاحد ان يتمسك
به فلا يفتقر الى التفصي عنه فاما اذا اسنده عدل فقد ثبت واحتج الى التفصي فتعارض
بقول صحابي اخر فهو كاختلاف الصحابي في الجدة والاخوة وفي هدم الزوج الثاني الطلقة
والطلقتين وفي مسألة تكبيرات ايام التشريق

﴿الاصل﴾ انه اذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله و يفسخ بالنص - قال - ويقع ذلك
في التحري والقضاء في الدعاوي

﴿الاصل﴾ ان النص يحتاج الى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه - قال - وذلك ان الحرمة في
الاشياء السنة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة بالخطبة الى اخره ثابتة بعين
النص لا بالمعني وفي سائر المكيالات والمودونات بالمعني وهو القدر مع الجنس وكذا نظائره
﴿الاصل﴾ انه يفرق بين علة الحكم وحكمته فان علة موجبة وحكمته غير موجبة - قال -
من مسائله ان السفر علة القصر وحكمته المشقة ثم الغريث ثبت القصر وان لم يلحقه مشقة
وعدم الحكمة لا يوجب عدم الحكم ووجود العلة اوجب وجود الحكم وعلة وجوب
الاستبراء استحداث ملك الوطى بملك اليمين وحكمته صيانة النسب والتحيز عن اختلاط

المياه ثم اذا اشترى بكرة او جارية من امرأة او صبي وجب الاستبراء مع التيقن
بفراغ الرحم فعدم الحكمة لم يوجب عدم الوجوب لما وجد الملك الحادث

﴿ الاصل ﴾ ان السائل اذا سئل سوآلاً ينبغي المسؤول ان لا يجيب على الاطلاق
والارسال لكن ينظر فيه وبتفكر انه ينقسم الى قسم واحد او الى قسمين او اقسام ثم
يقابل في كل قسم حرفاً فحرفاً ثم يعدل جوابه على ما يخرج اليه السؤال وهذا الاصل
تكثير منفعة لانه اذا اطلق الكلام فربما كان ربيع الانتقاض لان اللفظ قلما يجرى
على عمومته - قال - قد يقع هذا في كل نوع من العبادات والتجليكات والجنابات وغيرها
مثلاً اذا قيل سلم رجل على راس ركعتين من الظهر هل تفسد صلاته او قبل اكل
في حالة الصوم قل انزل ذلك سهواً او عمداً واذا قيل عبد باع عبداً فيقال ما هو اما ذون
او معجور واذا قيل قتل رجل رجلاً ماذا عليه فيقال عمداً او خطأ او شبه عمد وبأي
آلة واذا قيل زنى ماذا عليه فيقال هو محصن او غير ذلك ونظائره كثيرة

﴿ الاصل ﴾ ان الحادثة اذا وقعت ولم يجد المؤول فيها جواباً ونظيراً في كتب اصحابنا
فانه ينبغي له ان يستنبط جوابها من غيرها اما من الكتاب او من السنة او غير ذلك مما
هو الاقوى فالاقوى فانه لا يعدو حكم هذه الاصول - قال - فالمسائل المقررة مستخرجة
من هذه الاصول والنوازل الحادثة مستخرجة منها ايضاً

﴿ الاصل ﴾ ان اللفظ اذا تعدى معنيين احدهما اجلى من الآخر والاخر اخفى فان
الاجلى املك من الاخفى - قال - ومن ذلك قوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم
الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين) حملة اصحابنا على العقد الذي هو الجلى وذلك
في المستقبل وحملة الشافعي على العقد الذي هو عزم القلب وذلك يقع على الماضي ايضاً
والاول اجلى فكان اولى

﴿ الاصل ﴾ انه يجوز ان يكون اول الآية على العموم واخرها على الخصوص - قال -
من ذلك قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله) ثم
قال في الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها (فان كان من قوم عدو لكم وهم من مؤمنين
فتحرير رقبة مؤمنة) ولم يقل ودية مسلمة الى اهله ويجوز ايضاً ان يكون اول الآية على
الخصوص واخرها على العموم وهو (قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما والصلح
خير) قوله بينهما صلحاً في حق الزوج والصلح خير اعم من الاول

﴿ الاصل ﴾ ان التوفيقين اذا تلافا وتعارضوا وفي احدهما ترك اللفظين على الحقيقة

فهو اولى قال — من ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة عمل اصحابنا بها وقالوا تمتد طهارتها في الوقت لان في الاول ذكر الوقت والثاني يحتمله فان الصلاة تذكر ويراد بها وقتها قال عليه الصلاة والسلام اين ادركتني الصلاة تيممت اي وقت الصلاة وما قال الشافعي انه موقت بالصلاة فيه عمل بصريح الثاني والتي كلمة الوقت من الحديث ﴿ الاصل ﴾ ان البيان يعتبر بالابتداء ان صح الابتداء والا فلا — قال — من مسائله ان الرجل اذا قال لامرأتين له وقد دخل بهما انتما طالقان ثم قال لهما وهما في العدة احدا كبا طالق ثلاثا فله البيان ما دامتا في العدة في ابتهما صح كما لو ابتداء ذلك فان انقضت عدتهما فبين الثلاث في احدهما بعينها لم يصح وبقي ذلك التوفيق فانه لو ابتداء ذلك لم يصح ولو انقضت عدة احدهما اولاً بقيت الاخرى للثلاث تمت بعون الله وتوفيقه والحمد لله على كل حال وعلى رسوله وآله الصلاة والسلام



﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
واحد	واحد	١٥	٩
ومنها	ومنها	١٧	١٦
المأذون أو الوصي	المأذون الوصي	٢١	١٦
المضارب أو أحد شريكي	المضارب أو شريكي	٠٣	١٧
حظاً	حظ	١٩	١٩
المولين	الولين	١٦	٢٣
ضمانه	ضمان	٢٦	٢٣
ان لا يملك	ان لا يملكه	١٢	٢٥
و يملك نفو يسه	و يملكه بتفو يسه	١٢	٢٥
والشروط	والشرط	٢٥	٢٦
بثبوت	ثبوت	٢١	٢٨
فاصطنع	فاصطنع	١٦	٣٣
فالقاه	فالقاه	٠٢	٣٦
يعود	يعود	٢٠	٣٧
الطهارات	الطهارات	٢٠	٣٨
ابي	البي	٩	٤٠
في غير اشهره	في اشهره	٩	٥٩
اكثر	واكثر	٩	٦٠

صفحة	
١	خطبة الكتاب وتقسيمه الى ابواب
٣	القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابى حنيفة وبين صاحبيه وفيه اصول
٣	الاصل ان ما غير الفرض في اوله غيره في اخره
٥	ان المحرم اذا اخرا النسك عن وقته او قدمه لزمه دم
٥	ان الشيء اذا غلب وجوده يجعل كالموجود
٦	انه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين فهو على ذلك
٨	ان ما يتناوله اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناوله اللفظ من طريق النص والخصوص
١٠	ان العقد اذا دخله فساد قوي يجمع عليه شاع في الكل
١٢	ان من جمع في كلامه بين ما يتعلق بالحكم وما لا يتعلق بالعبرة للاول
١٣	ان ما يعتقده اهل الذمة يتركون عليه
١٤	ان من اخبر بخبر وصدق خبره علامة لا يقبل الا ببيان تلك العلامة
١٤	ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الضمان له
١٥	ان الاذن المطلق اذا تعرض عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف
١٨	ان ما حصل مفعولاً باذن الشرع كان كأنه حصل مفعولاً باذن من له الولاية
١٩	انه اذا صححت التسمية لا يعتبر مقتضاها والا يعتبر
١٩	انه يعتبر التهمة في الاحكام
٢٢	ان ملك المرتد يزول بالردة زوالاً موقوفاً
٢٢	ان حقوق الاشياء معتبرة باصولها
٢٣	ان ام الولد ليست بمال ولا قيمة لها
٢٣	ان غلة المملوك وما يوهب له لمولاه
٢٤	ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة استوفيت من العين
٢٥	ان الانسان قد لا يملك الشيء قصداً ويمالك تفويضه
٢٦	ان نفي موجب العقد لا يجوز ونفي موجب الشرط يجوز
٢٧	ان كل من لا يقدر بنفسه فومغ غيره لا يكون وسعاً له
	القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابى حنيفة وابى يوسف وبين محمد وفيه اصول

- ٢٧ الاصل ان فساد افعال الصلاة لا يوجب فساد حرمة الصلاة
- ٢٧ « ان كل عقد امتنع عن الفسخ بالاقالة فلا تحالف فيه ولا تراد
- ٢٨ « ان كل خبر لا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة منه شرطه لا العدد
- ٢٩ « ان كل عصير استخرج بالماء فطبخ او في طنجرة فالقليل منه غير المسكر حلال
- القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وفيه اصول
- ٢٩ الاصل انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه
- ٣١ « ان اليمين لا تتمقد الا على معقود عليه
- ٣١ « ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجودة عنده
- القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف وبين محمد وفيه اصول
- ٣٢ الاصل ان الشيء يجوز ان يصير تابعاً لغيره وان كان له حكم نفسه بانفراده
- ٣٥ « ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لدى العقد
- ٣٦ « ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء
- ٣٧ « ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك المالك
- ٣٨ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين زفر وفيه اصول
- ٣٨ الاصل ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكمه لا يقوم مقامه في جميع الاحكام
- ٤٠ « انه يجوز ان توقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطراً عليها
- ٤٣ « ان العارض في الاحكام انتهاء يخالف حكم الموجود ابتداءً
- ٤٤ « ان ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله
- ٤٥ « ان الخلاف في الصفة غير معتبر
- ٤٥ « ان القليل من الاشياء معفو عنه
- ٤٦ « ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به
- ٤٧ « ان نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل
- ٤٧ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين مالك وفيه اصول
- ٤٧ الاصل ان الخبر المروي من طريق الآحاد مقدم على القياس الصحيح
- ٤٩ « ان العزم على الشيء بمنزلة المباشرة له
- القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا وبين ابن ابي ليلى وفيه اصول

- ٤٩ الاصل ان من ملك شيئاً ملك ثقبه
- ٥٠ « ان العقد اذا ورد الفسخ على بعضه انقسخ كله
- ٥٠ « ان حقوق الله معتبرة بحقوق العباد
- ٥٠ « ان ما لا يقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجهالة ولا لكثرة ما في فساد
- ٥١ « ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين
- القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا وبين الامام الشافعي وفيه اصول
- ٥١ الاصل ان صلاة المتعدي متعلقة بصلاة الامام
- ٥٣ « ان كل عبادة جاز نفلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة في حال
- ٥٣ « ان القدرة على المبدل قبل استيفاء المقصود بالمبدل ينقل الحكم الى المبدل
- ٥٤ « ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفى به مراد النص منه اجزاء
- ٥٥ « ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه من هو مثله
- ٥٦ « ان المضمونات تملك بالضمان السابق مستنداً الى وقت وجوب الضمان
- ٥٧ « ان الحق في الغيبة يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز ويقع بالقسمة
- ٥٨ « ان الدنيا داران دار الاسلام ودار الحرب
- ٥٩ « ان من اهل بالحج في غير اشهره لزمه
- ٥٩ « ان العبرة في ثبوت النسب بصحة الفراش وكون الزوج من اهله
- ٦٠ « ان من طاف من طواف الزيارة اكثره اجزاء
- ٦٠ « ان كل عصابة لامرأة بلى امر نفسه بنفسه فهو ولي لها
- ٦١ « ان من وصل الغذاء الى جوفه بغير نسيان كان عليه القضاء
- ٦١ « ان كل فعل استحق فعله على جهة يعينها فعلى اي جهة حصل اجزاً
- ٦١ « ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالاصح فهو من الخنطة نصف صاع
- ٦٢ « ان كل من تعدى على غيره باخذ مال هلك في يده يضمن ليس عليه القطع
- ٦٢ « ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تتأبد ولم تتضمن فسخ النكاح فهي تطليقة بائنة

- ٦٢ الاصل ان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة
- ٦٣ « ان من حرر رقبة كاملة الرق والمنافع على غير عوض اجزاء عن كفارته
- ٦٤ « ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا يبنى حكم ما عداه
- ٦٤ « انه متى علم التساوي في الاصل بين شيئين ثم ورد البيان في احدهما كان بياناً في الآخر
- ٦٥ « انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها بما طاهر من غير حدث بخللها اجزاء
- ٦٥ « ان كل حق ثبت في الرقبة يسرى الى الحادث فيها
- ٦٦ « ان جواز البيع يتبع الضمان
- ٦٦ « انه متى تعلق بالاصل حكان وعدم احدهما لا يعدم الآخر
- ٦٨ القول في ذكر اصل بني عليه مسائل
- ٦٨ الاصل ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه
- ٧١ « ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق المنفرد لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق امامه
- ٧١ « ان حكم التيمم مأخوذ من المسح على الخفين
- ٧٢ « ان صورة المبيع اذا وجدت منعت وجود ما يندرى بالشبهات
- ٧٣ « ان اليمين اذا عقدت على صفة كانت صفتها اصفة لعملها
- ٧٤ « ان المعارض اذا ارتفع مع بقاء حكم الاصل جعل كان لم يكن
- ٧٤ « ان الدلالة في المقادير متى انفتت في الاقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالاقل فيما وقع الشك في اثباته وبالعكس
- ٧٥ « ان اليمين اذا كانت لما حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبارة للحقيقة
- ٧٥ « ان الحادث معها اخذت شياً من الاصلين وهي منقسمة على وجهين فانها ترد
- ٧٦ « ان ميراث ذوي الارحام مأخوذ من حكم العصبية في جميع الاحكام
- ٧٧ « ان خبر الآحاد متى ورد مخالفاً لنفس الاصول لم يقبل
- ٧٧ « ان الشيء اذا ثبت مقداراً في الشرع لا يغير الى تقدير آخر
- ٧٩ ترجمه الامام الكرخي وترجمة الامام النسفي
- ٨٠ رسالة اصول الامام الكرخي